

كتب قومية



تأليف
أحمد المعتصم بالله



اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راغب عباس

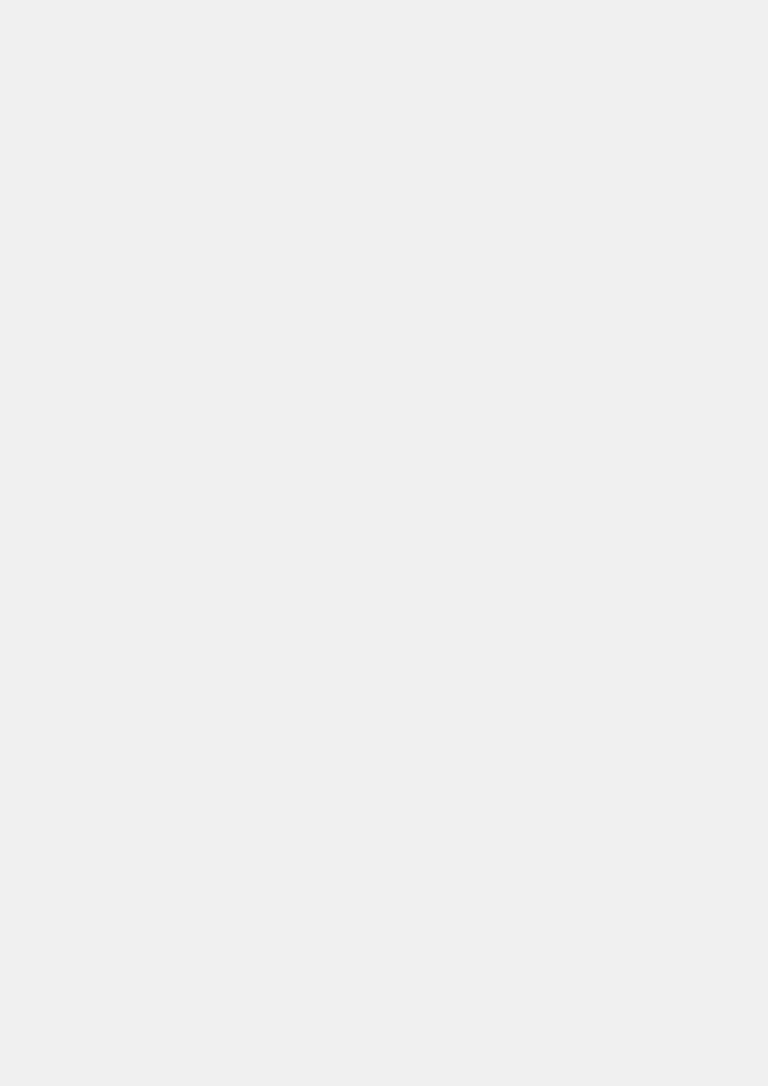
وكيل وزارة الثقافة سابقا

كتب قومية



تأليف

أحمد المعتصم بالله



تقديم

ترجع أهمية هذا البحث الى الدور البالغ الاهمية الذى يؤديه البترول فى هذه الايام فى العالم بصفة عامة وفى عالمنا العربى بصفة خاصة ، ولما كان العالم العربى يتمتع بمركز ممتاز بالنسبة لانتاج البترول وأحتياطيه ، فقد اهتممنا فى هـــذا البحث بابراز أهمية البترول لحاضر العرب ومستقبلهم ، واهتممنا بصفة خاصة بالتركيز حول الامكانيات الهـائلة التى يمكن أن يفيـدها العـرب من وراء استغلالهم لثروتهم البترولية بالصورة التى تحقق لهم فى المقام الاول تنمية اقتصادياتهم وتخطيط مستقبلهم بحيث يتلاءم مع أمة شاء لها القدر أن تجمع بين ماض مجيد وحاضر مازال المستعمرون والاحتكاريون يحاولون التأثير فيه من طرف خفى .

وكان علينا حتى نستطيع أن نتحقق من هذا المركز الممتـــاز الذى يشغله العالم العربى فى المجال البترولى ، أن ندرس البترول مبدئيا ، كمادة أثرت وتؤثر فى مجرى الاحداث فى عصرنا الحاضر ؛ فتحدثنا عن استخدامات البترول فى السلم والحرب ؛ وعن أهميته الصناعية المتزايدة وعن استراتيجيته بالنسبة لمصادر الطاقة الاخرى وخاصة الطاقة الذرية ، وبعد ذلك انتقلنا خطوة جديدة الى الحديث عن البترول فى العالم وذلك كمحاولة تبين مركز كل من المناطق المنتجة والمستهلكة للبترول ، وأردفنا ذلك بالحديث عن عمليـات التكرير والنقل والتسويق فى كل أنحاء العالم .

وبعد أن تحدثنا عن البترول العالمى بما فيه الكفاية أصـبح الطريق مفتوحا أمامنا لنلقى نظرة أكثر تركيزا على بترولنا العـربى لنتبين ما فيه من ميزات أدت الى احتلاله مركزا ممتازا أدى بدوره الى تسابق الشركات الاحتكارية الكبرى لادخال المنطقة كلها فى دائرة

نفوذها حتى تستأثر بثروتها البترولية الهائلة . وفى هذا الفصل تحدثنا باسهاب عن ميزات بترولنا من حيث ضخامة الاحتياطى ووفرة الانتاج وانخفاض تكاليف هذا الانتاج وسهولة تصريفه واتبعنا ذلك بالحديث عن أهمية البترول بالنسبة لكل دولة من الدول العربية المنتجة على حدة حتى تتبين لنا الامكانيات الهائلة الكامنة تحت تربتنا تلك الامكانيات التى كانت السبب فيما يعانيه البترول العربى الآن من خضوعه للاحتكارات الاجنبية .

وللاحتكارات الاجنبية فى تاريخ العرب قصة لابد أن يلم بها كل من يهتم بمعرفة الواقع السياسى والاقتصادى فى العالم العربى، ولذلك فقد تحدثنا عن هذه الاحتكارات حديثا مستفيضا ومشينا خطوة فخطوة مع الاخطبوط الاحتكارى وهو يحاول السيطرة على كل جزء عربى ينتظر أن يتفجر البترول فيه ورأينا الاحتكار يسير جنبا الى جنب مع الاستعمار ، سواء كان استعمارا سافرا أو مقنعا تحت ستار من معاهدات الود والصداقة ، ورأينا القوى الاستعمارية وهى تتصارع لكى تتقاسم البترول العربى فيمابينها ، ولكى تحرم العرب من أية فائدة جدية يمكنهم الحصول عليها من البترول فى المستقبل القريب أو البعيد .

ولكن ما هو الموقف العربى لمواجهة هذه الاحتكارات ؟ والى أى مدى كانت فاعلية هذا الموقف فى الماضى وما ينتظر له من فاعلية فى المستقبل ؟ وللاجابة على هذه الاسئلة لابد من تتبع الموقف العربى منذ البداية .. منذ بدأ الصراع الرهيب لتقاسم الامكانيات العربية فى أواخر القرن الماضى وبداية القرن الحالى ، ويتضمن الموقف العربى موقف الحكومات العربية ، ذلك الموقف الذى لا ننكر أنه قد تطور الى حد كبير وان لم يكن الى الحد الذى يأمله العرب ، فمنذ أن كانت الشركات الاحتكارية تملى شروطها الجائرة على الحكومات العربية الى أن تغير ميزان المركز التفاوضى لهذه الحكومات واصبحت فى وضع يسمح لها بأن تشترط ماتجده ملائما لمصلحتها من الشروط ، منذ ذلك الحين تدخلت فى الموقف عوامل كثيرة متشابكة كان لابد من تتبعها حتى نصل الى الواقع الموجود حاليا ، وقادنا هذا الى الحديث عن عقود الامتياز التى كانت فى بداية قصة الاحتكارات عبارة عن التزام من جانب واحد لا يقابله الا فتات

من الذهب تلقى به الشركات الاحتكارية الى الملوك والامراء والمشايخ الى أن عقد امتياز الشركة اليابانية مع حكومة الكويت لاستغلال بترول المنطقة المحايدة فى عام ١٩٥٨ ويعتبر هذا الامتياز خطوة جديدة لتدعيم المركز التفاوضى للحكومات العربية ، وان لم يكن كل ما يمكن أن نأمله فى عقود استغلال البترول العربى .

ويتضمن الموقف العربى أيضا موقف جامعة الدول العربية باعتبارها المنظمة التى عقدت فيها مؤتمرات البترول العربى الثلاثة والتى قدمت اليها الابحاث الكثيرة عن البترول العربى من جانب خبراء البترول العرب والاجانب ، وبدراستنا للابحاث المقدمة الى مؤتمرات البترول والقرارات والتوصيات التى انتهت اليها هذه المؤتمرات يمكننا أن نصل الى صورة أكثر وضوحا لتطورات الموقف العربى لمواجهة هذه الاحتكارات .

بقى بعد ذلك موقف الشعوب العربية لمواجهة هذه الاحتكارات وقد أرجانا الحديث عن موقف الشعوب العربية الى النهاية باعتباره العامل الحاسم فى الموقف بأكمله اذ أن الوعى البترولى لدى الشعوب العربية قد اتضح تماما فى أثناء العدوان الاجنبى على مصر عام ١٩٥٦ ويدلنا هذا المثال على أن الشعوب العربية قد ادركت تماما مدى قوتها وقدرتها على صنع الاحداث ولا شك أن الأمل الكبير فى انقاذ البترول العربى من براثن الاحتكارات الاجنبية انما يكون فى أيدى الشعوب العربية وحدها بعيدا عن المواقف الرسمية للحكومات التى كثيرا ما ترتبط بسياسات تختلف قليلا أو كثيرا مع مصلحة شعوبها ، وهذا هو ما أردنا الوصول اليه من بحثنا ؛ اذ أن الشعب العربى فى كل مكان سواء فى الكويت أو الجزيرة العربية أو العراق أو الجزائر ، قد أدرك تمام الادراك أن الاستقلال السياسى انما يفقد فاعليته اذا لم يرتبط بالاستقلال الاقتصادى والحرية الاقتصادية ولا شك أن الشعوب العربية المتطلعة الى الحرية والاشتراكية تعرف تماما أين ومتى يمكن أن تقف وقفتها الصارمة فى وجه الاحتكار والاستغلال لتنقذ ثروتها من أيدى ناهبيها قبل أن تنضب هذه الثروة وحتى تؤمن مستقبلها ومستقبل أجيالها القادمة .

هذا ما دعونا اليه فى سياق البحث ، لنركز الانظار على أهمية

الدور الذى يجب أن تقوم به الشعوب العربية لتحرير بترولها وعلى ما يمكن أن يقوم به البترول في تنمية الاقتصاديات العربية [illegible] كثير من المشروعات الانتاجية والصناعية التى [illegible] ولا تجعل الشعوب العربية تحت رحمة الاحتكارات [illegible] لا [illegible] لهم الا استنزاف ثروات الشعوب .

هذا والبحث مدعم بالاحصائيات الحديثة عن البترول العربى والعالمى وقد اعتمدنا فيه على كثير من المراجع العربية والاجنبية .

المؤلف

المقدمة

يمثل البترول عنصرا من أهم عناصر الحضارة الحديثة بل انه يعتبر أهم عناصر هذه الحضارة على الاطلاق ، سـواء فى أوقات الحروب والازمات أو فى الاوقات التى يسود فيها السلام ، حتى انه يقاس مدى تقدم الأمم بمقدار ما تستهلكه من البترول لادارة مصانعها أو لتسيير جيوشها ، وقد عرف العالم البترول منذ قديم الأزمنة ، وتحدث بلوتارك عن وجوده فى بلاد فارس وورد ذكره فى كتابات هيرودوت وفى كتب الجغرافيين والرحالة العرب فى العصور الوسطى ، الا أن هذه المعرفة القديمة لم تكن لها أية أهمية عمليـة للهم الا فى بعض الطقوس الدينية فى ديانة الفرس المجوسـية ولم تظهر الفائدة العملية للبترول الا فى مستهل القرن التاسع عشر ، اذ أجريت بعض التجارب لتنقيته وتحليله كيماويا ، الا أن الاستخدام الكبير لزيت البترول لم يبدأ الا فى مطلع القرن العشرين بعد أن شاع استخدام آلات الاحتراق الداخلى ، ودخل البترول فى تشغيل معظم الصـناعات وظهرت افضليته على أنواع الوقود الصـلبة المستخدمة حين ذاك ، ومن هنا بدأ التهافت الكبير من جانب الغرب الذى يحتاج الى البترول من أجل صناعاته النامية ، على البلاد التى يحتمل وجود البترول فيها .

وبالنسبة للبترول العربى فقد بدأ التنقيب عنه بالفعل منذ السنوات الاولى من القرن العشرين ، ومنذ البداية كان هناك الصراع الهائل من قبل الدول الغربية الطامعة فى السيطرة على الموارد البترولية اللازمة لها ، فارتبط انتاج البترول العربى منذ البداية بالاستعمار وتعددت الاطراف المتصارعة وتغيرت الدول المتنازعة فيما بينها ولكن الشىء المتنازع عليه بقى واحدا لم يتغير ، وهـو البترول الكامن فى أراضى الدول العربية وخاصة بعد أن أثبتت الابحـاث التى أجريت أن احتياطى هذا البترول يفوق الاحتياطى الموجود من البترول فى أية منطقة أخرى بالعالم ، هذا بالاضافة الى العـوامل

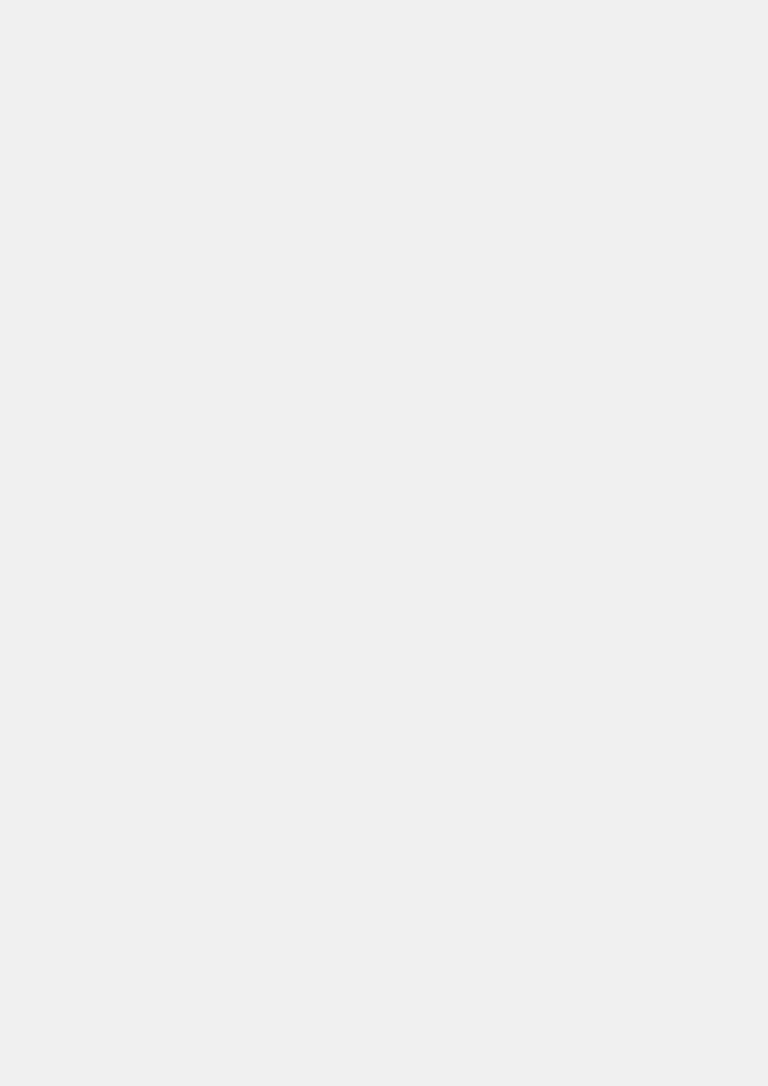
الاخرى التى أعطت للبترول العربى اهمية كبرى وتتلخص هذه العوامل فى وفرة الانتاج وانخفاض التكاليف وسهولة التصريف اذ أن العالم العربى يقع فى مركز استراتيجى ممتاز يسهل منه الاتصال بالمراكز الاستهلاكية سواء فى أوروبا الغربية أو الشرق الاقصى أو افريقيا .

كل هذه ميزات اتاحت للبترول العربى ان يتمتع بمركز ممتاز، وفى الوقت نفسه دفعت هذه الميزات بالامة العربية فى حلبة الصراع العالمى من أجل السيطرة على مناطق النفوذ . ولا يستطيع الباحث أن يضع حدا بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية فى التاريخ العربى الحديث ، فقد ارتبطت تلك العوامل بعضها ببعض ارتباطا وثيقا حتى ليمكن ارجاع كل الاحداث السياسية فى العالم العربى الى أسباب اقتصاديه أو العكس .

ولما كانت الامة العربية قد استطاعت أن تتغلب الى حد كبير على الظروف السياسية التى كانت تعوق تقدمها بعد أن حصلت أغلب الدول العربية على استقلالها بعد كفاح طويل ضد المستعمرين والطامعين ، فان الامة العربية انتبهت فى الوقت نفسه الى حقيقة وضعها الاقتصادى ، وأخذت تطمع فى تحقيق التحرر الاقتصادى كما حققت من قبل تحررها السياسى ، ولكن الاحتكارات البترولية العالمية التى جثمت على صدر الدول العربية المنتجة للبترول منذ أن بدأ الانتاج البترولى الكثير فى التدفق ، هذه الاحتكارات لا يمكن أن تلقى أسلحتها بسهولة وهى تواجه الوعى العربى الجديد ، وخاصة أن هذه الاحتكارات تساندها القوى الاستعمارية الكبرى فى العالم ، ولا شك فى أن هذه القوى الاستعمارية ما تزال لها بقايا فى العالم العربى ، وان كان مصير هذه البقايا الى الزوال بحكم التطور الحتمى للتاريخ .

فمن أجل نظرة عربية جديدة الى الثروة البترولية العربية نقدم هذا البحث ، ومن أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة للاقتصاد العربى المتطور ، وتحقيق شروط أفضل بالنسبة لعقود الامتياز التى منحت وتمنح للشركات البترولية فى الاراضى العربية . ولما كان

البترول يمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل القومى فى البلاد العربية المنتجة ، بل ويمثل أهم هذه المصادر فى البعض منها ، فلا بد من القيام بدراسة كل ما ينتج عن استغلال هذا المصدر من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية فى البلاد العربية ، فمن أجل كل هذا نتقدم ببحثنا هذا راجين أن يكون مساهمة متواضعة فى تنمية الوعى البترولى العربى وتأييد النظرة العربية الجديدة الى الانتاج البترولى الضخم الذى يجب أن يكون أولا وقبل كل شىء لخير العرب ومصلحتهم وتقدمهم .



خطة البحث

كان لا بد أن نبدأ هذا البحث بالحديث عن استراتيجية البترول بصفة عامة من حيث استخداماته فى السلم وفى الحرب ، وعن استراتيجيته بالنسبة لمصادر الطاقة الاخرى وخاصة الطاقة الذرية وأثر اكتشاف هذه الطاقة الجديدة واستخدامها على أهمية البترول ومستقبله ، ثم تحدثنا بعد ذلك عن البترول فى العالم من حيث الاحتياطى والانتاج وعمليات التكرير والنقل والاستهلاك ، وبعد ذلك بدأ الحديث عن أهمية البترول العربى من حيث ضخامة الاحتياطى ووفرة الانتاج وانخفاض تكاليف هذا الانتاج وسهولة تصريفه ، ثم اتبعنا ذلك بالحديث عن اهمية الانتاج البترولى فى كل دولة من الدول العربية المنتجة وهى العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والمنطقة المحايدة السعودية ـ الكويتية والبحرين وقطر وبقية امارات الخليج العربى ، ثم تكلمنا عن الانتاج البترولى فى الجمهورية العربية المتحدة وفى دول شمالى افريقيا العربية وهى الجزائر وليبيا والمغرب وتونس ، ونتيجة لهذه الاهمية التى يتمتع بها البترول العربى بالنسبة للعرب جميعا وبالنسبة لكل دولة عربية منتجة على حدة ، قامت الاحتكارات البترولية العالمية منذ مطلع القرن الحالى بفرض سيطرتها عليه ، وكان لابد أن نبدأ قصة الاحتكارات البترولية منذ بدايتها، فخصصنا لها فصلا بأكمله بعنوان (قصة الاحتكارات البترولية فى العالم العربى) وأنهينا هذا الفصل بالحديث عن موقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتى ، باعتبار كل من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية هما القوتان اللتان سيطرتا وتسيطران على معظم الانتاج البترولى فى العالم العربى ، وباعتبار الاتحاد السوفيتى الذريعة التى يتذرع بها الغرب ليبرر محاولة فرض سيطرته على الشرق الاوسط بأكمله .
وبعد ذلك كان لابد من أن نتحدث عن الموقف العربى لمواجهة هذه الاحتكارات ، وقسمنا هذا الموقف الى :

١ ـ موقف الحكومات العربية ، واوضحنا التطورات التى طرأت على هذا الموقف منذ أن كانت الشروط تملى على تلك الحكومات حتى الآن ٠

٢ ـ موقف جامعة الدول العربية والمجهودات التى تبذلها فى المجال البترولى ، والمؤتمرات التى عقدتها من أجل تنمية الوعى البترولى العربى ٠

٣ ـ موقف الشعوب العربية، باعتبار موقفها هو العامل الحاسم فى الموضوع اذ أن تضامن الشعب العربى بالنسبة لقضاياه المختلفة ونمو معرفته بالثروات التى يملكها وطرق الاستفادة منها هى السبيل الوحيد لمحو الآثار السيئة الناتجة عن الاحتكارات ، وفى النهاية ألقينا نظرة أخيرة على الموضوع تحدثنا فيها عما يجب اتخاذه من خطوات للتحرر من قيود هذه الاحتكارات وللاستفادة من العائدات البترولية الضخمة لمصلحة الشعب العربى وتأمين مستقبله ٠

البترول فى الدول العربية

استراتيجية البترول :

ما زال العالم يعيش حتى اليوم فى عصر البترول ولو نظـرنا فيما حولنا لحظة واحدة لوجدنا أثرا من آثار هذه المادة التى غيرت وجه الحضارة ، فابتداء من الوقود حتى الزيوت الطبيـــة وزيوت الزينة والاسبرين والاقمشـــة نجد أثر البترول فى كل مظهر من مظاهر الحضـارة التى نعيشهاولن نستطيع ان نتخيل ولولحظة واحدة أن يخلو العالم من هذه المادة الثمينة التى تدخل فى صناعات كثيرة وتعتمد عليها الدول فى الحرب وفى السلم .

وقبل بدايه هذا القرن لم تكن للبترول اهمية كبيرة فى حياة الدول لانه لم يكن يستخدم على نطاق واسع فقد كان يســـتخدم بصورة رئيسية للانارة والطبخ والتدفئة ولتحضير قليل من بعض المركبات الكيماوية ، ومنذ بداية هذا القرن بدأ البترول يتغلغل فى الحياة الاقتصادية كمولد للطاقة أولا ، ثم كمصـــدر لكثير من المواد الاولية فى صناعات كثيرة . وحتى سنة ١٩١٠ كانت أهم مشـتقات البترول (من حيث كثرة الاستعمال) الكيروسين الذى يستخدم فى البيوت للانارة والتدفئة والطبخ ، وقد قلت أهميته كثيرا بعد اختراع الكهرباء وانتشار استخدامها ولكن الحرب العـــالمية الاولى كانت النقطة الحاســـمة فى تاريخ البترول وزادت اهمية البترول زيادة كبيرة خلال تلك الحرب لزيادة استخدام القوى الآلية زيادة كبيرة ولاسيما ازدياد استخدام السيارات فى النقل وتفضيلها على القطارات ثم بدء استخدام الدبابات والمدافع الآلية والطائرات ووضحت تلك الاهمية البالغة للبترول حتى أن الدول المشتركة فى الحرب العالمية الاولى عرفت عن يقين أنه « لم يعد الجيش أى جيش يزحف على بطنه» كما قال نابليون بونابرت منذ قرن مضى . وانما أمسى يزحف عـلى « بتروله » بعد أن صارت الحرب ميكانيكية تتصارع فيهـــا الآلات

وتتطاحن المدرعات وليس أدل على هذا اليقين من ذلك النداء الذى وجهه كليمنصو - رئيس الوزارة الفرنسية فى أثناء الحرب الاولى - الى امريكا بضرورة الاسراع فى امداد الحلفاء بكميات كبيرة من البترول من أجل كسب الحرب ضد دول الوسط وعلى أثر ذلك بدأت الشركات الامريكية تشحن كميات كبيرة من البترول الى أوروبا الغربية بلغ معدلها اليومى (٣٠٠ر٣ طن) وقد ضمن هذا للحلفاء شرطا أساسيا من شروط النصر ٠

وما حدث فى الحرب العالمية الاولى حدث على نطاق أوسع فى الحرب العالمية الثانية حتى تحققت كل القوى العالمية من أن التعبير القائل ان « نقطة البترول تساوى نقطة من الدم » ما برح صحيحا اليوم كما كان صحيحا بالامس وسيكون كذلك فى المستقبل كما كان فى الحربين الماضيتين حيث قيل ان الحلفاء بلغوا النصر على محيط من البترول ٠ وقد أثبتت الحرب العالمية الثانية بصورة لا مجال للشك فيها الاهمية الاستراتيجية للبترول كعامل حاسم لضمان النصر وها هو ذا الفيلد مارشال أيزنهاور القائد الاعلى لقوات الحلفاء يقول « امنحونى كفايتى من البترول قبل أن تمنحونى كفايتى من الجنود وأنا ضمين بالنصر على العدو » وقد كان ، فان تفوق الحلفاء على المحور فى الحرب العالمية الثانية فى التموين بالبترول كان سببا جوهريا من أسباب تغلب الحلفاء على المحور فقد ترددت اليابان مدة من الزمن قبل أن تقدم على اعلان الحرب لانها لم تكن متأكدة فيما اذا كانت ستحصل على ما يكفيها من البترول لمواصلة عملياتها الحربية وهذا سبب من الاسباب التى اضطرت اليابان الى نشر قواتها نشرا لا يتلاءم مع رصانة الخطط العسكرية لمجرد الوصول الى حقول البترول فى جنوب شرقى آسيا وبالاضافة الى ذلك كانت ندرة البترول من أهم العوامل التى أضطرت اسبانيا الى الوقوف محايدة وبهذا ضمن الحلفاء حرية مرورهم فى جبل طارق والاستفادة من المراكز البحرية فى البحر المتوسط وانزال جيوشهم فى شمالى افريقية ٠ واذا حاولنا أن نلقى نظرة عامة على موقف دول المحور فى هذه الحرب فاننا نجد أن ندرة البترول قد أثرت فى انتاجها الحربى تأثيرا سيئا ، فقد اضطرتهم الى استخدام وسائل فى الانتاج منخفضة الكفاية واضطرتهم الى الاقتصاد فى عملياتهم الحربية

وقللت من سرعة نقل الوحدات العسكرية بين الجبهـــات المختلفة وتزيد هذه الحقيقة وضوحا عندما تعلم ان الطائرة العادية تستنفد حوالى ¼ كيلو جرام من البترول لكل قوة تعادل حصانا واحدا فى الساعة ومعنى هذا ان الطائرة المقاتلة الحديثة التى تبلغ قوتها ٢٠٠٠ حصان تستخدم طنا (٥٠٠ كيلوجرام) فى الساعة الواحدة، وهكذا فان غارة واحدة من التى كانت تســـتهدف لها برلين من انجلترا تشترك فيها الف قاذفة قنابل تســتهلك ١٢٠٠٠ر١٢ طن من البترول واكتساح كبير تنهض به الطائرات المقاتلة على شمالى فرنسا مثــل هذا الذى كان ينهض به الامريكيون من انجلترا يوميا وتشترك فيه الف طائرة فى كل مرة يتطلب مقدارا من البترول يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ طن .

وبينما كان موقف المحــور ضعيفــا الى هــذا الحد من ناحيــة الامدادات البترولية ، حتى يصرح الفيلد مارشـــال روميل قـــائد المانيا الاكبر « من الحقائق الثابتة أنه لا قيام لجيش ما لم يكن مطمئنا على حاجتــه من الذخائر والمؤن والبترول لــكى يتمكن من مواجهة الموقف ومواصلة القتال » وبينما كان موقف المحور ضعيفا هــكذا كان موقف الحلفاء من هذه الناحية على درجة كبيرة من القوة .

وكان انتظام تموينهم بالبترول قد مكن بريطانيا من السيطرة على البحار ومكن أمريكا من السيطرة على المحيط الهــادى بصورة خاصة ومكن بريطانيا من التفوق فى معركة الجو ، ومكن دول الحلفاء مجتمعة من قصف المانيا واليابان قصفا جويا ناجحا كما مكنهم من تسيير قوات آلية ضخمة فى شمالى افريقية ومن بعد ذلك فى ايطاليا ثم فى فرنسا ولكل هذه الاسباب قيل : (ان الحلفاء قد عاموا الى النصر فى الحربين على بحر من البترول) فكان ترجيح انتصار الحلفاء راجعا الى هذا العامل الهام ، والا فكيف ينتصر المحور ، والمانيا الفقيرة فى مواردها البترولية التى لا تسيطر على اية موارد خارجية تتكبـــد ٥ ملايين طن من البترول فى أول حملة برية قام بها هتلر وهى حملته السريعة ضد بولندة وأيضا عندما دار القتال العنيف فى روســيا على طول خط القتال من لنينجراد الى القـــرم قدر أن مقدار الزيت

الذى يستخدم اسبوعيا آن ذاك حوالى نصف مليون طن وهذا المقدار تستخدمه القوات البحرية وحدها ٠

والحقيقة آن العالم لم يشهد حربا استنفدت من البترول مثلما استنفدت الحرب العالمية الثانية فزادت الكميات التى تنقل يوميا الى الجبهات مائة مرة عما كانت عليه فى الحرب العالمية الاولى ٠ وقد كان أقصى ما يستنفد يوميا من البترول فى عام ١٩٤٥ مليون طن موزعة كما يلى :

بنزين للطيارات	١٠٠٫٠٠٠	طن
بنزين للموتورات	٣٠٠٫٠٠٠	طن
كيروسين	١٠٠٫٠٠٠	طن
زيوت للوقود	٤٠٠٫٠٠٠	طن
منتجات أخرى بما فيها الفاقد	١٠٠٫٠٠٠	طن

ومن هنا ، ومن هذه الكميات الهائلة من البترول التى تستخدمها القوات المحاربة تتضح أهمية الموارد المضمونة من البترول لدى اية دولة تقوم على اشعال نار الحرب وقد ألقت الحربان العالميتان دروسا بليغة على الدول الكبيرة بصورة خاصة عن مدى اهمية البترول فى الحرب اذ لم يعد فى امكان أية دولة تقدم على حرب أن تتخذ قرارا حاسما قبيل أن تستوثق من أن فى حوزتها من الموارد البترولية ما يكفل لها النضال الى أن تعاود السلام وهذه الحقيقة وعتها الدول المختلفة وفى طليعتها الدول الكبرى وعلى هذا لم يكن عجيبا أن نلمح هذه الدول تتهافت على حقول الزيت تهافتا منقطع النظير ٠ وتسعى بكل وسيلة لتضرب حولها حصارا من النفوذ والامتياز ٠

واذا كانت استراتيجية البترول فى وقت الحرب على هذا القدر من الأهمية فان استراتيجيته عندما يسود السلام لا تقل عنها اهمية بل قد تتفوق عليها خصوصا وأن البشرية تتطلع الآن فى شوق الى فترة طويلة من السلام تلتئم فيها جراحها وازماتها النفسية وتعيش فى وئام ومحبة ٠

واستراتيجية البترول فى وقت السلم ترجع الى انه قد أصبح قاسما مشتركا فى كل الصناعات الحديثة التى تقوم عليها اقتصاديات جميع الدول اشتراكية ، أو رأسمالية متقدمة أو نامية . فبعد ان كان البترول لا ينتفع الا بواحد من مشتقاته فقط وهو الكيروسين أصبحنا نرى مشتقاته لا يكاد يبلغها الحصر ومن أهم هذه المشتقات

١ ـ البوتاجاز : ويستخدم كوقود .

٢ ـ البنزين : ويستخدم كوقود للسيارات والطائرات وغيرها .

٣ ـ الكيروسين : وهو شائع الاستعمال فى المنازل .

٤ ـ السولار والديزل : وهمـــا وقودان فى آلات الاحتراق الداخلى .

٥ ـ المازوت

٦ ـ زيوت التشحيم

٧ ـ الزيوت الطبية : مثل البرافين والفازلين والفحم الطبى والمبيدات الحشرية وزيوت الزينة .

٨ ـ الأسفلت

بل اننا رأينا البترول يدخل فى كثير من الصناعات التى لا يتصور الكثيرون انه يدخلها مثل الصـــابون والعطـــور والورق وفى صنع بعض المواد الغذائية وفى صنع المطاط والاسمدة الكيماوية والاقمشة والمواد الكهربية وكثير من الصناعات المعدنية وفى تبليط الطرق والسقوف وطلاء الاخشاب والجدران ثم فى صناعة المفرقعات ومن هنا تظهر لنا واضحة أهمية البترول فى العصر الحاضر ويبالغ البعض فى اظهار هذه الأهمية فيسمى هذا العصر « عصر البترول » والحقيقة أن هذه الاهمية قد تزايدت بسرعة ملفتة للنظـــر ، هـــذا من ناحية استخدامه فى الصناعة اما من ناحية استخدام البترول كطاقة ، فاننا لو نظرنا الى الجدول التالى الذى يبين أهم مصـــادر الطاقة فى العالم لاتضح لنا مقـــدار هذه السرعة فى نمو استخدام البترول كطاقة محركة .

جدول لأهم مصادر الطاقة فى العالم (بالنسبة المئوية)

المصدر	١٩١٣	١٩٣٥	١٩٤٨
الفحـــم	٧٤	٦٠	٥٥
البترول	٦	٢٠	٢٨
القوى المائية	٢ر٤	٠٧	٠٧
الخشب	١٧ر٦	١٣	١٠

ومن هذا الجدول يتضح لنا ان نمو استخدام البترول كطاقة كان على حساب مصدرين آخرين وهما ، الفحم والخشب ، أما القوى المائية فان تطورها محدود بامكانيات طبيعية معينة وقد بدأ هـذا التحول من الوقود الصلب الى البترول كوقود سائل منذ مطلع القرن العشرين أو على وجه التحديد منـذ بداية الحرب العالمية الاولى فظهر الاتجاه الى تحويل السفن الى استخدام البترول وقد بدأت بريطانيا فعلا بتطبيق سياسة تحويل سفن أسطولها من الفحم الى البترول منذ سنة ١٩١٠ وما كادت تبدأ الحرب حتى كانت معظم بواخر الاسطول البريطانى قد تحولت فعلا فكان ذلك سببا مهما من أسباب تفوق الاسطول البريطانى على الاسطول الالمانى خلال الحرب ثم بدأت الدول الاخرى تتبع خطوات بريطانيا فى هذا التحول وقد ترتب عـلى استخدام البترول بدلا من الفحم فى تسيـير البواخر الاقتصاد فى عدد العمال اللازمين لادارة المرجل البخارى بقدر يتراوح مابين $\frac{3}{4}$ ، $\frac{4}{5}$ بالاضافة الى السرعة والمرونة فى الحركة ، فاستخدام البترول فى تسيير الباخرة يمكن البحارة من تغيير سرعة السـير بسهولة أكبر وعلى نحو أسرع من البواخر التى تستخدم الفحم ، والوقت اللازم للبدء بالسير أقل بكثير فى بواخر البترول من بواخر الفحم ، كل هذه المزايا دفعت الى الاسراع فى تحويل البواخر من الفحم الى البترول فى حدود البخار أولا ثم بعد ذلك من البخار الى المحرك ذى الاحتراق الداخلى (ديزل) ٠

هذا بالاضافة الى ان القوة الحرارية الكامنة فى البترول اكبر نسبيا من القوة الحرارية الكامنة فى الفحم والنسبة بين الاثنين تتحدد بحوالى (٥ : ٣) وهذه ترتفع الى اكثر من ذلك فى بعض المشتقات كالبنزين مثلا وكذلك فان الفحم لا يزال مادة يتزايد طلبها ويرتفع سعرها برغم حلول البترول محله نظرا للنقص المستمر فى مناجمه .

النسبة المئوية للبواخر بحسب حمولتها

السنة	١٩١٤	١٩٢٩	١٩٣٨	١٩٤٨
الفحم			٤٧	٢٢ر٥
البترول	٣ر٥	٣٩	٥٣	٧٧ر٥
ومنه البخار	٣	٢٩	٣٠	٥٦
ديزل	٥ر	١٠	٢٣	٢١ر٥

تلك هى استراتيجية البترول بالنسبة لمصادر الطاقة التقليدية القديمة ولعل من الواضح ان المستقبل فى صف البترول بالنسبة لهذه المصادر ولكن العالم قد فتح عينيه أخيرا ومنذ الحرب العالمية الاخيرة على طاقة أخرى جديدة فاقت فى قوتها وفى امكانيات استغلالها كل المصادر السابقة بما فيها البترول الا وهى الطاقة الذرية ، فما مدى استراتيجية البترول بالنسبة لهذه الطاقة الطارئة ؟

اختلفت أقوال الباحثين فى هذه الناحية فيقول الدكتور سيد نوفل : « وقد ثبت من الدراسات العلمية الحديثة أن الذرة لن تهدد البترول فضلا عن ان احتياطيه مهدد بالنضوب فى نهاية القرن العشرين ، فكان الخطر على مركز البترول الاستراتيجى لن يأتيه من منافسة الطاقة الذرية له وانما سوف يأتيه من ناحية نضوب الاحتياطى الموجود منه فى العالم » ومن هذه الزاوية بالذات يمكن أن نلقى نظرة على استراتيجية بترولنا العربى فيقول مستر كويشى رأيت فى خطابه الذى ألقاه فى مؤتمر شئون الشرق الاوسط

بواشنطون يوم ٢٠ من مارس ســـنة ١٩٥٩ : « قد يقال ان عصر الزيت قد مضى وحلت محله الطاقة الذرية الا ان ذلك حتى لو تحقق لن يقلل من أهمية الشرق الاوسط او يثنى الدول الصناعية عنه وسيظل دائمــا قبلة الانظار » وترجع هذه الاهمية الى أن البترول يؤلف المادة الأولى للاقتصـــاد والحضارة المعاصرة كما يؤلف الدعامة الاولى للحرب والى ان بترول البلاد العربية يمثل الكميات الضخمة لتمويل العالم والاحتياطى الاعظم له وكان هذا الاحتياطى الضخم من البترول بالاضافة الى ان الحقول العربية بموقعها الممتاز « فهى تقع عند ملتقى قارات ثلاث : أوروبا وافريقيا وآسيا » وهذا العامل سهل الى حد كبير توزيع البترول العربى على هذه القارات بتكاليف منخفضة نسبيا .

كل هذا كان سببا فى الصراع الهائل الذى يدور فى عالمنــا العربى بين الدول الكبرى للسيطرة على موارده البترولية هـــذا الصراع الذى سنفصل الحديث عنه فى الفصول التالية والذى يهمنا هنا هو مناقشة المركز الاستراتيجى للبترول العربى فبالاضافة الى المركز القوى الذى يحتله بترولنا العربى بالنسبة للبترول العالمى فيما يختص باحتياطياته الهائلة فان كثيرا من الباحثين بدءوا من الآن يقرعون أجراس الخطر لقرب نضوب هذا المورد الهائل نظرا للاستهلاك المتزايد باستمرار فقد كتب بيير روندو فى صحيفة لاكروا الفرنسية يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٠ مقالا طويلا بعنوان : «البترول العربى فى خطر » فذكر ان العصر الذهبى لبترول العرب مهدد بالزوال وان منطقة الصحراء ستقدم البترول الى الاسواق الاوربية فى العامين القادمين وان الاتحاد السوفيتى سيصدر بتروله الى الاسواق العالمية وان الزيادة فى حصيلة الكويت والعربية السعودية من البترول كانت غير مذكورة فى العامين الاخيرين فى حين كانت الزيادة ملحوظة فى غيرهما ، كما تبين من احصاءات انتاج البترول فى الشرق الاوسط لعامى ١٩٥٨/١٩٥٩ .

والحديث عن المنافسة بين البترول العربى وبترول الجزائر الذى تزايد انتاجه فى الفترة الاخيرة وبترول الاتحاد السوفيتى له مكان آخر فى هذا البحث ولكن ما نخلص اليه الان هو ان البترول العربى لا يزال الى الآن متمتعا بمركز استراتيجى ممتاز بالنسبة

لاحتياطيه اولا ولانتاجه المتزايد ثانيا الا ان مستقبل هذا البترول يتطلب تأملا وعملا ايجابيا مشتركا من الدول العربية جميعا حتى يمكن تأمين مستقبل هـــذا البترول والاســـتفادة من العائدات الضخمة التى تنهال فى الوقت الحاضر على الدول العربية المنتجة بما يعود بالخير على شعوبها .

البترول العالمى

بعد أن بين لنا فى الفصل السابق الاهمية الحيوية للبترول كمصدر للطاقة وكمادة صناعية من الدرجة الاولى نحاول أن نتبين الان مدى تغلغل هذه المادة فى الاقتصاد العالمى الحديث وأن نضع كل دولة من الدول المنتجة فى موضعها الصحيح لانتـــاج البترول واستهلاكه وتصريفه ، وحتى نصل الى هذا الغرض ينبغى أن نقف قليلا عنـد الكلمة التى قالها ويلسون بهذا الصدد « ان قوة اية أمة تعتمد على احتياطيها من البترول » فالامم تقدر أهمية البترول التى تتزايد مع تحسن رخائها الاقتصادى والصناعى بصفة خاصة وقد أصبحت هذه الاهمية حيوية فى السنوات الاخيرة فقد تطور انتاج البترول تطورا هائلا نتيجة للتقدم الصناعى الذى احرزته الامم ولارتفاع مســتوى الشعوب وتحسن أساليب صناعة الزيت . فبعد أن كان الانتـاج لا يزيد على ٧١٫٠٠٠ طن فى ١٨٥٧ ـ ١٨٦١ بلغ اليوم نحو ٩٠٠ مليون طن وبين هذين التاريخين نجد أن مركز القوى بالنسبة للانتاج البترولى واستهلاكه قد انتقل الى مناطق جديدة ففى سنة ١٩٤٠ كانت أغنى مناطق العالم بالزيت تبتدىء فى شمالى وجنوبى وشرقى بحر الانتيل بين كنساس وبيرو بالقارة الامريكية ، أما اظهر الجهات المنتجة فهى الولايات المتحدة وفنزويلا وبيرو والارجنتين وقد بلغ معدل انتاج هذه المنطقة فى عام ١٩٤٣ اربعة اخماس الانتاج العالمى بأكمله وتليها فى الأهمية آسيا الغربية وبلاد العرب وأقليم القوقاز وتنتج حوالى ١٦ ٪ من الانتاج الدولى وتأتى فى المرتبة الثالثة منطقة شرقى آسيا وقد انتجت جزر الهند الهولندية (أندونيسيا) ٨ ملايين طن فى سنة ١٩٤٣ .

.. وبالمثل يمكن أن يقال عن الاستهلاك البترولى ففى عام ١٩٣٥ نجد أن ٥٣٪ من الزيت استنفد فى أوربا و١٩٪ فى الشرق الاوسط و ١٨٪ فى الامريكتين و١٠٠٪ فى افريقية ، وفى عام ١٩٤٦ تبدلت الامور فصار ٤٥٪ فى أوربا و ٢٦٪ فى الامريكتين و ٢٢٪ فى الشرق الاقصى و ٧٪ فى افريقية ومن هذا يتضح انه قبل وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كانت أوربا والدول الصناعية فى شمالى امريكا تلتهم ٧١٪ من زيت العالم ولكن ميزان القوى فى الانتاج والاستهلاك أخذ فعلا ـ منذ ذلك الحين ـ فى التحول الى مناطق جديدة .

ولو حاولنا ان نترك هذه السنوات المبكرة فى عمر الانتاج البترولى لنستعرض مركز البترول العالمى فى السنوات الاخيرة ليتبين لنا مدى التطور فى الإنتاج البترولى ، فاننا سنجد صناعة البترول فى سباقها مع الزمن وقد سبقت الاحتياجات الفعلية على أساس المعدلات الحالية للاستهلاك العالمى بمقدار الربع تقريبا فالمعدل الحالى للانتاج العالمى من الزيت الخام لا يتجاوز ٢٤ مليون برميل يوميا فى حين يبلغ ما يمكن انتاجه من حقول البترول المنتجة نحو ٣٠مليون برميل ويرجع السبب الى أن انتاج الزيت الخام يتحدد بمعدل الطلب مضافا اليه هامش محدود يعادل احتياجات التخزين للطوارىء واذا أخذنا مثلا على ذلك الولايات المتحدة فاننا نجد أنها تستطيع أن تنتج ١٠٫٩٠٠٫٠٠٠ برميل يوميا ولكن متوسط انتاجها اليومى فى عام ١٩٦٠ لم يتجاوز ٩٫٤٥٠٫٠٠٠ برميل اى ما يعادل ٨٧٪ من الطاقة الكاملة ولولا القيود الشديدة التى تفرضها الحكومة الامريكية على واردات البترول لانخفض معدل انتاجها الى حد كبير فى وجه منافسة بترول المناطق الاخرى التى لا تمثل تكاليف الانتاج فيها سوى جزء صغير مما يتكلفه انتاج الخام الامريكى .

***

وعلى الرغم من ذلك فان الانتاج العالمى يتزايد باستمرار وكان من المقرر أن يبلغ انتاج الخام العالمى خلال ١٩٦١ حوالى ١١٢٠ مليون طن والواقع ان نسبة الزيادة فى الانتاج خلال عام ١٩٦١ تتمشى مع المتوسط العام للزيادة منذ عام ١٩٥٠ ويبلغ ٧ ٪ سنويا مما ادى الى مضاعفة الانتاج العالمى خلال فترة السنوات العشر الاخيرة من ٥٢٣ مليون طن عام ١٩٥٠ الى حوالى ١٠٥١ مليونا عام ١٩٦٠

وبمقارنة الانتاج العالمى لسنة ١٩٦٠ (١٠٥١ مليون طن مترى) بانتاج عام ١٩٥٩ البالغ ٩٧٨ر٤ مليون طن نجد ان الزيادة البالغة ٧٢ر٥ مليون طن قد ساهم الشرق الاوسط فيها بنحو ٣٤ر١ مليون طن وكتلة الدولة الشرقية بنحو ٢٠ر٦ مليون طن ، وافريقية ٦ر٨ مليون طن معظمها من الجزائر وامريكا اللاتينية ٦ر١ مليون طن معظمها من بلدان أمريكا الجنوبية ثم أوروبا الغربية ١ر٦ مليون طن فالشرق الاقصى ١ر٥ مليون طن وأخيرا أمريكا الشمالية ١ مليون طن وهكذا يثبت ما أشرنا اليه من أن الزيادة فى نمو الانتاج البترولى تحولت الى المناطق الحديثة وان مركز الانتاج العالمى للزيت شرع فى الانتقال ، وكان هذا المركز قائما فى المنطقة الكاريبية فى الدنيا الجديدة أما الآن فان الدكتور جوليار وهو اول رجال الحكومة الامريكية المشتغلين بشئون الزيت يرى ان هذا المركز سيمضى فى الانتقال الى الشرق الاوسط حتى ترسخ قدمه فيه رسوخا وطيدا .

الاستغلال :

واذا خطونا الى الامام خطوة أخرى لنحاول أن نستقرىء الاحصاءات الموجودة بين أيدينا عن الانتاج العالمى للبترول فى النصف الاول من عام ١٩٦١ ويبلغ ٥٤٨ر٧ مليون طن بزيادة قدرها ٣٤ مليون طن اى ما يوازى ٦ر٧ ٪ عن المدة نفسها من عام ١٩٦٠ فاننا نجد بصفة مبدئية أن المناطق التى ساهمت فى هذه الزيادة هى :

	مقدار الزيادة
الشرق الاوسط	١٢ مليون طن
كتلة الدول الشيوعية	١٠ ملايين طن منها ٩ ملايين طن من الاتحاد السوفيتى
الجزائر	٥ ملايين طن
الارجنتين	٢ مليون طن
كندا	٢ مليون طن
فنزويلا	١ر٥ مليون طن
دول أخرى	١ر٥ مليون طن
المجموع	**٣٤**

هذا عن مساهمة المناطق المختلفة فى زيادة الانتاج أما الارقام التى وصل اليها بالفعل الانتاج البترولى فى مختلف مناطق العالم فى النصف الاول لسنة ١٦٦١ فتدلنا على عدة حقائق منها أن فنزويلا تخلت للاتحاد السوفيتى عن المركز الثانى فى قائمة الدول المنتجة بعد احتفاظها بهذا المركز سنوات طويلة اذ بلغ انتاجها عام ١٦١٠ (١٤٧٫٨ مليون طن) مقابل (١٤٧٫٩ مليون طن) للاتحاد السوفيتى وتشير ارقام النصف الاول من عام ١٦٦١ الى أن روسيا قد ثبتت اقدامها فى المركز الذى كسبته • وكانت فنزويلا تتوقع زيادة سنوية فى انتاجها بمتوسط ٤٪ خلال السنوات الاربع التالية وبلغت الزيادة بالفعل فى عام ١٩٦٠ نحو ٥٪ عن انتاج ١٩٥٦ ، ومع ذلك لم يحقق انتاجها فى النصف الاول من عام ١٩٦١ الا زيادة قدرها ٢٪ عن انتاج المدة المقابلة من عام ١٩٦٠ ولعل ذلك يرجع الى ضغط القيود الامريكية على تدفق خام فنزويلا الى موانى الولايات المتحدة يضاف الى ذلك انخفاض صادراتها الى الارجنتين نتيجة لارتفاع انتاج الحقول الارجنتينية فضلا عن فقدان السوق الكوبية بأكملها على أثر امتناع الشركات الامريكية والبريطانية عن تقبل كميات من الخام الروسى للتكرير فى معامل كوبا وما تلا ذلك من تأميم صناعة البترول فى كوبا وترجع القيود التى تفرضها الحكومة الامريكية على واردات الخام والمنتجات الى رغبتها فى انقاذ شركاتها المحلية من خطر منافسة الخام الاجنبى نظرا لارتفاع تكاليف انتاج بترولها ، وذلك برغم ما تدعيه أمريكا من حرية المنافسة فى أسواقها ، وفى المنطقة المنتجة للبترول فى نصف العالم الغربى نجد ان انتاج خام كندا كان من المقدر له أن يبلغ ٣١٫٥ مليون طن عام ١٩٦١ وأن يواصل الانتاج ارتفاعه حتى يبلغ ٣٩٫٥ مليون طن عام ١٩٦١ نتيجة لزيادة صادرات كندا الى جارتها الولايات المتحدة التى تتعرض لضغط سياسى مستمر من جانب الحكومة الكندية لتقبل المزيد من البترول ، ومن الدول المنتجة للبترول أيضا فى نصف العالم الغربى « المكسيك » وتنتهج الحكومة المكسيكية سياسة بترولية جديدة ترمى الى موازنة الانتاج المحلى مع الاستهلاك الذى يقتضى العمل على زيادة معدل الانتاج والتوسع فى استعمال الغاز والجازولين الطبيعى وقد لوحظ تناقص صادرات الخام المكسيكى فى الاعوام الاخيرة يقابل ذلك توقف فى الواردات ، ولسياسة

الاكتفاء الذاتي التي تحاولها الارجنتين ارتفع انتاجها من (١ر٥ مليون طن عام ١٩٥٨ الى ١ر٩ مليون طن عام ١٩٦٠) ومن المقدر ان يكون المعدل بلغ ١٢ مليون طن فى عام ١٩٦١ الماضى وبهذا يصبح انتاجها المحلى كافيا للوفاء بنحو ٩٠ ٪ من احتياجاتها .

وفى نصف الكرة الشرقى نجد أن دول الكتلة الشرقيـة بلغ مجموع انتاجها ١٦٧ مليون طن عام ١٩٦٠ مقابل ٦ر١٤٢ مليون طن عام ١٩٥٩ . ويأتى الجانب الاكبر من انتاج كتلة الدول الشرقية من الاتحاد السوفيتى الذى يحقق انتاجه طفرات كبيرة من عام لآخر من ١١٣ مليون طن عام ١٩٥٨ الى ٥ر١٢٩ مليون طن عام ١٩٥٩ ثم ٩ر١٤٧ مليون طن عام ١٩٦٠ ومن المنتظر أن يبلـــغ انتاجه لعام ١٩٦١ حوالى ١٦٤ مليون طن وهو رقم قياسي جديد وعلى أساس ارقام برامج التنمية الصناعية سيبلغ الانتاج الروسى ٢٤٠ مليون طن عام ١٩٦٥ وستتحدث عن أثر الزيادة فى الانتـــاج البترولى للاتحاد السوفيتى فى تسويق البترول العالمى عامة وبترول الشرق الاوسط وخاصة فى مكان آخر . وفى نطاق الكتلة الشرقية نجد أن انتاج رومانيا ما زال جامدا عند مستوى واحد منذ عدة سنوات وقد بلغ فى عام ١٩٦٠ أقل قليلا من ٥ر١١ مليون طن مقـــابل (٤ر٧ مليونا) عام ١٩٥٩ .

وفيما يختص بالانتاج البترولى فى منطقة الشرق الاوسط فله حديث طويل ويهمنا هنا أن نتحدث عن انتاج البترول فى ايران باعتبارها احدى الدول الهامة فى الانتـــاج البترولى فى الشرق الاوسط وباعتبارها دولة غير عربية فقد أنتجت ايران ٥٢ مليون طن عام ١٩٦٠. مقابل ٦ر٤٥ مليون طن عام ١٩٥٩ وبلغ انتـاجها فى النصــف الاول من عام ١٩٦١ ــ ٤ر٢٨ مليون طن وذلك برغم النزاع الذى حدث فى أوائل العام بين ايران والعراق بشأن عمليات ارشاد السفن ورسوها فى شط العرب مما سبب تعطل الشـحن فترة قصيرة وبالنسبة لمنطقة الشرق الاقصى فان أندونيسيا هى كبرى الدول المنتجة للبترول فى هذه المنطقة اذ أنهـــا تساهم بأكبر من ٦٦٪ من مجموع انتاجها فى المنطقة اذ بلغ انتاجها عام ١٩٦٠ حوالى ٥ر٢٠ مليونا من مجموع انتاج المنطقة البالغ « ١ر٢٧ مليون طن » وقد حقق انتاج الشرق الاقصى زيادة سنوية تتراوح

بين ٩ و ١٠٪ خلال السنوات الثلاث السابقة ولكن انتاج النصف الاول من عام ١٩٦١ الذى لم يتجاوز « ١ر١٣ مليون طن يشير الى حدوث هبوط خفيف فى الانتاج واخيرا يمكننا أن نقف قليلا عند انتاج دول أوروبا الغربية الذى بلغ بالنسبة لها مجتمعة فى النصف الاول من عام ١٩٦١ ــ ٧ر٨ مليون طن وينتظر ان يكون انتاج عام ١٩٦١ باكمله قد بلغ ٦ر١٥ مليون طن مقابل « ٩ر١٤ مليونا » عام ١٩٦٠ و ٣ر١٣ مليون طن عام ١٩٥٩ وجملة ما تنتجه أوروبا الغربية من الزيت الخام لا يمثل سوى نسبة تقل عن ١٠٪ من احتياجات المنطقة .

الاستهلاك البترولى العالمى وتسويقه :

مما لا جدال فيه ان العالم بأسره يمثل سوقا واحدة للبترول سواء كان فى حالته الخام أو كان فى شكل منتجات مكررة تامة الصنع ، واذا استثنينا الحركة المحلية للزيت الخام والمنتجات داخل المناطق المنتجة والمناطق المستهلكة وجدنا أن أكثر من ٤٠٪ من جملة الانتاج العالمى قد تم نقله من مناطق التصدير الى مناطق الاستهلاك خلال عام ١٩٦٠ ، ولو خصمنا انتاج الولايات المتحدة بعد استبعاد صادراتها من جملة الانتاج العالمى لوجدنا أن الكميات المنقولة من مناطق التصدير الى أسواق الاستهلاك تمثل ٨٠٪ من جملة الانتاج ، هذا وقد بلغت الكميات المنقولة على النحو المتقدم خلال عام ١٩٦٠ حوالى ٤٥٠ مليون طن منهـــا ٣٠٥ مليون طن من الزيت الخام ولو حاولنا أن نتبين الخط الذى تتخذه حركة البترول العالمية فلا مفر من أن نلقى نظرة على جدول يقارن بين انتاج نصف الكرة الشرقى والغربى لنتبين أيهما يزيد انتاجه .

	نصف الكرة الغربى	نصف الكرة الشرقى	المجموع
١٩٥٨	١ر٥٢٨	٨ر٣٧٩	٩ر٩٠٧
١٩٥٩	٢ر٥٥٩	٢ر٤١٩	٤ر٩٧٨
١٩٦٠	٣ر٥٦٦	٤ر٤٨٤	٠ر١٠٥٠
١٩٦١ النصف الاول	٥ر٢٨٨	٢ر٢٦٠	٧ر٥٤٨

وقد تفترض النظرة المتعجلة ان نصف الكرة الغربى باعتباره

المنطقة التى ما زالت متفوقة فى الإنتاج حتى الآن هو الذى تبدأ منه حركة البترول العالمية ولكن الحقيقة غير ذلك ، اذ أن نصف الكرة الشرقى ما زال هو المنطقة التى يفيض انتاجها البترولى عن حاجتها لقلة استهلاكها المحلى وما زال نصف الكرة الغربى هو المنطقة التى يقل انتاجها عن احتياجاتها نظرا لضخامة صناعتها وبتحديد اكثر فان مناطق التصدير الرئيسية هى الشرق الاوسط والبحر الكاريبى والشرق الاقصى ويمثل الزيت الخام الجانب الاعظم من صادرات الشرق الاوسط البترولية لمايمثل نحو ثلثى صادرات الشرق الاقصى واقل قليلا من نصف الصادرات يأتى من منطقة البحر الكاريبى ، هذا بينما نجد أن مناطق الاستيراد تتصدرها أوربا الغربية التى يمثل الزيت الخام أكثر من ٨٠٪ من وارداتها البترولية وتليها الولايات المتحدة التى يمثل الزيت الخام ٥٦٪ من وارداتها البترولية .

تلك هى الحركة الاستهلاكية والتسويقية للبترول العالمى ولنا عودة الى الحديث عن البترول الخام والمكرر فى العالم ولكننا يجب أن نتحدث الآن وقبل أن نختم هذا الفصل عن مركز البترول العالمى من حيث احتياطياته ومدى سده للحاجات المستقبلة للعالم ولو رجعنا قليلا الى التقديرات التى كانت موجودة قبل سنة ١٩٥٠ فاننا نجد أن احتياطى البترول الخام فى العالم قدر بما يتراوح بين ١٠ و ١١ مليار متر مكعب موزعة كما يلى :

	ملايين الامتار المكعبة	النسبة المئوية لاحتياطى العالم
الولايات المتحدة	٣٤٢٠	٪٣١
منطقة الكاريبى	١٢٠٠	٪١١
الشرق الاوسط	٤٧٧٠	٪٤٤
الشرق الاقصى	١٤٠	٪ ١
جهات أخرى	١٧٢٠	٪١٣

وكان من المقرر أيضا أن يكفى هذا الاحتياطى العالم لمدة ٦٠ عاما بمعدل الاستهلاك العالمى الموجود فى سنة ١٩٥٠ وقدر الخبراء أيضا حين ذاك أنه حتى لو زاد الاستهلاك العالمى بنسبة ٥٠٪ عما

كان عليه الحال فان الموارد الموجودة للبترول ستكفى العالم لمدة ٤٥ عاما وان العالم لن يحرم الزيت قبل سنة ٢٠٠٠ أما بالنسبة للتقديرات الحديثة لاحتياطى البترول فى العالم فقد نشرت منذ اكثر من عامين تقديرات للخبير الجيولوجى ل٠ج ويكسى الذى كان الى عهد قريب كبيرا للجيولوجيين بشركة ستاندردجيرسى وتتلخص تقديرات الخبير المذكور فى أن التراكيب الجيولوجية الموجودة فى مختلف أنحاء العالم تحوى كميات من البترول والغاز توازى ٢٣٠٠ مليون برميل يمكن استخراجها بالوسائل العلمية المعروفة حاليا وذكر أن كميات البترول السائل التى يمكن استخراجها فى مناطق البر والبحر بوسائل الانتاج الاولية موزعة على النحو التالى :

٨٥ مليون برميل فى كندا
٢٧٠ مليون برميل فى الولايات المتحدة
٢٠٠٠ مليون برميل فى بقية أنحاء العالم

ومن هذه الكميات بلغ ما تم انتاجه حتى الآن مائة بليون برميل من البترول والغاز الطبيعى أما الكميات التى يمكن الحصول عليها بوسائل الانتاج الثانوية فقد قدرها ويكسى بحوالى ١٥٠٠ بليون برميل من البترول و ١١٠٠ بليون برميل من الزيت الذى تحويه رمال الغاز الطبيعى وما يوازى ١٠٠٠ بليون برميل من الغاز الطبيعى وعليه فان مجموع الاحتياطى سواء فى ذلك ما تم اكتشافه وما لم يكتشف بعد يبلغ طبقا لتقدير د ٠ ويكسى نحو ٥٥٠٠ بليون برميل من البترول ومن ناحية اخرى فان الاحتياطى العالمى الثابت من الزيت الخام يقدر بـ ٣٦٨٧٥٫٣ مليون طن اى ما يعادل ٣٦ ضعفا للاستهلاك العالمى عام ١٩٦٠ والتوزيع التقريبى لهذا الاحتياطى بين مختلف مناطق العالم كما يلى :

الشرق الاوسط	٪٦٠
امريكا الشمالية	٪١٥
كتلة الدول الشيوعية	٪١٠
منطقة البحر الكاريبى	٪ ٧
مناطق أخرى	٪ ٨
المجموع	٪١٠٠

وإذا أخذنا فى اعتبارنا الزيادة السنوية للاستهلاك العــالمى يتبين لنا ان الاحتياطى العالمى على ضخامته لا يكفى للوفاء بحـاجه البشر لاكثر من (عشرين عاما) ومن ثم كانت الجهود المتصـــلة للكشف عن موارد جديدة توازى الموارد الحالية على الاقل حتى يمكن المحافظة على الاحتياطى الحالى مع سد حاجة الاستهلاك العالمى حتى عام ١٩٧٥ مما يحقق النسبه المصطلح عليها الآن بين الاحتيـاطى والانتاج وهى ١٥ : ١ وفى هذا البحث نجد الاحصاءات عن كل من الانتاج والاستهلاك والاحتياطى فى العالم ولكن قبل أن نختتم هذا الفصل يجب ان نقول كلمة أخـــيرة فيما يختص بموقف الشرق الاوسط الذى يمثل احتياطيه من البترول حسب التقديرات الاخيرة ٦٠ ٪ من الاحتياطى العالمى فلا شك أن هناك أكثر من سؤال يجب أن يوضع فى الاعتبار فهذا الاحتياطى الكبير ماذا أعـــددنا له من المشروعات حتى يستفيد منه الشعب العـــربى ليس فى الوقت الحاضر فقط ، ولكن فى المستقبل البعيد أيضا ؟ وهذا الاحتياطى الكبير أيضا مهدد بالنفاد برغم ضخامته النسبية فماذا أعدت الدول العربية من خطط ومشروعات لمواجهة اللحظات التى ينفد فيها المعين المتدفق من هذا الذهب والذى يعتبر المورد الوحيد لخزائن بعض هذه الدول ؟. تلك الاسئلة وأمثالها يجب أن تكون ماثلة فى ذهن كل عربى عندما نتحدث عن احتياطينا الضخم من البترول وسنحاول أن نبحث عن أجوبة لهذه الاسئلة فيما يلى من الفصول .

انتاج الخام العالمى بآلاف الاطنان المترية

الدولة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النصف الاول من ١٩٦١
نصف الكرة الغربى				
امريكا الشمالية				
الولايات المتحدة	٣٣٠١٢١	٣٤٧٠٧٣	٣٤٧١٢١	١٧٣٢٠٠
كندا	٢٢٢٨٣	٢٤٨٧٥	٢٥٨٢٧	١٥١٥٠
المجموع	٣٥٢٤٠٤	٣٧١٩٤٨	٣٧٢٩٤٨	١٨٨٣٥٠

الدولة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النصف الاول من ٦١
امريكا اللاتينيه				
فنزويلا	١٣٨٨٣٦٦	١٤٦٥٧٣	١٤٧٨١٢	٧٥٢٩٠
كولومبيا	٦٦٣١	٧٥٨١	٧٩١٤	٣٧٨٦
ترينيداد	٥٣٤٢	٥٩٠٤	٦١٢٩	٣٣٠٠
كوبا	٤٩	٢٧	٢٠	٨
المجموع	١٤٠٠٣٨٨	١٦٠٠٨٥	١٦١٨٧٦	٨٢٣٨٤
دول اخرى				
المكسيك	١٣٣٣١	١٣٧١٦	١٤١٣٠	٧٣٠٠
الارجنتين	٥١١٤	٦٣٥٠	٩١٤٦	٦٠٠٠
البرازيل	٢٤٧٣	٣٠٨٣	٣٨٧١	٢٢٠٠
بيرو	٢٥١٥	٢٣٧٧	٢٥٩٩	١٤٠٠
شيلى	٧٢٦	٨٣٧	٩٤٥	٥٢٨
بوليفيا	٤٥٠	٤١٢	٤١٥	١٩٠
اكوادور	٤٠٦	٣٦٣	٣٦٤	١٩٠
المجموع	٢٥٠١٥	٢٧١٣٩	٣١٤٧٠	١٧٨٠٨
نصف الكرة الشرقى				
الشرق الاوسط				
الكويت	٧٠٢١٧	٦٩٥٢٣	٨١٨٦٣	٤١٥٥٠
السعودية	٥٦١٢٨	٥٤١٦٢	٥٤١٦٥	٣٤٧٤٠
ايران	٤٠٥٩٠	٤٥٦٣٠	٥٢٠٥٠	٢٨٤٠٠
العراق	٣٥٦٧٠	٤١٧٣٠	٤٧٥٠٠	٢٣٦٥٠
قطر	٨٢٢٢	٧٩٩٣	٨٢١٢	٤١٦٢
المنطقة المحايدة	٤٢٥٨	٦٠٥١	٧٢٨٤	٤٠٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	٣١٦٥	٣٠٧٦	٣٢٥٦	١٧٠٠
البحرين	٢٠٣٥	٢٢٥٣	٢٢٥٧	١١٣٠
تركيا	٣٢٨	٣٧٢	٣٥٣	١٨٠
فلسطين المحتلة	٨٩	١٢٨	١٢٨	٦٥
المجموع	٢٢٠٧٠٢	٢٣٠٩٢٨	٢٥٧٠٦٨	١٣٩٥٧٧

الدولة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النصف الاول من ١٩٦١
افريقية				
الجزائر	٤٢٩	١٣٠٣	٨٥٤٨	٧٩٠٠
نيجيريا	٢٦٥	٥٧٠	٨٧٨	٧٠٠
جابون والكونغو الفرنسية	٥٠٥	٧٥٣	٨٦١	٤٣٩
المغرب	٧٥	٩٤	٩٢	٤٥
انجولا	٥١	٥٠	٦٦	٣٥

أهمية بترول الدول العربية

تزايدت أهمية البترول الناتج من الدول العربية تزايدا كبيرا فى السنوات الاخيرة ومازال هذا المركز الذى وصل اليه البترول العربى يتدعم عاما بعد آخر وترجع اهمية البترول العربى الى عوامل عدة منها زيادة كميته ووفرة احتياطيه وانخفاض أسعاره وقربه من الاسواق المستهلكة وتضاعف اهميته بالنسبة للمستقبل وما يسببه مرور الزمن من نقص دائم لمصير البترول الامريكى ولم يكن اكتشاف البترول فى البلاد العربية حديث عهد فقد اكتشف البترول فى العراق منذ زمن بعيد ويرجع أيضا الى زمن الفراعنة الذين استخدموه فى عمليات التحنيط ولكن البترول العربى لم يثر اهتمام العـــالم الحديث الا قبل بداية هذا القرن بقليل وذلك عندما بدأت الآلية الحديثة تستخدم البترول مصدرا للطاقة المحركة اللازمة لها واذا نظرنا نظرة تفصيلية للعوامل التى أدت الى بلوغ البترول العربى هذا القدر من الاهمية فاننا نجد انه :

اولا : اهمية البترول العربى بالنسبة لاحتياطياته :

ذكرنا فيما سبق أن التقديرات الحـديثة للاحتياطى الموجود من البترول فى الشرق الاوسط تبلغ ٦٠٪ من احتياطى البترول فى العـــالم وعرفنا ان هذا الاحتيـــاطى قد تزايدت قيمته بتزايد الاكتشافات البترولية الحديثة فى مختلف المناطق العـــربية ففى سنة ١٩٤٧ كان من المقدر أن ٤٢٪ من احتياطى العالم يكمن فى تربة الشرق الاوسط وبالمقارنة بين انتاج البترول واحتياطيه فى الشرق الاوســـط تتضح لنا ضآلة نسبة الانتـــاج بالمقارنة الى الاحتياطى ففى سنة ١٩٥٥ مثـــلا كان انتاج الشرق الأوسط هو ٢١ر٢٪ من انتاج العالم ونقصت النسبة برغم ازدياد كميته المطردة فى عام ١٩٥٧ الى ١ر٢٠٪ ثم عاد فزاد فى عام ١٩٥٨ الى ٥ر٢٣٪

وعدم استقرار هذه النسبة يدل على اثر العوامل السياسية فى هذا الميدان ، لكن تقديرات الاحتياطى فى الشرق الاوسط تتضاعف وتفرض له السيادة فى المستقبل وفى هذا المعنى أيضا يقول الدكتور محمد جواد العبوسى فى كتابه البترول فى الدول العربية « ان أهمية الاحتياطى فى الشرق الاوسط ازدادت بتوسع الشركات فى البحث عن الحقول ومن المؤكد أن الاحتياطى المؤكد من البترول الموجود تحت تربة البلاد العربية ستزداد كميته فى المستقبل زيادة كبيرة كلما تقدمت الشركات فى أعمالها الكشفية وهذا الاحتياطى يحتل فى الواقع مكانة ممتازة بين احتياطى الدول الاخرى وهو يمثل أكبر نسبة تحتوى عليها منطقة بترولية فى العالم » .

فالولايات المتحدة التى كانت تعتبر حتى عهد قريب أغنى منطقة بترولية فى العالم كله ، أصبحت تأتى من بعيد فى الدرجة الثانية بعد البلاد العربية ففى سنة ١٩٥٣ قدر احتياطيها المحقق بحوالى (٦ر٣٨٠٩ مليون طن) وهذا يمثل ٥ر٢٤ من مجموع احتياطى العالم وحتى لو اضفنا الى هذا الاحتياطى الاحتياطى الموجود فى فنزويلا — وهى ثالثة منطقة بترولية فى العالم بعد البلاد العربية والولايات المتحدة الامريكية فان مجموعها لا يتجاوز (١ر٥١٩٠) مليون طن اى ما يعادل ٤ر٣٣٪ فقط من مجموع الاحتياطى فى العالم وهذا اقل بكثير من الاحتياطى العربى . وتتوزع هذه الكمية من الاحتياطى على البلدان العربية بنسب متفاوتة :

الدولة	النسبة للاحتياطى العربى	النسبة للاحتياطى العالمى
الكويت	١ر٣٧٪	٧ر١٥٪
المملكة العربية السعودية	٣٧٪	٦ر١٥٪
العراق	٢ر٢٢٪	٤ر٩ ٪
قطــر	٥ر٢ ٪	٠٥ر١ ٪
البحرين	٧ر ٪	٣ر ٪
الجمهورية العربية المتحدة	٥ر ٪	٢ر ٪

وفى هذا المجال تأتى الكويت والمملكة السعودية فى المقدمة

تليهما العراق ، ويهمنا هنا ايضـــا أن ناتى برأى لاحد الكتاب الفرنسيين «بيير روندو» الذى يقول «يشكل انتاج الشرق الاوسط البالغ ٧٩ مليون طن أى ٢٠٪ من انتاج العالم فى عام ١٩٥٧ وقـد ارتفعت هذه النسبة الى ٢٨٪ فى النصف الاول من عـــام ١٩٥٨ ولكن هذا لا يعد شيئا اذا ما قيس بالاحتياطى البالغ أكثر من ٢١ مليار طن والذى يؤلف ٨٠٪ من احتياطى العـــالم بأسره » وهذا التقدير الذى أتى الكاتب الفرنسى به يدلنا على مدى الاهتمام الذى يبديه الغرب نحو الثروة الكامنة فى تربتنا العربية ٠

ثانيا : اهمية البترول العربى بالنسبة لوفرة الانتاج :

مما ذكر فيما سبق يتضح لنا أن بترولنا العربى قد اكتسب اهميته الاولى من احتياطيه الضخم اكثر مما اكتسبها من وفرة انتاجه وان كان هذا لا يقلل أبدا من أهمية هذا الانتاج الذى طفر طفرات واسعة فى سنوات قليلة حتى أصبحت منطقة الشرق هى ثانيـــة المناطق المنتجة فى العالم واذا كان انتاج البترول العربى فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٥٥ يمثل ٢ر٢١٪ من انتاج العالم ونقص برغم ازدياد كميته المطردة فى عام ١٩٥٧ الى ١ر٢٠٪ ، ثم عاد فزاد فى عام ١٩٥٨ الى ٢٣٪ فان ذلك لايدل الا على اثر العوامل السياسية فى هذا الميدان فكميات الانتاج تتزايد فعلا ولكن نسبتها الى الانتاج العالمى معرضة للتناقص بسبب التزايد المطرد فى الانتـــاج فى المناطق الاخرى والاكتشافات البترولية فى مناطق جديدة ٠

وقد كان هذا الانتاج الضخم هو الذى أدى الى هذا التسابق المجنون من قبل الدول الرأسمالية الغربية للاستحواذ على مـواردها عندما لمست أهميته البالغة بالنسبة اليها ففى خلال السنوات الخمس ما بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٤٠ تم اكتشاف أكثر من مائة بئر فى الشرق الأوسط ٠

وفى الحرب العالمية الثانية كان ١٧٪ من وقود السفن الحربية الامريكية فى الحرب الاخيرة من الخليج العـــربى وكانت السفن البريطانية تتخذ وقودها من موانى الخليج العربى أيضا ومن هنا ومن أمثلة اخرى عدة برزت اهمية الانتـــاج البترولى فى الشرق

الاوسط وخاصة ان هذا الانتاج آخذ فى التزايد كما اوضحنا فبعد ان كان ٤ر١٢٪ من انتاج العالم سنة ١٩٤٨ أصبح ٢٣٪ لعام ١٩٥٨ وسترتفع هذه النسبة فى المستقبل ويقـــدر المختصون أنه يتعين امام النقص المستمر فى انتـــاج البترول الامريكى ان تعتمد أوربا الغربية على بترول الشرق الاوسط اعتمادا كليا ، وهى تعتمـــد الآن عليه بنســـبة ٧٥٪ من حاجاتها التى اطرد ازديادها فى هذه السنوات العشر ، ومع ازدياد الانتاج فيه يتعين على الشرق الاوسط ان يضاعف انتاجه البترولى الحالى حتى يبلغ اربعة أمثاله فى عام ١٩٧٥ ، وحتى يمكننا ان نقدر مدى ضخامة هذا الانتاج فان علينا ان نعرف المقادير التى انتجت فعلا من البترول فى الشرق الأوسط منذ بداية انتاجه حتى سنة ١٩٥٨ .

بيان بانتاج البترول فى الشرق الاوسط
منذ بدايته الى عام ١٩٥٨

مصر	١٩١١ — ١٩٥٨	٣٩ر١٧١ر٠٠٠	طن
ايران	١٩١٢ — ١٩٥٨	٤٤٧ر٦٥٨ر٠٠٠	طن
العـراق	١٩٢٧ — ١٩٥٨	٢٧١ر٦١٢ر٠٠٠	طن
البحـرين	١٩٣٤ — ١٩٥٨	٢٨ر٧٨٣ر٠٠٠	طن
المملكة السعودية	١٩٣٦ — ١٩٥٨	٤٥٢ر٢٦٣ر٠٠٠	طن
الـكويت	١٩٤٦ — ١٩٥٨	٤٢١ر٣٨٠ر٠٠٠	طن
قطـــر	١٩٤٩ — ١٩٥٨	٤٣ر٠٢٢ر٠٠٠	طن
جملة انتاج الشرق الأوسط	١٩١١ — ١٩٥٨	١ر٧٠٤ر٨٩١ر٠٠٠	طن

ومن هذا الجدول تتضح لنـا ضخامة الكميات التى انتجت فعلا من البترول فى الشرق الاوسط حتى عام ١٩٥٨ ، ويتضح لنا ان بعض البلدان فى الشرق الاوسط مثل الكويت والبحرين وقطر تستأثر بأكثر من ربع الانتاج برغم حداثة الانتاج البترولى فيها ، ويتصل بالحديث عن وفرة الانتاج ماثبت من وفرة انتـاج البئر الواحدة بالنسبة لمثيلاتها فى العالم وما أدى اليه ذلك من انخفاض تكاليف الانتاج والذى سنتحدث عنه عما قليل ويهمنا الآن انتؤكد

حقيقة وفرة الانتاج البترولى العربى بالنسبة لحداثته فقد ارتفع انتاج حقول منطقة الشرق الأوسط من ٨٨ مليون طن عام ١٩٥٠ الى ٢٦٥ مليون طن عام ١٩٦٠ ولدينا احصائية عن انتاج البترول فى الشرق الاوسط لعامى ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ (مع بعض التقريب فى الارقام) ٠

انتاج البترول فى الشرق الاوسط فى عامى ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩

الوحدة مليون طن

الدولة	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩
الكويت	٧٠ر٢١٧	٧٠ر٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٥٠ر١٢٨	٥٣ر٦٠٠
ايران	٤٠ر٩٥٠	٤٥ر٥٠٠
العــــراق	٣٥ر٦٧٠	٤١ر٧٠٠
قطــــر	٨ر٢٢٢	٨ر١٥٠
المنطقة المحايدة (الكويت)	٤ر٢٥٨	٦ر٠٠٠
مصر	٣ر١٦٥	٣ر٦٠٠
البحرين	٢ر٠٣٥	٢ر٢٥٠
تركيــــا	٠ر٣٢٨	٠ر٣٣٠
فلسطين المحتلة	٠ر٠٨٩	٠ر١٣٠
الانتاج الاجمالى	٢١٥ر٠٦٢	٢٣١ر٢٦٠

ومن هذا الجدول يتضح لنا مدى اتجاه الانتاج البترولى فى المنطقة الى التزايد ، ويمكن أن يقال ذلك أيضا بالنسبة لانتاج دول المنطقة لعام ١٩٦١ ٠

الــدولة	بالمليون طــــن مترى 1961	1960	نسبة الزيادة
الكويت	٨٣	٨٢	
السعودية	٦٨	٦١	١١ر٤
ايران	٥٩	٥٢	١٢ر٦
العراق	٤٩	٤٨	٣ر٢
المنطقة المحايدة	٩	٧	٢٩ر٠
قطـــر	٨	٨	٢ر١٠
بلدان أخرى مصر ـ البحرين تركيا ـ فلسطين	٦	٦	١ر٦
	٢٨٢	٢٦٤	٦ر٩٪

وهذه الوفرة فى الانتاج تؤدى بنا الى التفكير فى أنه لكى يحتفظ الشرق الأوسط بمعدل نموه الحالى يجب أن تتعاون حكومات الدول المنتجة وتنسق جهودها لفتح آفاق جديدة لتصريف الانتـــاج فى اســـواق الشرق الاقصى وخاصة بعد ظهور عوامل جديدة على المسرح فى أوروبا منها ظهور الجـزائر وليبيا اللتين تؤلفان كتـلة جديدة مصدرة غربى قناة السويس فضلاً عن المنافسة المتزايدة من جانب البترول الروسى وما ينتظر من ابطاء نسبى فى معـــدل التوسع الصناعى فى دول أوربا الغربية خلال السنوات المقبلة .

هذا فيما يختص بأهمية البترول العربى من حيث وفرة الانتاج أما بالنسبة الى :

اهمية البترول العربى بالنسبة لانخفاض تكاليف الانتاج :

فبعد أن بدأت الشركات الاجنبية فى استغلال البترول العربى اكتشفت مزية أخرى يمتاز بها هذا البترول الى جانب مزاياه المتعددة على مناطق البترول الاخرى فى العالم وهى انخفاض تكاليف انتاجه

انخفاضا كبيرا عما هى عليه فى سائر مناطق العالم الاخرى ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها : غزارة الآبار فى الحقول العربية فقد بلغ متوسط ما تنتجه البئر الواحدة فى ثلاث مناطق عربيه (الكويت والعراق والسعودية) فى سنة ١٩٤٩ : ٧٢٤٤ برميلا فى اليـــوم ويأتى العراق فى هذا المجال فى الدرجة الاولى بين هذه المتـــاطق بمعدل ١١٢٠٠ برميل فى اليـــوم وتليه المملكة السعودية بمعدل ٦٠٨٣ برميلا ثم يعد ذلك الكويت بمعدل ٤٤٥٠ برميلا وهـــذه المعدلات تزيد من بعيد على معدلات المنـــاطق الاخرى ففى ايران لا يتجـاوز هذا المعدل ٢١٩٠ برميـــلا وفى فنزويلا يهبط لى ٢٠٠ برميل فقط وفى المكسيك ١٦٠ برميلا وفى الولايات المتـــحدة الى ١١ برميلا .

معدلات الانتاج للبئر الواحد فى أنحاء العالم
فى ١٩٦٠/١/١

البلد	عدد الآبار المنتجة	مجموع معدل الانتاج	معدل انتاج البئر
		ألف برميل يوميا	برميل يوميا
الجزائر	٢٤٦	١٧٤ر٠	٧٠٧ر٣
الجمهورية العربية	٢٤٨	٦٢ر٠	٢٦٦ر١
الولايات المتحدة	٥٩٠٠٠١	٧٠١٩ر٠	١١ر٩
كنـــــدا	١٧١٠٦	٥٣١ر٩	٣١ر٠
المكسيك	٣٢٢٤	٢٧٥ر٠	١٢٢ر٦
أندونيسيا	٢٣٧٥	٤٢٥ر٠	١٧٨ر٩
البحرين	١٥٠	٤٥ر١	٣٠٠ر٧
ايران	١٢٥	١٠٥٠ر٠	٨٥٤٨ر٣
العراق	٩٧	٩٧٥ر٠	١٠٠٥١ر٥
الكويت	٣٤٢	١٦٢٥ر٠	٤٧٥١ر٥
المنطقة المحايدة	١٥٧	١٣٢ر٠	٨٤٠ر٧
قطـــر	٣٤	٧١٢ر٧	٥٠٧٩ر٤
السعودية	٢٠١	١٢٤٠ر٠	٦١٦٩ر٢

والعامل الثانى الذى يؤدى بدوره الى خفض تكاليف النفقات هو عمق الآبار عن سطح الارض اذ أنه فى أكثر الحقول العربيـــة قليل نسبيا ، فكثير من الآبار يقل عمقها عن ٥٠٠٠ قدم وعدد كبير من الآبار يقل عمقها عن ١٠٠٠ قدم ولا يقلل من أهمية هذه الظاهرة كون بعض الآبار قد يصل عمقها الى ١٠ آلاف قدم فهى قلة فى الواقع اذا ماقورنت بمجموع الآبار يضاف الى ذلك انخفاض مستوى أجور الأيدى العاملة العربية فان العمل وان كان ثانويا فى انتاج البترول بالنسبة لرأس المال الذى يعتبر العامل الأســاسى الا أنه مع ذلك يكون نسبة مهمة من مجموع تكاليف الانتاج تتردد مابين (١٠-١٥ فى المائة) ولهذا فان انخفاض مستوى الاجور يؤثر تأثيرا ملموسا على متوسط تكاليف الانتاج والواقع أن مستوى الاجور فى البلادالعربية منخفض جدا اذا ماقورن بما هو عليه فى الدول الغربيــة وكذلك الأمر بالنسبة للمسافة التى يقطعها البترول العربى الى أوربا فهى اقل بكثير من المسافة التى على البترول الامريكى أن يقطعها الى القارة نفسها فالمســافة بين الخليج الامريكى وبريطانيا مثـــلا تبـــلغ ٤٥٠٠ ميل ، أما المسافة من كركوك الى بريطانيا فتحدد بحوالى ٣٥٥٠ ميلا والمسافة من حقول الحسا الى بريطانيا حوالى ٤٠٦٨ ميلا يضاف الى ذلك ان جزءا كبيرا من المسافة التى يقطعها البترول السـعودى والعراقى فى طريقه الى أوربا انما يقطعها بوســاطة الانابيب وهذا عامل آخر من عوامل انخفاض تكاليف النقل لهـذا البترول وازاء هذه العوامل مجتمعة فان انخفاض تكاليف الانتــاج ورأس المال اللازم لهذا الانتاج فى الحقول العربية أصبح حقيقة واقعة ففى سنة ١٩٤٥ بلغ معدل نفقات رأس المال اللازمة لانتاج برميل واحد من البترول فىالولايات المتحدة ٧٨ سنتا وفى خارجها ولا سيما فى البـلاد العربية انخفض هـذا المعدل الى حوالى ٤٣ ســـنتا وفى الولايات المتحدة يلزم طن واحد من الفولاذ من أجل زيادة الانتاج السنوى من البترول بمقدار ٢٥٠ برميلا أما فىالمملكة الســـعودية فان هذا الطن يؤدى الى زيادة الانتاج بمقدار عشرة اضـــعاف هذه الكمية ويقدر متوسط التكاليف اللازمة لاكتشاف البترول بحوالى ١٠ سنتات للبرميل الواحد فى البلاد العربية وهو متوسط يقل عن مقدار التكاليف فى الولايات المتحدة الامريـــكية وفى سنة ١٩٤٦ بلغت تكاليف انتاج البرميل الواحد من البترول

الخــام بمــا فى ذلك الضرائب والعــائدات المباشرة التى تدفعهــا الشركات الى الحــكومة ٨٥ر١ من الدولار فى الولايات المتحدة الامريكية فى المتوســـط و ٨٥ر دولارا فى فنزويلا وفى المملكة السعودية لم يتجاوز هذا المتوسط ٤٠ر دولارا وينخفض عن ذلك كثيرا فى الكويت والبحرين فيصل الى ٢٧ر دولارا فى الاولى و ٢٥ر فى الثانية ومن هذا يتضح أن تكاليف الانتاج للبرميل الواحد تختلف من منطقة الى أخرى اختلافا بينا باختلاف ظروفها الجيولوجية والاجتماعية والسياسية والجغرافية • وهذه الظروف ترفع تكاليف الانتاج فى بعض المناطق الى مستوى مرتفع جدا وتخفضها فى مناطق أخرى الى مستوى منخفض جدا وفى مناطق ثالثة تحددها بمستوى وســط بين الاثنين وقد كان من حظ البترول العربى أن انخفضت تكاليف انتاجه الى حد كبير مما أدى الى توسع هذا الانتاج من ناحية كما أدى الى التسابق المجنون من جانب الاحتكارات الغربية للسيطرة عليه من ناحية أخرى •

ثالثا ـ اهمية البترول العربى بالنسبة لسهولة تصريفه :

اشرنا فيما سبق اشارة عابرة الى انخفاض تكاليف النقــل للانتاج البترولى فى الشرق الأوسط مما أدى الى انخفاض تكاليف الانتاج ، والى انخفاض سعر البترول العربى بالنسبة لاسعار البترول العالمى والى تنافس الشركات الاجنبية على احتكار هذا البترول ، ولولا أن هذه الشركات تحدد أسعار البترول العربى على أســاس اسعار البترول المنتج من المناطق الاخرى لان مصالح هذه الشركات ممتدة فى أنحاء العالم ــ لولا ذلك لأثر الانتاج العربى الوافر من البترول المنخفض التكاليف فى أسعار بترول المناطق الاخرى وجعل عمليات استخراجه عمليات غير مربحة • ونود هنا أن نفصل قليلا ما اشرنا اليه سابقا •

ففى سنة ١٩٤٧ قدرت تكاليف نقل البرميل الواحد من منطقة الخليج العربى الى نيويورك (حول الجزيرة العربية بما فى ذلك رسوم المرور فى قناة السويس وقدرها ١٨ر دولارا) بحوالى ٢٧ر١ من الدولار ، ومعنى ذلك ان تكاليف البرميــل الواحد من البترول

السعودى واصلا الى نيويورك لاتتجاوز ٦٧ر٠ من الدولار وهى أقل من تكاليف انتاج البرميل فى الولايات المتحدة نفسها بمقدار ١٨ر٠ من الدولار ، وتكاليف البرميل الواحد من البترول الكويتى والبحرين واصلا الى نيويورك أيضا (عن الطريق نفسه) لا تتجاوز ٥١ر١ و ٥٢ر١ من الدولار على التوالى أى أقل من تكاليف انتاج البرميل فى الولايات المتحدة الامريكية نفسها بمقدار ٣١ر ، ٣٣ر، من الدولار على التوالى ويتضح من هذا أنه حتى باضافة تكاليف النقل التى كانت حتى عهد قريب تنقل على تكاليف البترول السعودى (كما كانت حتى الوقت الحاضر تثقل على تكاليف البترول الكويتى والبحرين والعراقى المستخرج من منطقة البصرة) وذلك لبعد المسافة بين هذه المناطق ومراكز التسويق فى أوربا الغربية ولارتفاع الرسوم المفروضة على المرور فى قناة السويس، فان تكاليف البرميل الواحد تبقى مع ذلك منخفضة عن مستواها فى الولايات المتحدة الامريكية .

هذا مع انه يجب أن نلاحظ أن تكاليف النقل هذه قد هبطت بنسبة كبيرة فى الواقع بعد انشاء الأنابيب التى تنقل البترول السعودى من حقول انتاجه الى شاطىء البحر المتوسط ، وغنى عن الذكر ان سهولة التصريف هذه ترجع أول ما ترجع الى ماتمتاز به الحقول العربية من موقع ممتاز فهى تقع عند ملتقى قارات ثلاث ـ أوربا وافريقية وآسيا ـ وهذا العامل قد سهل الى حد كبير توزيع البترول العربى على هذه القارات بتكاليف منخفضة نسبيا ولا سيما بعد انشاء أنابيب النقل الضخمة من حقول كركوك ، والحسا ، الى شاطىء البحر المتوسط .

وبعد أن تحدثنا عن الأوجه المختلفة لأهمية البترول العربى نرى لزاما علينا أن نتعرض بشىء من التفصيل لكل دولة عربية منتجة للبترول مع محاولة تبين اثر البترول فى اقتصاديات كل من هذه الدول :

العـراق

بدأ التنقيب عن البترول فى العراق فى مناطق الموصل وبغداد والبصرة بوساطة شركة سكة حديد بغداد فى السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر ، وذلك حين منحت الحكومة التركية هذه الشركة حق التصرف والبحث فى مائتى كيلومتر على جانبى خطوطها وتوالت الأبحاث بوساطة شركات متباينة الى أن اكتشف حقل كركوك فى سنة ١٩٢٧ ،وتستغل البترول فى العراق شركة البترول العراقية والمساهمون الرئيسيون فيها هم : الشركة الايرانية الانجليزية وشركة شل الهولندية الملكية ، وشركة تمثل شركتى استاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، وسكونى فاكوم ، ثم الشركة الفرنسية للبترول ، ويشمل امتياز شركة البترول العراقية ، الذى يمتد الى سنة ٢٠٠٠ ، رقعة من الارض تبلغ مساحتها ١٣٢ الف ميل مربع ، ويأتى العراق فى المركز الرابع من حيث الانتاج البترولى بين الدول المنتجة فى الشرق الأوسط (بما فيها ايران) ، وفى المركز الثالث بين الدول العربية المنتجة بعد الكويت والمملكة السعودية .

وللاكتشافات البترولية فى العراق تاريخ طويل ، ولكن مما يجدر ذكره الآن ان شركة بترول العراق قد تخلت عن حقوقها فى المنطقة البحرية المطلة على الخليج العربى ، فاعلنت الحكومة العراقية فى ١٩٦٠/٨/٣ عن دعوتها لشركات البترول لتقديم عروضها فى غضون ستة اشهر للبحث عن البترول فى مياه العراق الاقليمية والمياه المتاخمة لسواحلها ، ويوجد بالعراق ثمانية حقول بها ٩٥ بئرا منتجة زاد اجمالى انتاجها حتى عام ١٩٦٠ عن ٢ر٥ بليون برميل وكان أول هذه الحقول هو حقل كركوك ، الذى بلغ مجموع انتاجه حتى آخر سنة ١٩٦٠ ــ ١ر٩١٨ر٠٠٠ر٠٠٠ برميل ، وقد حل العراق الى حد كبير مشكلة نقل انتاجه البالغ ٥٩ مليون طن فى سنة ١٩٦١ م (جدول انتاج البترول فى الشرق الاوسط لعام ١٩٦١) عن طريق مد خطوط الأنابيب ، بالاضافة الى الجزء الذى تنقله ناقلات

البترول عبر قناة السويس ، وقد ساعدت كفاية خط انابيب كركوك ـ البحر المتوسط على ارتفاع معدل انتاج العراق الى ٤٧٫٥ مليون طن سنويا منذ بداية سنة ١٩٦١ مقابل ٤٢ مليون طن عام ١٩٥٩ ، ويتبين لنا من الجدول التالى زيادة بترول العراق المصدر الى غربى أوربا بدرجة كبيرة ، وذلك نتيجة لارتفاع تدفيع الخام فى انابيب البترول الى ساحل البحر المتوسط ، كما يلى :

١٩٥٨	٤٧٠٠٨٠	برميلا فى اليوم
١٩٥٩	٥٦٧٦٤٣	» » »
١٩٦٠	٧٠٠٩٦٠	» » »
النصف الاول من ٦١	٧٥١٢٣٧	» » »

واذا اخذنا العراق كنموذج لتبيين تأثير المصالح الاقتصادية للاحتكارات البترولية فى مجريات الامور فى الدول العربية المنتجة، فاننا سنجد الكثير مما يدلل على هذا التأثير ، بل وعلى رسم البترول لسياسة الدول ومقدرات الشعوب فقد دفع الاستعمار الغربى المسيطر على بترول العراق الحكومة الى المزيد من الارتماء فى أحضانه وبوساطة حلف بغداد الذى تم عقده فى عام ١٩٥٥ بناء على الحاح حكومة بغداد ، ربط العراق بالغرب الانجلو سكسونى ربطا كاملا ، وظن حكام العراق ان حلف بغداد سيزيد من نفوذهم وقوتهم ، ولكن الواقع كان عكس ذلك اذ ان العراق بدخوله حلف بغداد عزل نفسه عن العالم العربى الذى هو عضو فيه وربما كانت حكومة العراق تستخدم بالفعل عائدات البترول التى تتقاضاها من شركة البترول العراقية فى مجالات حيوية ، ولكن هذا التصميم تجاهل المظهر الانسانى والنفسى والاجتماعى للشعب العراقى والمشكلات التى تقض مضجعه ، فما نفع المشروعات الزراعية بدون اصلاح زراعى ، اذا كان الاقطاعيون وحدهم هم الذين سيستفيدون ، واذا كانت مكاسب التطوير الصناعى ستذهب الى جيوبهم وكانت حكومة العراق تعتقد ان الازدهار الناتج عن العوائد البترولية سيصيب على المدى مجموع الشعب العراقى ، ولذلك لم تشرك الشعب فى الاعمال واعتمدت على الزمن كانها باقية الى الأبد .

ويرى الكاتب الفرنسى «بيير روندو» أن بغداد غالبا ماتتصرف

يوحى من سياستها البترولية فى المجالين العربى والخارجى وانه من غير الضرورى الاشارة الى أن قلق بغداد تكمن وراءه مخاوف بترولية ، وان هذه المخاوف هى التى حدت بنورى السعيد ، الى المطالبة باقرار تقسيم فلسطين وفتح طريق بحرية للعراق عبر الاردن الى عكا وقد ادى اهتمام العراق بالمحافظة على عوائده البترولية الى أن الحكومة التى جاءت بعد ثورة ١٤ يولية فى بغداد عملت كل ما تستطيعه من جهد للحد من الاندفاع الثورى للشعب وحصره حتى لا تستغله العناصر الوطنية وراح أعضاؤها يطمئنون الجاليات الاجنبية ويضعون مراقبة شديدة على منشآت نفط العراق للمحافظة عليها كمورود رئيسى لتغذية الخزانة بما تعطيه من عوائد بترولية .

الكويت

تعتبر الكويت رابعة بلاد العالم فى انتاج البترول اذ تاتى بعد الولايات المتحدة وفنزويلا وروسيا ، وتتقدم الكويت الدول المنتجة فى الشرق الأوسط ، وتليها السعودية ، فالعراق ، كما تعتبر ثانية بلاد الشرق الاوسط بالنسبة للاحتياطى المخزون فى باطن ارضها وتاتى فى ذلك بعد المملكة العربية السعودية ، فاحتياطى السعودية يقدر بـ ٣٦ بليونا من البراميل ، واحتياطى الكويت يقدر بـ ٣٤ بليونا من البراميل ، وقد كان انتاج الكويت فى عام ١٩٤٧ ـ مليونين و ١٨٥ الف طن وكان نمو انتاجها أسرع ما حدث من نوعه فى الشرق الاوسط وربما لا يكون له نظير فى أى مكان آخر ، واستمر هذا النمو حتى أصبحت الكويت فى سنة ١٩٥٥ أولى بلاد الشرق الاوسط المنتجة للبترول بكميات هائلة ، وبلغ انتاجها فى سنة ١٩٥٩ ـ ٧٠ مليون طن ، بحصيلة مقدارها ١٣٠ مليونا استرلينيا ، وهى تزود بريطانيا بنحو ٤٠٪ من احتياجاتها البترولية ، وللبترول المنتج فى الكويت خاصية يتميز بها فلا تستعمل المضخات فى رفعه ، من الآبار وانما يستخرج على بعد ٣ر٥ قدما من سطح الارض ويتدفق طبيعيا ، وحقوله فى البرقان والمقوع على مقربة من ميناء الاحمدى الذى يعتبر اكبر ميناء من نوعه

في العالم : وينتج حقل البرقان وحده ثلاثة أرباع بترول الكويت وآباره وتعتبر أكبر آبار البترول في العالم انتاجا .

وينحصر النشاط البترولي بالكويت في شركة بترول الكويت التي تمتلكها مناصفة كل من شركة البترول البريطانية ، « بريتيش بتروليوم » وشركة بترول الخليج « الامريكية » ، وقد حققت شركة بترول الكويت منذ أن منحت عقد امتيازها في سنة ١٩٣٤ حتى الآن كشوفا هائلة كان من نتيجتها ان أصبحت الكويت وحدها أكبر دولة مصدرة للبترول في نصف الكرة الشرقي ، وقد بلغ عدد الآبار المنتجة في الكويت آخر عام ١٩٦٠ : ٣٦٧ بئرا مقابل ٨ آبار فقط في آخر عام ١٩٤٦ ، أنتجت ٧٩٧٣٥ طنا في ذلك الوقت مقابل ٨٠٫٥٧٣٫٦٢٧ طنا في عام ١٩٦٠ ، وهذا معناه أن عدد الآبار المنتجة قد ارتفع في خلال ١٥ عاما ٤٦ ضعفا ، كما أن الانتاج زاد أكثر من مائة ضعف بقليل خلال المدة نفسها ، هذا ويتضح لنا تفوق الكويت وتصدرها قائمة الدول المنتجة في الشرق الاوسط من الاحصائية التالية ، التي تبين انتاج البترول الكويتي في ١٩٥٩ ، مقارنا بانتاج البترول في السعودية والعراق وقطر ومقدرا بالآف الاطنان المترية .

الشهر	الكويت	السعودية	العراق	قطر
يناير	٥٫٩٧٧	٤٫١٧٠	٣٫٣٥٧	٦٦٨
فبراير	٥٫١٦٠	٤٫٢١٣	٣٫٠٢٢	٦٣٨
مارس	٥٫٨١٢	٤٫٨٦٣	٣٫٢٨٦	٧١١
ابريل	٦٫٥٤٠	٤٫٢٣٤	٣٫٢٦٧	٦٧٣
مايو	٦٫١٦٠	٤٫٤١٢	٣٫٣٢٨	٦٨٠
يونيو	٥٫٢٤٨	٤٫٤٠٣	٣٫٣٠٢	٦٥٣
يوليو	٥٫٩٤٦	٤٫٤٥٨	٣٫٤٣٠	٦٧٤
اغسطس	٦٫١٠٢	٤٫٦٠٠	٣٫٧٢٧	٦٨٧
سبتمبر	٥٫٢٦٣	٤٫٢٦٨	٣٫٦٧٥	٧٠٢
اكتوبر	٦٫٠٢٧	٤٫٤٨٥	٣٫٧٩٠	٦٧٣
نوفمبر	٥٫٦٥٥	٤٫٩١٣	٣٫٦٣٨	٦١٩
ديسمبر	٥٫٥٤٨	٥٫٠٧٤	٣٫٧٣١	٦١٥
المجموع	٦٩٫٥٣٨	٥٤٫١١١	٤١٫٥٥٣	٧٫٩٩٣

واذا كان انتاج الكويت فى سنة ١٩٥٩ قد بلغ أكثر قليلا من ٦٩ر٥ مليون طن فانه فى سنة ١٩٦٠ بلغ أقل قليلا من ٨٢ مليون طن ، بزيادة حوالى ١٧٪ فى حين وصل فى سنة ١٩٦١ الى ٨٣ مليون طن ، وتقدر الزيادة السنوية فى الانتاج الكويتى بمعدل ٨ر٨٪ هذا بالمقارنة الى الزيادة السنوية فى انتاج البترول فى الشرق الاوسط التى يبلغ معدلها ١٠٪ فى الفترة نفسها والزيادة العالمية التى بلغ معدلها فى الفترة ذاتها ٥ر٦٪ ٠

ونتيجة لهذا الانتاج الضخم فقد أصبحت الكويت أولى الدول المصدرة للبترول كما سبق ان ذكرنا ، ويتضح ذلك من الجدول التالى ، الذى يبين كميات الخام المصدرة الى غربى أوروبا من الكويت ٠

١٩٥٨	٣٠٢ر٢٠٠ر٠٠٠ برميل
١٩٥٩	٢٨٩ر٤٠٠ر٠٠٠ برميل
١٩٦٠	٣٤٥ر٥٠٠ر٠٠٠ برميل

وتتلاحق الاحداث البترولية فى الكويت فقد كان أهم حدث فى الشرق الاوسط فى أواخر عام ١٩٦٠ وأوائل ١٩٦١ هو حصول شركة شل على عقد امتياز من حكومة الكويت فى منطقة تبلغ مساحتها ١٥٠٠ ميل مربع ويبدو أن هذا العقد سيكون مصدر انتاج ضخم من الزيت الخام لشركة شل فالمعروف أن احتياطى الخام بالكويت وحدها أخذ يقارب ربع احتياطى العالم ٠

والآن ، وبعد أن تحدثنا بتفصيل عن الانتاج البترولى فى الكويت فقد آن لنا أن نتحدث عن أثر هذا الانتاج بعوائده الضخمة على مجريات الحياة فى هذه الدولة التى كانت من قبل قطعة صغيرة من صحراء الجزيرة العربية ، وغنى عن البيان أن دولة مثل الكويت تعتمد اعتمادا اساسيا على مصدر واحد هو البترول لا مفر أمامها من الاهتمام بتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية لان فى ذلك حماية لها من تقلبات المستقبل ، ويقول الدكتور سيد نوفل : « ان حركة العمران والتطور فى الكويت سائرة فى طريقها .

والزمن يستطيع فى أكثر الاحيان ان يأتى بما يقصر عنه الانسان ، والاجماع منعقد على أن الكويت ينعم أهلها بمستوى من

العيش وباصلاح اجتماعى لايتوافران فى اى من بلاد الخليج العربى ، وان لم يكن لغير الكويت ما له من امكانيات ، ويمضى الدكتور سيد نوفل فيذكر ما يجب على الكويت عمله لتتفادى من الاعتماد الدائم على مصدر واحد فيقول : « واما الشىء الجدير بالنظر حقا فهو اعتماد الكويت الكلى على مصدر واحد هو حصيلة البترول ورصد مبالغ ضخمة للانشاءات الجديدة غير الانتاجية ، وللمبانى والدور الفخمة وعدم العناية بالمشروعات الاستثمارية وبالاصلاحات الجذرية المؤدية الى تطوير جميع الوطنيين وتحريرهم من التواكل والاعتماد على الغير وتنمية ملكة العمل والانتاج فى نفوسهم » .

وأن من ينظر الى اتجاه المشروعات المتعددة التى تقوم بها الكويت يجد أنها تتجه الى خدمة المرافق العامة فبالنسبة للتعليم كان بالكويت فى عام ١٩٣٦ مدرستان للبنين فقط وتمارس التعليم بطريقة بدائية فأصبح بها الآن ٧٥ مدرسة على احدث طراز تضم ٣٠٫٥٠٠ تلميذ ، ومن بينهم ١١٫٠٠٠ تلميذة ، كما تضم ١٤٥٠ مدرسا ومدرسة ، وبلغت ميزانية التعليم نحو ١٧٠ مليون روبية للانفاق على تعليم النشء والقضاء على الأمية بين الكبار والتعليم فى جميع مراحله بالمجان كما يقدم فيه مجانا كذلك الغذاء والكساء والكتب ووسائل النقل والخدمات الطبية ، وهناك أيضا مشروع جامعة الكويت التى تم افتتاحها أخيرا .

وكذلك اهتمت حكومة الكويت بارسال الطلاب فى بعثات وقد بلغ عدد المبعوثين ٣٨٨ طالبا وطالبة يدرسون فى الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة والمانيا الغربية والعراق ولبنان ، وفى القاهرة بيت الكويت وفى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة مركز للاشراف على الطلاب الكويتيين وتوفير المطالب لهم ، ومثل ذلك يمكن ان يقال ايضا عن الاهتمام بوسائل الاعلام ، فقد كان فى الكويت محطة للاذاعة انشئت عام ١٩٥٢ ، وفى فبراير سنة ١٩٦٠ تم انشاء محطة كبيرة بجهاز قوى جديد ، وقاعة للاحتفالات تتسع لـ ٥٠٠ مشاهد ، كما أن بها صحفا يومية ومجلات يشرف عليها ويعمل بها عدد من الكتاب من الجمهورية العربية المتحدة وهنالك أيضا مطبعة كبيرة حديثة تفى

باغراض الطباعة المتقنة على خير وجه ، ومن المشروعات الهامة أيضا انشاء مدينة الاحمدى فى عام ١٩٤٦ وهى مدينة جديدة تبعد عن العاصمة بنحو ٣٦ كيلو مترا ، أنشئت عندما بدأ انتاج النفط فى منطقة البرقان ، وكذلك مشروع تقطير مياه البحر الذى نفذ على عدة مراحل انتهت فى مارس ١٩٥٨ وأصبح يوفر أربعة ملايين جالون من الماء العذب يوميا .

تلك أهم أوجه التقدم فى دولة الكويت الحديثة ، وان كان الاهتمام فيها منصبا على المشروعات غير الانتاجية الا أن لنا حديثا فى مكان آخر من هذا البحث عن الوسائل التى يجب على الدول العربية المنتجة للبترول أن تتبعها حتى تؤمن مستقبل شعوبها .

المملكة العربية السعودية

تحتل السعودية المركز الثانى بين الدول العربية المنتجة للبترول بعد الكويت اذ بلغ انتاجها عام ١٩٦٠ حوالى ٦٢ مليون طن مقابل ٥٤ مليون طن سنة ١٩٥٩ كما بلغ انتاجها عام ١٩٦١ ، ٦٨ مليون طن (جدول انتاج البترول فى الشرق الاوسط لعام ١٩٦١) وقد نما انتاج البترول الخام فى السعودية بسرعة من ١٨ر٧٥ مليون طن عام ١٩٤٨ الى ٤٨ مليون طن فى عام ١٩٥٦ ، ثم قفز قفزة أخرى عام ١٩٦٠ فبلغ أكثر من ٦١ مليون طن وقد بلغ معدل الانتاج السنوى فى السعودية فى سنة ١٩٦٠ : ٤٥٦ر٤٥٣ر١٧٣ برميلا (٩٣١ر٠٨٧ر٦١ طنا) مقابل ٥٩٠ر٨٢٠ر٣٩٩ برميلا عام ١٩٥٩ اى بزيادة قدرها ٥٨٣ر٦٣٢ر٥٦ برميلا (٥٤١ر٧٨٠ر٧ طنا) عن عام ١٩٥٩ .

هذا وتتميز السعودية بمركز ممتاز من حيث الاحتياطى الكامن فى ارضها اذ قدر حتى آخر عام ١٩٦٠ بحوالى ٥٠ بليون برميل ، ويبلغ الاحتياطى الثابت « ٤٥ر٦ بليون برميل » حسب تقدير

شركة ارامكو . ومن الجـدول التالي يتبين لنـا مقدار صادرات السعودية من البترول الخام فى السنوات الثلاث الاخيرة :

السـنة	بالبرميل فى السنة
١٩٥٨	١٥٠ر٦٥٣ر٠٠٠
١٩٥٩	١٦٤ر٤١٥ر١٧٥
١٩٦٠	١٧٤ر٣٩٢ر٩٦٧
النصف الاول من عام ١٩٦١	٩٢ر٩٢٨ر٦١٨

ويتضح من هذا الجدول زيادة الصادرات البترولية عاما بعد آخر . ومن المعروف أن الشركة التى تتولى استخراج البترول هى شركة البترول العربية الامريكية (أرامكو) ومما سبق أن قيل عن أثر البترول فى الدول التى تكاد تعتمد عليه اعتمـادا كليا في اقتصادياتها يمكن أن يقال هنا أيضا بالنسبة للسعودية . فالمشروعات هناك غير انتاجية . ويتحدث الكاتب الفرنسى ، « بيير روندو » فى كتابه « مستقبل الشرق الأوسـط » فيقول : « من المعروف فى السعودية أن عائدات البترول لا تذهب الى المشروعات الاقتصادية والانمائية التى ترفع مستوى الشعب ، بل تذهب الى مخصصات العائلة المالكة والمصروفات الخـارجية ، وكثيرا ما خوت الخزانة ، فاقترضت الدولة على حساب الشعب » .

وهكذا يمكن أن نرى المسالة من وجهيها ، وان نتحقق من أن السياسة البترولية العربية فى حاجة الى تخطيط جـديد بحيث تستخدم العائدات البترولية فى انشاء مشروعات انتاجية يمكن أن تؤدى الى تأمين المستقبل الاقتصادى للشعوب العربية .

المنطقة المحايدة

بعد ان تحدثنا عن كل من الكويت والسعودية باعتبارهما اكثر الدول العربية انتاجا للبترول ، يهمنا أن نتحدث عن المنطقة المحايدة باعتبارها ملكا للدولتين معا ، فالسعودية والكويت يمتلكان المنطقة المحايدة دون تقسيم بمقتضى معاهدة وقعت عام ١٩٢٢ وتقوم الحكومتان فى الوقت الحاضر ببحث تقسيم المنطقة بينهما ويجرى النشاط البترولى فى المنطقة المحايدة فى منطقتين احداها برية وتقوم بالعمل فيها شركة جتى للبترول (كان اسمها شركة الباسفيك الغربى عند منح الامتياز) والشركة الامريكية المستقلة للبترول (امينويل) •

وقد ظلت الشركتان حتى عام ١٩٥٣ تحاولان العثور على البترول دون أن تصيبا شيئا من التوفيق حتى تمكنت شركة امينويل من اكتشاف حقل وافر عام ١٩٥٣ أما المنطقة البحرية فقد منحت شركة الزيت العربية (يابانية) عقدى استغلال فيها فى سنة ١٩٥٧ أحدهما «مع السعودية» وتحصل السعودية بمقتضاه على ٥٧ ٪ من الارباح والآخر مع الكويت وتحصل بمقتضاه على ٥٦ ٪ من الارباح وسنتحدث عن هذين العقدين بالتفصيل لما لهما من الاهمية عند الحديث عن عقود الامتياز وشروطها وقد اتمت الشركة فى عام ١٩٦٠ حفر ثمانية آبار بحرية منتجة فى حقل خافجى فى الرصيف القارى للمنطقة المحايدة ، وقدرت الشركة انتاجها بـ ١٤٠ الف برميل فى اليوم على الاقل فى عام ١٩٦١ و ١٦٠ الفا فى عام ١٩٦٣ على أن يرتفع المعدل الى أن يصل ١٧٢٫٠٠٠ برميل يوميا فى سنة ١٩٦٤ •

هذا والمنطقة المحايدة تنافس الآن امارة قطر على المركز الخامس فى الشرق الاوسط فقد بلغ انتاج حقولها البرية عام ١٩٦٠ « ٧٫٣ مليون طن » مقابل « ٨٫٢ مليون طن » لقطر اما انتاج هذه الحقول فى النصف الاول من عام ١٩٦١ فقد سجل ٤ ملايين طن مقابل ٤٫١٦ من المليون لقطر (انتاج المنطقة المحايدة لعام ١٩٦١ ــ ٩ ملايين طن مقابل ٨ ملايين طن لقطر حسب جدول انتاج

البترول فى الشرق الاوسط لعام ١٩٦١) واذا أدخلنا فى اعتبارنا الحقل البحرى الضخم الذى وفقت الى اكتشافه الشركة اليابانية فى مياه المنطقة المحايدة نجد أنها لن تلبث أن تزيح قطر نهائيا عن مكانها فى القائمة ولكن المشكلة تكمن فى الوضع السياسى للمنطقة المحايدة والى أى حد سوف يؤثر هذا الوضع على مكانتها البترولية ! وخاصة ان حكومتى الكويت والسعودية تقومان حاليا ببحث تقسيم المنطقة بينهما مما اثار مخاوف شركات البترول العاملة هناك لما قد يصيب عملياتها نتيجة لهذا التقسيم ٠

البحرين وامارات الخليج الاخرى

تستمد امارة البحرين أهميتها كعضو فى أسرة صناعة البترول العربية من كونها مركزا هاما لصناعة التكرير فضلا عن انها اقدم الدول العربية المنتجة للبترول فى الخليج العربى حيث اكتشفت البترول فى أراضيها عام ١٩٣٢ ويقوم بالعمل الآن فى البحرين شركة البحرين للبترول وتمتلكها مناصفة شركة كالتكس احدى شركات ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وتكساكو ويشمل عقد الاستغلال أراضى البحرين باكملها ويبلغ عدد الآبار المنتجة فى البحرين ١٥٠ بئرا بمعدل قدره ٤٥٫٠٦٣ من البرميل فى اليوم خلال عام ١٩٦٠ وانتاج البحرين من البترول وان كان محدودا بالنسبة للانتاج فى غيرها من البلدان العربية الا انه قد تضاعف على الرغم من ذلك ويدلنا على هذا مقدار الكميات التى قام معمل التكرير بتكريرها فى السنوات مابين ١٩٣٦ ـ ١٩٤٩ ٠

السنة	برميل يوميا
١٩٣٦	١٠٠٠
١٩٣٧	٣٩٠٠٠
١٩٤٠	٣٥٠٠٠
١٩٤٩	١٤٩٠٠٠

ولكن البحرين تقوم اقتصادياتها قبل كل شيء على عملية

تكرير بترولها وبعض الانتاج البترولى للبلدان العربية المجـــاورة ولعل الحديث عن ذلك يكون أكثر مناسبة عندما نتحـــــدث عن الصناعات البترولية العربية .

قطــر :

منح الشيخ عبد الله قاسم آل ثانى حاكم قطر فى عام ١٩٣٢ امتيازا لشركة البترول الانجليزية الايرانية للبحث عن البترول فى مساحة قوامها ٤٠٠٠ ميل لمدة ٧٥ عاما تبدأ فى ١٧ من مايو سنة ١٩٣٥ وفى عام ١٩٣٦ تنـــازلت الشركة عن هذا العقد لشركة استغلال نفط الكويت وتمتلكها شركة بترول العراق وقد أدخلت تعديلات كثيرة على هذا العقد فى ١٩٥٢ و ١٩٥٥ و ١٩٥٨ كان اهمها حصول حاكم قطر على ٥٠٪ من الارباح وتغير اسم الشركة الى شركة قطر للبترول وللشركة حقل واحد هو حقل الدخان الذى اكتشف فى عام ١٩٤٠ وبه ٣٤ بئرا كلها منتجة بالتدفق عن متوسط عمق قدره ٦٥٥٠ قدما ويمتد حقل الدخان مسافة ٢٠ ميلا وهو من الحقـول الكبيرة نسبيا وان كان لا يقاس بحقلى الغوار (السعودية) والبرقان (الكويت) أما بالنسبة للانتـــاج البترولى فى قطر فقد كان معدله خلال عام ١٩٦٠ ــ ١٧٣٫٦٢٩ برميلا فى اليوم مقابل ٤٠٣ و ١٧٠ برميلا فى اليوم عام ١٩٥٩ و ١٧٥٫٠٩٦ عام ١٩٥٨ وقد حصلت شركة شل لقطر على امتياز بحرى للتنقيب فى الرصيف القارى لقطر وادى تحطم الرصيف البحـــرى الذى كانت تستخدمه الشركة فى الحفر عام ١٩٥٦ الى تعطل نشاط الشركة ولكنها استأنفت نشاطها ابتداء من عام ١٩٦٠ برصيف بحرى جديد ولم يمض وقت طويل حتى أعلنت الشركة أنهـــا عثرت على البترول فى بئرها الكشفية الثالثة .

ولا يقتصر النشاط البترولى فى امارات الخليج العـــربى على الكويت وامارتى قطر والبحرين اذ أن كل التقديرات تجمع على أن الخليج العربى بأكمله يسبح على بحر من الزيت ، وهناك استعدادات قائمة فعلا فى كل امارات الخليج لاستخراج البترول من الامارات التى لم ينتج بترولها بعد فأبو ظبى مثلا وهى ضمن ساحل المحميات

تعمل فيها شركة مناطق أبو ظبى البحرية ليمتد (تملك ثلثها شركة البترول البريطانية «بريتش بتروليم» (والثلث الثانى تملكه شركة البترول الفرنسية) وقد وفقت الشركة عام ١٩٥٨ الى اكتشـــاف حقل بحرى فى أم شايف وتفجرت البئر الأولى بمعدل ٢٤٠٠ برميل فى اليوم ويبلغ عدد الآبار التى حفرت حتى آخر سنة ١٩٦٠ أربع آبار كلها منتجة وبرغم عدم اعلان الشركة عن حجم اكتشافها فانها ستقوم بمد خـــط أنابيب قطره ١٨ بوصة لنقل بترول أم شايف الى جزيرة داس حيث يشحن بالناقلات مما يثبت أن الكشـــف له قيمته .

وللصراع الاســـــتعمارى فى منطقة الخليج من أجل ثروتها البترولية المستخرجة أو المتوقعة قصة طويلة ولنا حديث عنها فيما بعد .

الجمهورية العربية المتحدة :

تعتبر الجمهورية العربية المتحدة من الدول المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط ولكنها ليست من بين الدول المصدرة اذ أنهـــا تستهلك كل انتاجها تقريبا فى صناعاتها النامية بل وكانت تضطر الى الاستيراد وتتجه السياسة البترولية الحـــالية فى الجمهورية العربية المتحدة الى تحقيق الكفاية الذاتية من البترول ثم تصدير الفائض من الانتاج بعد التوسع المنتظر فى أعمال البحث والتنقيب والانتاج .

ويمكننا ان نقدر مدى نمو الثروة البترولية فى مصر من الجدول التالى الذى يبين الانتاج والاحتياطى فيها فيما بين ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ .

	١٩٥٢	١٩٥٩	١٩٦٠
عدد الحقول المنتجة	٤	٩	١١
الانتاج (الف م٣)	٢٦٢٨	٣٤٠١	٣٦٢٢
الانتاج المجمع مليون م٣	٢٩ر٥	٤٧ر٨	٥١ر٤
الاحتياطى المتبقى مليون م٣	٢٤ر٢	٥٩ر٥	٦٢ر٩
الاحتياطى الاصلى مليون م٣	٥٣ر٧	١٠٧ر٣	١١٤ر٣

ومن هذا الجدول يتضح لنا بالفعل النمو الحقيقى لكل من الانتاج والاحتياطى فى الجمهورية العربية المتحدة باستمرار أعمال الكشف التى توسعت فيها الدولة فى الآونة الأخيرة .

وبدأت أعمال البحث عن الزيت فى مصر مبكرة اذ ترجع الى عام ١٨٦٠ واول بئر حفرت فيها كانت فى منطقة جمسة على ساحل البحر الاحمر سنة ١٨٨٤ وفى الوقت نفسه كانت شركة شل تراقب عن كثب أعمال التنقيب فى مصر وما ان تأكد لها وجود البترول فى الاراضى المصرية بكميات تجارية حتى أسرعت بتأسيس شركة فرعية هى « شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية » سنة ١٩١١ وقامت بشراء أملاك وحقوق الشركات الثلاث التى نجحت الى حد ما فى أعمالها فى مصر واعطت شل للحكومة المصرية حصة مجانية فى رأس مال هذه الشركة مقدارها ١٠٪ وقد بدأت الشركة أبحاثها فى منطقة جمسة واستخرجت من آبارها زيوتا على أعظم درجة من النقاء تكاد تخلو من الكبريت والمواد الغريبة بيد أن آبارها نضب معينها ولم يتصل انتاجها لاكثر من خمس سنوات وظلت الشركة تحتكر احتكارا فعليا انتاج البترول فى مصر مدة طويلة من الزمن ومنذ ١٩٣٧ بدأت تنافسها شركات أخرى تقدمت بطلب الترخيص لها للكشف عن البترول فى مصر غير أنها لم تكن موفقة فيما عدا شركة نيو جرسى التى عثرت على حقل غزير نسبيا سنة ١٩٤٨ فى وادى فيران ولكن تنافس الشركات الاجنبية لم يطل اذ حد كثيرا من هذه المنافسة تغير موقف الحكومة المصرية من الشركات الاجنبية ورءوس الاموال الاجنبية كما أثر فيها صدور قانون يحد كثيرا من نشاط الشركات الباحثة عن البترول والمعادن .

ويهمنا هنا أن نبين أن موقف الحكومة المصرية من الشركات الاحتكارية المتنافسة انما هو موقف جدير بالاهتمام اذ يبين اتجاه الدولة الى الاعتماد على امكانياتها فى تنمية انتاجها البترولى واتجاهها ايضا الى المشاركة بنصيب كبير فى رءوس الاموال المستثمرة فى هذا الميدان والقوانين الكثيرة التى صدرت كانت كلها تتجه الى الاتجاه نفسه والآن نجد أن القطاع العام للجمهورية العربية المتحدة هو المسيطر على معظم النشاط البترولى فى البلاد وقد أدى

الاهتمام بتحقيق الاكتفاء الذاتي الى الاستفادة من الخامات الوطنية المتزايدة عاما بعد عام فكان لابد من الاهتمام بالصناعات البترولية وكان لابد أيضا من اتباع طرق حديثة في معالجة الخـام الوطني تؤدي في النهاية الى الحصول من امازوت الموجود بوفرة في الخامات المحلية على كثير من المشتقات الوسطى كالكيروسين والسولار والديزل التي يتزايد استهلاك البلاد منها وعلاوة على ذلك ينتج عن هذه العملية كميـــات كبيرة من الغازات يمكن أن تكون نواة لصـــناعات بتروكيميائية . وسنتناول ذلك عند الحديث عن الصناعات البترولية في الدول العربية .

ولكن يهمنا الآن أن نبين مدى التوسع في القطـاع البترولي في الجمهورية العربية المتحدة فيبلغ عـــدد المستخدمين في القطاع البترولي ١٨٩٣٨ موظفا وعاملا ويبلغ متوسط الدخل الســنوى للموظف ٧٨٢ جنيها وللعامل ٢٩٩ جنيها وبلغ ما سددته الشركات للحكومة المصرية في شكل ضرائب دخل على الأجور والمرتبات لعام ١٩٦٠ حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ومن ناحيه أخرى فان الاحصاءات تدل كما سبق أن ذكرنا على التوسع الكبير في الاعمال البترولية في الجمهورية وهذه الاحصائية تبين تطور أعمـال الكشف والتنقيب فيها .

	١٩٥٢	١٩٥٩	١٩٦٠
مساحة مناطق الاستغلال كم٢	٣٠٧ر٤	٦٣٧ر٨	٨٣٧ر٨
مساحة مناطق البحث كم٢	١٤٩٠	٧٦٧٠	٦٠٦٩
عدد فرق البحث في الشهر	ـ	٣٢	٥٨
عدد الآبار الاستكشافية	ـ	٢	٧
عدد الآبار الانتاجية المحفورة	١٠	٣١	٤٤

هذا وتتوالى الانباء باستمرار عن كشوفات جديدة في الجمهورية العربية المتحدة ويتوقع الكثيرون أن تأخـــذ الجمهورية مكانها بين الدول المصدرة في وقت قريب .

وبعد ان عرضنا للدول العربية المنتجة في المشرق العربي فان

لزاما علينا أن ننظر الى الجناح الغربى من العالم العربى ، ذلك الجناح الممتد فى شمال افريقية ويضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، فقد برز هذا الجناح العربى كمنطقة منتجة للبترول يمكن أن تنافس ـ ولو على المدى ـ أختها العربية الأخرى الى الشرق وبرزت من بين دول هذه المنطقة بالذات فى هذا المجال دولتان هما الجزائر وليبيا . وفيما يلى سنحاول أن نتعرف على بعض الحقائق فى الانتاج البترولى هناك ، وان ندرك الى اى مدى يمكن أن يؤثر هذا الانتاج فى انتاج الدول العربية الاخرى .

الجزائر

والجزائر هى ذلك الجزء البطل من الوطن العربى والذى كشفت الحقائق عن وجود ثروة بترولية عظيمة فى جزء شاسع منه يعرف بالصحراء الكبرى ثم تكشفت الحقائق بعد ذلك عن خطة استعمارية خطيرة تهدف الى تقسيم الوطن الجزائرى بغية الاستئثار بهذه الثروة العظيمة وقد نما انتاج البترول الجزائرى فى السنوات القليلة الماضية ، وبلغ عدد الآبار المنتجة فى الجزائر عام ١٩٦٠ حوالى ٤١ بئرا وقدر ان يبلغ عددها فى نهاية العام نفسه ٥٠ بئرا تنتج بمعدل ١٩٠ الف برميل فى اليوم الواحد ، ولكنه بلغ فى مارس سنة ١٩٦٠ ـ ٥٤ بئرا منتجا فى مربع طول جوانبه ٩٠ كيلو مترا ويقدر أن يرتفع عدد الآبار الى ١٠٠ بئر سنة ١٩٦٢ تنتج ٢٨٠ ألف برميل يوميا ، وتبلغ كمية الزيت الموجود فى هذا الحقل ، ٣ر١٥ بليون برميل ، منها ٣ر٠ من البليون قابلة للاستخراج بوسائل الانتاج الأولية ، وهذا وفقا للتقدير الرسمى الذى أعلنه المسئولون الفرنسيون ، أما خبراء الشركتين المالكتين للحقل فيقدرون أن نسبة ما يمكن انتاجه من الاحتياطى الكلى بوسائل أولية ١٧٪ وعليه يكون الاحتياطى القابل للاستخراج ٦ر٤ من البليون ويقررون أنه من الممكن رفع النسبة الى ـ ٣٠٪ بتنفيذ برنامج الحقن بالغاز ويعتبر حقل حاسى مسعود أعظم الحقول البترولية فى الصحراء الجزائرية ، ويرجع

اكتشافه إلى منتصف عام ١٩٥٦ ويقع فى منطقة اوارجلا ، وتتوزع ملكية هذا الحقل مناصفة بين الشركتين وهما شركة البترول الفرنسية (الجزائر) وتمتلك الحكومة الفرنسية ٣٥٪ من راس مالها والشركة الاهلية للبحث عن البترول فى الجـزائر واستغلاله ، ومعظم راس مالها ملك للافراد .

ونظرا لان التقديرات الحقيقيـة للبترول الجزائرى ما زالت معرضة للخطأ والصواب ، ومازالت معرضة أيضا للتغيير حسب المصالح المتضاربة سواء للحكومة الفرنسية أو للشركات المستغلة ، فان علينا أن نتلمس طريقنا بين الاقوال المتضاربة حتى نصل الى الحقيقة . والجدول التالى يوضح الانتاج الفعلى والمقدر بملايين الاطنان مع تقدير حدود الخطا والصواب :

السنة	الانتـــاج	حدود الخطا والصواب		
١٩٥٩	٢	١ر٥	—	٢
١٩٦٠	١٠	٩	—	١٠
١٩٦١	١٧	١٧	—	٢٢
١٩٦٢	٢٥	٢٥	—	٣٢
١٩٦٣	—	٣١	—	٣٩
١٩٦٤	—	٣٩	—	٤٦
١٩٦٥	—	٤٢	—	٥٢
١٩٧٥	١٠٠	—	—	—

ويتوقع خبراء البترول العالميون أن يبلغ انتاج البترول فى الصحراء الجزائرية عام ١٩٦٥ مابين ٥٠٠ الف و ٦٠٠ الف برميل يوميا ، وكان التقدير الفرنسى يقول ان الانتاج سيبلغ حوالى مليون برميل يوميا . وقد بلغ فى العام الماضى (١٩٦٠) - ١٣٠ ألف برميل .

ويرجع النقص الذى يشوب معظم التقديرات الخاصة بانتاج الجزائر من البترول الى أنه هناك أكثر من مصدر له ارقامه الخاصة التى تعكس رغبة معينة فى اظهارها ، فمثلا هناك المصادرالفرنسية التى يلوح انها تبالغ فى ارقامها وهذا يرجع أول ما يرجع الى رغبة

السلطات الفرنسية فى اظهار أهمية المعركة التى خاضتها فرنسا فى الجزائر فتستدر بذلك عطف الدول الكبرى بتأييدها ماديا ومعنويا وذلك الى جانب رغبتها فى جذب رءوس الاموال الاجنبية لتمويل المشروعات البترولية فى صحراء الجزائر ، وهناك مصادر الشركات التى تستثمر أموالها فى البترول الجزائرى وهى وان كانت اقرب الى الحقيقة والدقة الا انها تعكس رغبتها فى الاستثمار باكبر قدر من انتاج الجزائر للبترول وهى ازاء هذه الرغبة تحاول أن تقلل من تقديرها للكميات واخيرا هناك المصادر الوطنية الجزائرية وهى وسط بين أرقام المصادر الاخرى .

واذا رجعنا الى الجدول السابق للانتاج الفعلى والمقدر للبترول الجزائرى ثم نظرنا الى أرقام انتاج أكبر دول العالم انتاجا للبترول (بشكل تقديرى) ومقارنة بعضها ببعض .

البلد	الانتاج
الولايات المتحدة	٣٣٠ مليون طن
فنزويلا	١٤٠ » »
الاتحاد السوفيتى	١٣٠ » »
الكويت	٧٠ » »

فيمكننا ان نستنتج ان الجزائر ستكون بعد الكويت من حيث انتاج البترول العالمى وكذلك الأمر بالنسبة للتصدير ، والجدول التالى يبين التقديرات الفرنسية لمعدل الانتاج من حقول الجزائر حتى عام ١٩٦٢ بملايين الاطنان :

الحقل	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٢
حاسي مسعود	١ – ١ر٥	١٢ – ١٤	٣٠ – ٣٥
منطقة عجيلة	لا شىء	٧ – ٨	١٤ – ١٥
المجموع	١ – ١ر٥	١٩ – ٢٢	٤٤ – ٥٠
تقدير الاستهلاك الفرنسى	٢٥	أكثر من ٣٢	أكثر من ٤٠

وبالنسبة لتوزيع الانتاج الجزائرى حسب مناطق الانتاج فى الجزائر فيمكن أن نتبينه من الجدول التالى : ـ

الانتاج الفعلى والمقدر للسنتين ١٩٦٠ ، ١٩٦١ حسب مناطق الانتاج بملايين الاطنان :

المنطقة	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١	الاحتياطى
حاسى مسعود	٦ر٥	٨	١٠ ملايين طن سنويا لمدة خمسين عاما
منطقة حوق بولينياك وايجيلى وزرزتين وتيفتنورين وتينفوشاى	١ر٥	٨ر٥	

ومن هذا الجدول يتضح المركز الكبير الذى يشغله حقل حاسى مسعود بين حقول الجزائر المنتجة ، ويضاف الى هذه الاهمية التى نالتها الجزائر بالنسبة لانتاجها البترولى أهميتها كمصدر هام من مصادر الغاز الطبيعى الذى ثبت أنه متوافر تحت رمالها بصورة لم يسبق لها مثيل ومن الجدول التالى تتضح لنا قيمة احتياطى الغاز الطبيعى الموجود فى واحد من حقول الجزائر وهو حقل حاسى رميل

احتياطى الغاز الطبيعى بمليارات الامتار المكعبة

المنطقة	الاحتياطى
حاسى رميل	١٠٠٠
الولايات المتحدة الامريكية	١٠٠٠
لاك (الفرنسية)	١٥٠ ـ ٢٠٠

بل أن حقل رميل يعتبر أعظم حقول الغاز الطبيعى لا فى الجزائر فقط بل فى العالم أجمع ويقدر احتياطيه بنحو مليون متر مكعب من الغاز الثابت وجوده فعلا والذى يمكن استخراجه ،وتعادل هذه الكمية أربعة أمثال الكمية التى تحتويها منطقة لاك الفرنسية

المعروفة بثروتها الهائلة من الغاز الطبيعى . وتوجد بمنطقة حاسى مسعود ٨ آبار جميعها منتجة ، وان هذا المقدار من الغاز الطبيعى الموجود فى الجزائر والذى يعتبر اكبر مصدر لهذا الغاز فى العالم سينقل عن طريق خط من الانابيب الى البحر المتوسط وفى النهاية سينقله خط آخر تحت البحر الى أوروبا ، وقد سبق أن اشرنا الى بعض الاقوال التى تتردد عن منافسة بترول الجزائر لبترول الشرق الاوسط فى اسواق أوربا الغربية ، وذلك باعتبار ان بترول الجزائر سوف يكفى احتياجات المنطقة الحرة ابتداء من ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ وفى عام ١٩٦٥ يوجد فى المنطقة الحرة فائض من البترول للبيع ويقدر بمليون طن واعتبار أن المركز الجغرافى الممتاز للجزائر عامل مساعد له وزنه فى المنافسة المنتظرة بين مصادر الزيت المختلفة وحيث يمكن لدول غربى أوروبا استيراد الكميات اللازمة فى أسرع وقت. ومن الجدول التالى يتضح لنا مدى قرب البترول الجزائرى من اسواق البترول فى غربى اوربا ، مما يحتمل معه أن يؤدى الى منافسة الخام المنتج من الشرق الاوسط منافسة شديدة نظرا لانخفاض تكاليف نقل الخام الجزائرى .

المسافة التى يقطعها الخام الى ميناء الوصول .

من / الى	مرسيليا	روتردام بالاميال
بوجى	٤٠٠	١٩٠٠
طرابلس أو بانياس	١٦٠٠	٣٤٠٠
الاحمدى (الخليج العربى)	١٨٠٠	٦٦٠٠

ولكن هذه النظرة الى بترول الجزائر كمنافس خطير للبترول العربى فى الشرق الاوسط تتجاهل حقائق متعددة وغالبا ماتكون هذه الدعوى صادرة عن مصادر مغرضة يهمها أن تلوح للدول العربية المنتجة مهددة بهذه المنافسة المفتعلة حتى ترتمى هذه الدول فى احضان الاحتكار الغربى اكثر باطراد فالذين يروجون لهذه الدعوى يتناسون أنه مهما بلغ انتاج الجزائر من الضخامة فهناك فارق كبير بين احتياطى البترول فى كل من الجزائر والشرق الاوسط كما يتضح من الجدول التالى : ـ

احتياطى البترول فى الجزائر والشرق الاوسط

المنطقة	الاحتياطى المحتمل استخراجه
صحراء الجزائر	٤ مليارات طـــن
الشرق الاوسط	٢٠ مليار طن

واذا كان احتياطى البترول فى الجزائر ٩ر٢ من البليـــون ١٤ر٢٧٧ من المليون)

وكان احتياطى ليبيا بليونى برميل مبدئيا أى أقل من٥ بلايين برميل للجزائر وليبيا معا فان هذا الرقم لا يعدو ان يكون مجـرد ضعف إحتياطى قطر وحدها ويبلغ ٥ر٢ عن البليون ٠

وهم يتجاهلون أيضا أن هنـــاك اختلافا فى تركيب كل من بترول الجزائر وبترول الشرق الاوسط فمن المعـروف أن بترول الجزائر من النوع الخفيف ، فمثـلا خام حاسى مسعود كثافتـه ٨٠٥ر٠ وهو غنى بالمنتجات الخفيفة والسولار كمايحتوى على مقادير وافرة من الميثين والايثين والبروبين ، بالاضافة الى انخفاض نسبة الكبريت فيه الى ١٤ر٪ فى حين تصل فى خام الشرق الاوسط الى ٥ر٢٪ ولعل هذا الاختلاف يمكن أن يبدو فى صورة أكثر وضوحا فى الجدول التالى : ـ

مقارنة خام الجزائر بخام الشرق الأوسط من حيث التركيب

البيـــــان	حاسى مسعود	العراق	الكويت
بنزين	٢٠	١٧	١٥
سولار وزيت	٤٣	٣٣	٢٢
مازوت	١٢	٣٧	٥٢
منتجات أخرى خاصة	٢٥	١٣	١١

وغنى عن البيان أن كلا من البترول الجزائرى (الخفيف) والبترول العربى (الثقيل) له استخداماته الخاصة التى لايغنى فيها احدهما عن الاخرة حسب التركيب الكيميائى لكل منهما بل ان الحقيقة التى

يجب الوقوف عندها طويلا لدحض هـذه الدعوى ، هي ان البترول الجزائرى برغم كل المميزات التى يتمتع بها وبرغم قربه من أسواق أوربا الغربية الا ان تكاليف انتاج بترول الشرق الاوسـط ما زالت اقل من تكاليف انتاج بترول الجزائر ، ويتضح ذلك من الجـــدول التالى :

جهة الانتاج	كثافة الخام	جهة الوصول	السعـر
حاسى مسعود	٤٠ فاكثر	ميناء فيليب فيل	٢ر٧٧ من الدولار للبرميل
العراق	٣٦ ــ ٣٦ر٩	طرابلس اوبانياس	٢ر٣٧ من الدولار للبرميل
الخام العربى	٣٤ ــ ٣٤ر٦	« صيدا	٢ر٢٧ من الدولار للبرميل

وقبل ان نختتم هذه المناقشة حول المنافسة التى يتوقعهـا خبراء البترول بين مركزى الانتاج البترولى فى الشرق الاوســط والجزائر ، نود ان نسجل ان بترول الشرق الاوسـط والبترول الناتج من الجزائر كلاهما بترول عربى قبـل كل شىء وان الثروة البترولية المتدفقة فى كل من المشرق والمغـرب العربيين هى ملك الشعب العربى الذى يجب ان تستخدم هذهالثروة لمصلحته سواء بالنسبة لاجياله الحاضرة او المستقبلة ، ولعله مما يثلج الصـدور العربية فى كل مكان ان الجزائر العربية وهى تتمتع الآن بحريتهـا وتمارس استقلالها بعد كفاحها البطولى ستكون هى المسئولة عن تدبير ثروتها هذه لمصلحة شعبهاوان الاحتكار الاستعمارى للبترول العربى فى كل البلدان العربية المنتجة قد آن له ان يذهب الى غير رجعة ليتسنى للعرب ان يدبروامصالحهم الاقتصادية بانفسهم . .

ليبيا

والدولة العربية الثانية من الجناح العربى فى شمالى افريقيا التى بدأ فيها الانتاج البترولى بالفعل هى ليبيا .

وعلى الرغم من أن الدولة الليبية المتحدة المستقلة تكونت عام ١٩٥١ ، ولم تبدأ اعمال الاستطلاع الجيولوجى بها الا بعد صدور قانون المناجم لعام ١٩٥٣ حين قامت تسع من شركـــات البترول الدولية بعمليات الاستطلاع ، الا أن ليبيا لم تأخذ مكانها بعـد فى قائمة الدول العربية المصدرة للبترول نظرا لان الموارد الغزيرةالتى تم اكتشافها ، مازالت فى طور الاعداد للاستغلال ، وقد تم انشاء خطين من الانابيب مجموع طاقتيهما ٣٠ مليون طن سنويا ،ولكن الانتاج سيظل دون هذا المعدل بكثير لبضع سنوات مقبلة حتى يتم اعداد الحقول ومنشآت الشحن ، هذا ومن المتوقع ان يبدأ الانتاج المنتظم قبل نهاية العام الحالى .

وقد تهافتت الشركات الاجنبية على البحث فى الاراضى الليبية الشاسعة لدرجة انه يوجـد الآن فى ليبيا ٨٢ عقد امتياز تملكهـا عشرون شركة أو مجموعة شركات للبترول . وكانت هذه العقـود تغطى ٦٥٪ من مساحة ليبيا الكلية ، فاصبحت الآن ٥٧٪ بعد أن تخلت بعض الشركات عن أجزاء من مناطق الامتياز الممنوحة لهـا ، اذ تنص العقود على أن تنزل الشركات عن ٢٥٪ من مساحة الامتياز بعد ٥ سنوات من تاريخ منحه .

هذا وقد حققت شركة «اسو» اول كشف فى ليبيا فى حقـل عطشان فى أقصى الركن الجنوبى من ولاية فزان ـ عجيلة . بيد أن انتاجه غير تجارى فهو فضلا عن أنه لم يتجـاوز ١٠٠ برميل فى اليوم ، فهو بعيد عن ساحل البحر المتوسط . وكان أكبر كشف قامت به شركة «أسو» هو حقل «زلطن» الكبير ، الذى يبلغ معـدل انتاجه ٦٦٣٠٠ برميل فى اليوم . وليس أدل على غزارة انتاج هذا الحقل من ان شركة أسو بدأت فى أوائل عام ١٩٦٠ فى مد خـط انابيب من الحقل الى ساحل البحر المتوسط عند مرسى البريقـة وقد بدأ تشغيل الخط فى أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وقد بلغ مجموع ما انفقته شركات البترول حتى منتصف عام ١٩٦١ ـ ٦٠٤ر٨٠٠ر٠٠٠ دولار ، وتستخدم صناعة البترول ١١ر٩٠٠ شخص منهم ٨٤٠٠ من ابناء ليبيا أى أكثر من ٧٠٪ من العاملين في صناعة البترول ٠

وينتظر ليبيا مستقبل بترولى وافر وذلك حسب مايتوقعه خبراء البترول العالميون ، وما يدل عليه هذا التهافت المنقطع النظير للشركات الاجنبية للبحث والتنقيب عن البترول فى أراضيها ٠

المغرب

اكتشف البترول فى المغرب عام ١٩١٨ فى حقل العين الحمراء وقد توقف الحقل عن الإنتاج بعد أن اعطى مجموع انتاج قدره ٩٣٧٧٢ برميلا وكان آخر كشف فى جريشه عام ١٩٥٧ ومعدل انتاج الحقل ١٤٤٥ برميلا فىاليوم من ٢١ بئرا وهو أكبر انتاج فى المغرب ويتراوح باقى الحقول بين ١٨٠ برميلا و ٤ براميل فى اليوم ٠

وقد اهتمت الحكومة المغربيةبتشجيع الشركات الإجنبيةعلى البحث عن البترول فى المغرب فاصدرت قانونا جديدا للبترول عام ١٩٥٨ يشجع اشتراك الشركات الاجنبية مع الدولة فى الاعمال البترولية على أساس مبدأ مناصفة الارباح ٠

هذا وقد بلغ معدلالانتاج فى عام ١٩٦٠ مقدار « ١ر٠٠٠ر٢٠٠ برميل » فى اليوم وانتاج حقول المغرب ضئيل بالمقاييس العالميـة.

تونس

حرمت الظروف تونس أية اكتشافات بترولية حتى الآن عدا حقل واحد للغاز الطبيعى فى كاب بون بلغ انتاجه فى عام ١٩٦٠ « ٦ر٧ مليون متر مكعب» من الغاز وقد تعاقدتالحكومة التونسية

مع شركة ايطالية على بناء معمل لتكرير البترول طاقتـه ٢٠ الف برميل يوميا بحيث تمتلكه الشركة الايطالية والحكومة التونسية مناصفة على أن يحصل المعمل على الخـام من خط انابيب عجيلة الجزائرى الا اذا امكن الحصول على الخام بأسعار اقل من جهات اخرى .

والآن وبعد أن انتهينا من الحديث عن الدول العربية المنتجة للبترول وعن امكانيات كل منها الانتاجية يهمنا الآن ان نلقى نظرة على الصناعات البترولية فى العالم العربى وان نحاول أن نعرف اذا كانت هذه الصناعات قد بلغت حدا من التقدم يتناسب مع الاهمية الكبرى التى يشغلها البترول بالنسبة للاقتصاديات العربية .

الصناعات البترولية فى العالم العربى

صناعة تكرير البترول :

كانت سياسة شركات البترول حتى قيـــام الحرب العالمية الثانية تفضل اقامة معامل التكرير على مقربة من حقول البترول فى اقليم الشرق الاوسط ولكن الاتجاه الذى ظهر بعد الحرب هو انشاء معامل التكرير قرب مراكز الاستهلاك وبعيدا عن مصادر الانتاج وازداد هذا الاتجاه قوة بعد عام ١٩٥١ أى بعد تاميم البترول فى ايران واغلاق معامل التكرير فيها ولسنا فى حاجة الى أن نؤكد أن هذا الاتجاه الأوربى يصطدم بمشروعات التنميـة البترولية فى الشرق الاوسط فبلاد هذه المنطقة تسعى الى التصنيع والتخلص من وضعها الحاضر باعتبارها بلادا تعتمد على اقتصاد أساسه انتاج الخامات وهو اقتصاد استعمارى لم تعد تتحمله بلاد الشرق الاوسط وهى تلح فى زيادة انشاء معامل التكرير قرب مصادر الانتاج. وقبل أن نمضى فى بيان مدى تقدم صناعة البترول فى العالم العربى وحظ كل دولة من الدول العربية من مشروعات هذه الصناعة يهمنا ان نلقى نظرة عاجلة على الطاقة التكريرية فى العالم حتى يمكننـا ان ندرك مدى توفيقنا فى هـذا المجال بالنسبة للدول الاخـرى فقد بلغت طاقة

التكرير العالمية فى عام ١٩٦٠ ـ ٤٠٠ر٤١٩ر٢٣ برميل يوميا فى حين بلغ الاستهلاك العالمى من المنتجات المكررة ٠٠٠ر٩٣٦ر٢١ برميل فى اليوم ٠

وبمقارنة طاقة التكرير العالمية بالطلب العالمى على المنتجات المكررة نجد أن هناك فائضا فى طاقة التكرير يوازى ٤٠٠ر٤٨٣ر١ برميل فى اليوم ، ويمكن القول بصفة عامة ان طاقة التكرير فى كل منطقة من مناطق العالم تزيد على حجم الاستهلاك فيها أو على الاقل توازيها وذلك باستثناء أفريقيـة حيث يبلغ الاستهلاك منه أضعاف طاقة معامل التكرير الموجودة فى القارة ٠

ومن الجدول التالى يمكن أنه يتضح لنا توزيع طاقة التكرير بين مختلف مناطق العالم ٠

	برميل يوميـا
أمريكا الشمالية	١٠٠ر٦٨٠ر١٠
امريكا الوسطى والجنوبية	٦٠٠ر٤٦ر٣
الشرق الاوســـط	٥٠٠ر٤٥٧ر١
أوربا الغربيــة	٠٠٠ر١٤١ر٤
افريقيـــة	٩٠٠ر٣٢
الشرق الاقصى	٠٠٠ر٦٤٨ر٢
	٤٠٠ر٤١٩ر٢٣

ويتضح لنا من الجدول السابق قلة الطاقة التـــكريرية فى المناطق الوافرة الانتاج مثل الشرق الاوسط والشرق الاقصى بمقارنتها بالطاقة التكريرية فى أمريكا الشماليـــة وغربى أوروبا وقد اقترن ازدياد حاجة أوروبا الى استهلاك البترول بزيادة كبيرة فى وسائل التكرير ، ففى عام ١٩٤٨ كانت كميات الزيت الخام التى تم تكريرها فى أوربا أقل من ٢٠ مليون طن وفى ١٩٥٥ بلغ ١٠٣ ملايين طن أى نحو ٩٠ ٪ من حاجة أوربا منه وتبلغ طاقة التـكرير الاوربية حاليا ١٢٠ مليون طن وقد بلغ مقدار ما كررته فرنسا من البترول فى منتصف العقد السادس من القرن الحالى ٣٣ مليون طن وتليها بريطانيا حيث بلغت طاقتها ٣١ مليون طن وممـــا زاد من قدرة

بريطانيا انشاء معمل للتكرير فى عدن وتلى بريطانيا ايطاليا حيث تبلغ طاقة التكرير بها ٢٦ مليون طن ويليها المانيا الغربية وهولنده وطاقتهما ١٦٫٥ و ١٤ مليون طن على الترتيب .

واذا نظرنا الى موقفنا فى البلاد العربية فاننا نرى أن البترول يعتبر عاملا حاسما فى مستقبل الشرق الاوسط من الناحيتين الاجتماعية والسياسية فهو أهم الصناعات فى بعض بلاد الشرق الاوسط وهو الصناعة الوحيدة الهامة فى بعضها الاخر واذن فهو الاساس الذى يقوم عليه التصنيع وباعتبار التكرير من أهم الصناعات المتعلقة بالانتاج البترولى فاننا لو نظرنا الى توزيع طاقة التكرير من زاويتنا العربية لوجدناه مناقضا لمنطق الاقتصاد السليم فالبترول شانه فى ذلك شأن القطن وغيره من الخامات يحقق أرباحا مضاعفة لو صدر فى شكل منتجات تامة الصنع والتكرير وهى ارباح تجنيها الدول المنتجة والشركات العاملة فى أراضيها على السواء فكيف نفسر اذن أن طاقة التكرير فى منطقة الشرق الاسط فى مجموعها لا تزيد عن ٢٦٪ من انتاج الزيت الخام فى المنطقة أما بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة فالنسبة تقف عند ٢١ ٪ بما فى ذلك معامل التكرير بالكويت المخصصة أصلا لعمليات تموين السفن وتبلغ طاقتها نحو ٨٫٥ مليون طن سنويا .

ومن الجدول التالى يمكننا أن نقارن الانتاج وطاقة التكرير فى الدول المصدرة للبترول فى الشرق الاوسط سنة ١٩٦٠ .

الدول	الانتاج بملايين الاطنان	طاقة التكرير بملايين الاطنان	الفرق بملايين الاطنان
البحرين	٢٫٢٥	٩٫٣٣	٧٫٠٨
ايران	٥١٫٧٧	٢١٫٨٨	٢٩٫٧٩
العراق	٤٧٫٣٠	٣٫١١	٤٤٫١٩
الكويت	٨١٫٦٥	٨٫٥٥	٧٣٫١٠
المنطقة المحايدة	٧٫١٨	٫٤	٣٫١٨
قطر	٨٫٢١	٠٫٠٣	٨٫١٨
السعودية	٦١٫٦٠	٩٫٤٥	٥٢٫١٥

وعلى الرغم من أن هناك معامل للتكرير فى معظم البلدان العربية الا أن طاقة هذه المعامل لا تتناسب بأى حال مع ضخامة انتاج البترول العربى ويمكننا أن نتبع امكانيات التكرير فى كل هذه البلاد على حده ، فيوجد بالسعودية معمل واحد للتكرير هو معمل رأس تنورة تبلغ طاقته ١٨٩٫٠٠٠ برميل يوميا (٢٧٫٠٠٠ طن) ومن المقرر اقامة معمل للتكرير بالقرب من جدة قبل نهاية عام ١٩٦٢ طاقته اليومية ٢٠٫٠٠٠ برميل وتبلغ تكاليف انشائه ٢٠ مليون دولار وقد اهتمت الكويت الى حد كبير نسبيا بعمليات تكرير بترولها ومن الجدول التالى تتضح هذه الحقيقة ·

معدل الخام المكرر فى الكويت بالبراميل

السنة	يوميا	فى السنة
١٩٥٥	٤٩٫٤٠٠	١٠٫٧٣١٫٠٠٠
١٩٥٦	٢٨٫٨٠٠	١٠٫٥١٢٫٠٠٠
١٩٥٧	٢٧٫٣٠٠	٩٫٩٦٤٫٥٠٠
١٩٥٨	١١٩٫٩٠٠	٤٣٫٧٦٣٫٥٠٠
١٩٥٩	١٤٣٫٠٠٠	٥٢٫١٩٥٫٠٠٠
١٩٦٠	١٧٧٫٠٠٠	٦٤٫٦٠٥٫٠٠٠

وفى قطر يوجد معمل واحد للتكرير تمتلكه شركة بترول قطر فى أم سعيد طاقته ٦٠٠ برميل من الخام يوميا لتوفير الاحتياطات المحلية ومن المقرر زيادة طاقة المعمل الى ١٨٠٠ برميل فى اليوم الواحد قبل عام ١٩٦٣ ·

ويوجد بالبحرين معمل واحد للتكرير قامت بانشائه شركة بابكو تشييك عام ١٩٣٥ بطاقة قدرها ٣٫٥ مليون برميل فى العام وقد زادت طاقته الآن على ٧٠ مليون برميل بعد التوسيعات التى ادخلت عليه ويقوم المعمل بتكرير خام البحرين كما تصله كميات كبيرة من الخام السعودى عن طريق خط أنابيب مزدوج يمتد عبر الخليج العربى قطره بوصة وقد بلغ معدل الخام المنقول من السعودية الى المعمل ١٦٠٢٠٠ برميل يوميا خلال عام ١٩٦٠ ·

ولم يكن بالجزائر معمل للتكرير حتى آخر عام ١٩٦٠ وسوف يبدأ تشغيل معمل للتكرير طاقته ٤٠ر٤٠ الف برميل فى اليوم خــلال عام ١٩٦٢ فى مدينة الجزائر وستقوم سبع شركات باقامة هــذا المعمل • ومن الظواهر المسترعية للنظر أن بعض البلاد العــربية غير المنتجة للبترول أنشئت بها معامل للتكرير فعلى الرغم من عدم وجود أى حقول للبترول بعدن فان فى ميناء عدن معملا واحدا للتكرير تملكه شركة بريتش بتروليم طاقته ١٢٠ ألف برميل من الخام يوميا ويعتمد المعمل على الخام الكويتى ويصدر منتجاته الى موانى شرقى وجنوبى افريقية والبحر الاحمر ويوجد بالميناء محطة كبيرة لتموين السفن •

وكذلك الأمر بالنسبة للاردن فيوجد هناك معمل واحد للتكرير طاقته ٦٤٠٠ برميل من الخام يوميا وللأردن الحق بمقتضى اتفاقيه مع التابلاين فى ١٩٥٢ تعرف باسم اتفاقية الخام فى الحصول على ٢٠٠ الف طن من الخام سنويا من التابلاين (لسورية ولبنان الحــق فى الحصول على الكمية نفسها) من الخام سنويا من التابلاين بمقتضى اتفاقية جماعية •

ويوجد بلبنان معملان للتكرير معمل طرابلس وتمتلكه شركة بترول العراق وطاقته ١١٫٥٥٠ برميلا من الخام يوميا وقد جــرى تشغيل المعمل خلال عام ١٩٦٠ بحوالى نصف طاقته ومعمل صــيدا وتمتلكه شركة البحر المتوسط للتكرير طاقته ١٢٫٥٠٠ برميل من الخام يوميا وقد جرى تشغيله سنة ١٩٦٠ بطاقته كاملة •

وفى المغرب التى لم تكتشف بعد مقدارا كافيا من البترول فى أراضيها ، يجرى العمل الآن فى اقامة معمل للتكرير فى مــدينة المحمدية على مسافة ١٩ ميلا من الدار البيضاء وستبلغ طاقته ١٢٥ برميلا يوميا وينتظر تشغيله فى أواخر ١٩٦٢ • ولكن برغم هــذا كله وبرغم معامل التكرير المنتشرة فى بلدان عربية كثيرة فان صناعة التكرير العربية لم تبلغ الحد المرجو لها من التقدم ، ومن الأمــور المسلم بها أن الدول العربية المنتجة للبترول يمكن أن تضاعف ايراداتها

لو انها باعت انتاجها على شكل مشتقات مكررة بأيد عربية بدلا من بيعه فى حالته الخام مما يتيح للدول المستهلكة الحصول عليه بأسعار منخفضة وتكريره فى أراضيها ويعلل الدكتور محمد جواد ظاهرة عدم التوسع فى اقامة الصناعات البترولية بالندرة الشديدة فى رءوس الأموال العربية ولا يقلل من أهمية هذه الظاهرة الازدياد الحديث فى دخول بعض هذه البلاد والناتج عن استغلال البترول فيها لاننا نأخذ الآن بنظر الاعتبار الفترة السابقة لهذا الازدياد اذ يجب الا يغرب عن بالنا أننا بصدد البحث عن الاسس التى قامت عليها صناعة البترول فى هذه البلاد وبناء عليه فمن الصعب جدا أن لم يكن مستحيلا انشاء صناعة ضخمة بالاستناد الى رءوس الاموال الوطنية • وذلك بسبب انعدام روح الاقدام والمغامرة لدى معظم المولين فى هذه البلاد وندرة العمل الفنى أو الماهر ندرة شديدة •

ولكن هذه الحقائق يجب ألا تثنى الدول العربية عن المحاولة الجادة للتوسع فى الصناعات القائمة على البترول ، بل يجب عليها أن تنسق جهودها سواء منها الدول المنتجة والمصدرة التى لا تتوافر لديها الخبرات الفنية والدول غير المنتجة أو غير المصدرة التى تتوافر لديها تلك الخبرات حتى يمكن انشاء صناعات عربية بترولية ترفع الاقتصاد العربى خطوات كبيرة الى الامام وتقطع الطريق على الاحتكار العالمى الذى يود أن يبقى العالم العربى مجرد مصدر للبترول ينتظر العائد الذى تسمح له به الشركات المحتكرة •

وثمة ناحية اخرى من نواحى تصنيع الانتاج البترولى العربى تتصل من قريب بصناعة التكرير وتمثل ظاهرة جديدة فى بلادالشرق العربى هى الاهتمام بالاستفادة من الغاز الطبيعى الذى ينتج اذيبلغ الفائض منه بعد استخدام جانب منه فى توليد الطاقة وفى عمليات الحقن فى الحقول « ١,٨٧ بليون قدم مكعب » فى اليوم وتحرق هذه الكمية فى الهواء يوميا وبهذا تضيع الى الابد ولا يستفاد بها وفى الولايات المتحدة واليابان واوربا أسواق نامية للغاز الطبيعى والغازات البترولية وسوف يتزايد الاقبال فى المستقبل القريب والبعيد على هذين المنتجين لاستعمالهما كمصدر للطاقة وفى صناعة البتروكيماويات •

وينتج الشرق الاوسط ويستهلك ويحرق الكميات التالية من الغاز

الانتــاج	الاستخــدام		
بملايين الاقدام المكعبة يوميـــا	طاقة	حقن	انفاض
٢٨٠٠	٢٣٠	٧٠٠	١٨٧٠

مشروعات نقل البترول بالانابيب :

وقد سبق أن تحدثنا عن سهولة مجموعة البترول العربى عن طريق التوسع فى استخدام الانابيب، ونتحدث هنا من زاوية اخرى باعتبار ان مشروعات نقل البترول بالأنابيب انمـــا هى مشروعات صناعية متعلقة بانتاج البترول ، وتصريف البترول بهـذه الطريقة يؤدى فضلا عن تخفيض تكاليف الانتاج الى تشغيل عدد من العمال فى مد هذه الانابيب والمحافظة عليها ويؤدى ايضا الىاستفادة الدول التى تمر بها هذه الانابيب من الرسوم التى تتقاضـــاها من شركات الانابيب فمثلا تحصل ســوريه بمقتضى اتفاقها مع شركة التابلاين على ٥٠ الف جنيه سنويا عدا رسوم قدرها ٣٠ شلنا عن كل الف طن من الزيت الخام تنقل بوساطة خط ـ الانابيب مقـابل الخدمات والتسهيلات التى تقدمها الحكومة السورية على الا يقـــل مجموع الرسوم عن ٢٠ ألف جنيه سنويا وكذلك بالنسبة للبنان وقد تم توقيع هذا الاتفاق فى سنة ١٩٤٩ على أن تتردد كميةالبترول المنقولة بوسـاطة خط الانابيب بين ١٥ مليونا أو ٢٠ مليـــون طن سنويا •

ولا مفر من أن نؤكد هنا أهمية خطوط الأنابيب لنقل البترول العربى الوافر المتدفق من السعودية والعراق واقطار المرور العربية هى الاردن ولبنان وسورية والجمهورية العربية المتحــدة وفى عام ١٩٥٨ تم نقل نحو ٢٠٪ من بترول الشرق الأوســـط بوساطة الانابيب الى اوروبا وامريكا ايضا ونحو ٤٥٪ بوسـاطة الناقلات عبر قناة السويس الى اوروبا وامريكا ايضا ونحو ٣٥٪ من النــاقلات من موانى الخليج العــربى الى الشرق الاقصى ويحتم نقل البترول استثمار رءوس اموال ضخمة استثمارا ثانويا وطبيعة البترول هى

التى تحتم ذلك فلكونه سائلا يتحتم تخصيص وسائل لنقله وهى وسائل فى الغالب لايمكن استخدامها لاغراض اخرى ويترتب على ذلك ان على صناعة البترول ان تعمل على ضمان وسائل نقل خاصة بها فيتحتم عليها اذن تجميد كميات كبيرة من رءوس الاموال فى هذه الوسائل ولاسيما الانابيب ولا يقلل من اهمية ذلك مالوحظ من انخفاض الكميات التى تم نقلها عن طريق خط التابلاين وهو اكبر خطوط الانابيب فى العالم فى سنة ١٩٦٠ بحوالى ٥٠٪ من كفاية تشغيله ويرجع ذلك الى المنافسة الشديدة التى يلاقيها خط التابلاين من الناقلات نظرا لشدة انخفاض فئات النولون البحرى وقد خفضت التابلاين منشآتها فى محطة الشحن نظرا لهبوط شحنات الزيت السعودى الى البحر المتوسط وهذه الحالة الطارئة لا يمكن ان تؤثر بالاتجاه القوى الى زيادة كفاية خطوط الأنابيب فقد اتخذت شركة النفط العراقية وشركة تابلاين الخطوات اللازمة لزيادة خطوطها فشركةالنفط العراقية تعمل على انشاء خط جديد سعة ٢٤ بوصة يربط حمص مع بانياس كما ان التابلاين اعدت برنامجا لزيادة طاقتها من ١٦ مليون طن فى السنة الى ٢٢ مليون طن فى السنة فى عام ١٩٥٨ وقد توقفت شركةالنفط العراقية بسبب ازمة السويس اما التابلاين فأتمت تنفيذ برنامجها فى عام ١٩٥٨ .

ومن أهم خطوط أنابيب البترول فى العالم العربى الخطوط التى تصل بين الحقول ومعمل التكرير فى رأس التنورة بالسعوديةويرجع انشاء أول هذه الخطوط الى سنة ١٩٣٩ ومنذ ذلك الحين تمت هناك توسيعات متعددة وانشئت خطوط جديدة لزيادة القدرة على نقل الانتاج المتزايد وبين المشروعات الهامة للنقل عن طريق الانابيب ، الخط الذى تم انشاؤه بالجزائر بين حاسى مسعود/بوجى فى اكتوبر سنة ١٩٥٦ وتكلف حوالى ٣٠ مليون جنيه وطوله ٤٢٠ ميلا ويصب فى ميناء بوجى على ساحل البحر المتوسط ويبلغ المعدل المبدئى لتدفق الزيت الخام فى هذا الخط نحو ٨٠ الف برميل يوميا يمكن زيادتها بزيادة محطات الدفع المقامة على طول الخط وعددها اثنتان زيدت الى أربع عام ٩١٦٠ وبذا ارتفعت كفاية الخط من ٥ ملايين الى ١٤ مليون طن سنويا .

ومن أهم المشروعات التى بدأ تنفيذها عام ١٩٦٠ خط انابيب مرسى البريقة (زلتن) بليبيا بين حقل زلتن ومحطة الشحن البحرى فى مرسى البريقة ويبلغ طوله ١٠٠ ميل وقطره ٣٠ بوصة وتكاليف المشروع ١٦ مليون دولار بل ان بالجزائر أيضا مشروعات جديدة يجرى العمل فيهـــا الآن فيمد خط أنابيب قطره ٢٤ بوصة لنقل الغـــاز الطبيعى من حمـــل حاسى رميل الى بون عبر البـــحر المتوسط ولا ننسى هنـــا أن نذكر مشروعات الانابيب الموجودة فى الجمهورية العربية المتحدة فان خط الانابيب الممتد من معمل التكرير بالسويس الى القاهرة (٦ بوصة) قد قام فى ١٩٦٠ ينقل كميات من البنزين والتربين والكيروسين بلغ مجموعهـــا ٤٩٥ر٦٠٠ طن مقابل ٤٦٢ر٥٠٠ طن فى ســنة ١٩٥٩ وكذلك فان خط الانابيب الممتد من السويس الى مسطرد وقد قام بنقل كميات من المشتقات يبلغ اجمالها فى سنة ١٩١٠ــ١ر٩٨٦ر٣٠٠ طن مقابل ١ر٦٣١ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٩ .

الصناعات البتروكيمائية :

من أهم الصناعات الحديثة المتعلقـــة بالبترول الصنـــاعات البتروكيمائية وتقوم هذه الصناعة بانتاج المصنوعات الحديثة التى يدخل البترول فى تركيبها كيميائيا مثل المطاط الصناعى والمنظفات الصناعية وانتاج المصنوعات والمنسوجات التى يدخل فيها الخيوط الصناعيـــة واللدائن المستخدمة فى التغليف وقد تطورت هـــذه الصناعة فى الولايات المتحـــدة الامريكية وأوربا الغربية نظـــرا للاستهلاك الكبير لهذه المصنوعات هناك . وهنا فى شرقنا العربى نجد أن هذه الصناعة فى مراحلهـــا البدائية برغم توافر الخامات البترولية الوافرة ولكن الذى يحد من قيامها هو عدم وجود السوق المحلية المستهلكة على نطاق وافر وان كان امكان تصدير مثل هذه المنتجات على نطاق واسع مما يشجع على انشاء هذه الصناعات فى الشرق الاوسط وقد تقدم الانتاج العالمى للبتروكيمائيات ففيما عدا الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية والصين نجد أن هذا الانتاج قد تزايد الى ثلاثة أضعافه خـلال الفترة بين ١٩٥١ ، ١٩٥٩ « ومن ٦ ١/٢ مليون طن الى ٢٠ مليون طن فى السنة) وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية بالذات نجد أن الصناعات البتروكيمائية تقدمت

فيهـــا حتى وصلت الى أطوار النضوج حتى أن ٧٠ ٪ من المطاط المستهلك فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ كان مطاطا صناعيا وان المنظفات الصناعية قد طغت فيها على ٧٥٪ من أسواق الصـــابون وانتشرت المنسوجات المشبعة بالخيوط الصناعيـــة وكذلك احتلت اللدائن مجالات التغليف احتلالا يكاد يكون تاما وفى الوقت نفسه تقلص سوق التصدير بسبب انشاء مصانع بتروكيميائية فى البلاد الاخرى وقدبلغ مجموع المنتجات البتروكيميائية فى الولايات المتحدة (المركبات الدهنية والعطرية والمركبات غير العضوية) فى سنة ١٩٦١ ـ « ٢٦ر٣ مليون طن مقابل ٠٨ر٩ مليون طن فى سنة ١٩٤٥ » مما يدل على التطور الكبير فى هذه الصناعة ومن المنتظر ان يبلغ انتاج هذه المركبات مجتمعة ٨٩ر٣٦ مليون طن فى سنة ١٩٦٥ .

واذا نظرنا الى هذه المســـألة من زاويتنا العربية واحتمال النتائج الاقتصادية العظيمة التى ستعود على العرب من انشاء هذه الصناعات فاننا نرى أن منطقة تنتج الكميات الضخمة التى تنتجها منطقة الشرق الأوسط من البترول ليجدر بها أن تستفيد من هذه الثروة الوطنية وخصوصا فى قطاع ذى أهمية اقتصادية كالصناعات المنتجة من البترول كذلك فان على الشركات صاحبة امتياز انتاج البترول وتصديره أن تكون على استعداد لمعاضـــدة مشروع عربى مشترك كهذا بالمساهمة فيه خصوصا وان لمعظم هـــذه الشركات مصانع فى مشروعات مماثلة فى بقاع أخرى من العالم كما أنها تقوم هى نفسها فى بعض الحالات بانتاج البتروكيميائيات وتسويقها مما وفر لها تبعا لذلك الالمام بالاصول الفنية والخبرة التسويقية والعالمية مما يشكل عونا أساسيا وتكملة للمجهود العربى المشترك فى هذا المجال وان مشروعا كهذا يشـــكل بالنسبة لشركات البترول مجالا متقدما لاظهار حسن نواياها تجاه الاقتصاد العربى كما انه يفتح أمام منتجات عمليات التكرير التى تجريها سوقا كبيرة متزايدة ممـــا يؤدى فى نهاية المطاف الى أن تلتقى مصلحة العرب بمصلحة شركات البترول فى جو من التكامل والثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة .

واذا نظرنا الى المسالة من زاوية الامكانيات الموجودة فى البلاد العربية فاننا نجد أن مقادير الاستهلاك للمنتجـات البتروكيميائية غير العضوية فى كل من الدول العربية على حدة ما عدا الجمهـورية

العربية المتحدة تنخفض بقدر قد لا يبرر انشاء صناعات بتروكيميائية على أساس الحاجة المحلية • وعلى هذا فان الامر يتطلب مجهودا عربيا جماعيا فى شكل سوق عربية مشتركة للمنتجات البتروكيميائية ووكالة عربية موحدة لتصديرها وانه قيام الكويت مؤخرا بتنفيذ مشروع من هذا النوع بلغت تكاليفه ١٦ مليونا من الجنيهات الاسترلينية ، يبدو اذا ما قيس بهذه الحقائق مجازفة أكثر منه مشروعا مدروسا ، ومن ناحية المتطلبات الانمائية والاقتصادية للصناعات البتروكيميائية فانها لا تزال محدودة على الاخص فى الدول التى تملك المواد الاولية لهذه الصناعة فاذا كانت المتطلبات الانمائية التى تبرر قيام هذه الصناعة هى أهم بكثير من وجود العناصر الطبيعية فان المتطلبات الانمائية وخصوصا القدرة الاستهلاكية والخبرة الفنية متوافرة بشكل أوفى لدى الدول العربية التى ليست لديها موارد بترولية مذكورة لذلك فاذا نحن نظرنا الى الدول العربية فى هذا كوحدات مستقلة فان الامكانيات فيما يتعلق بالصناعات البتروكيميائية تبدو ضئيلة جدا والدلائل جميعها تشير الى أن مشروعا كهذا لايمكن أن يتحقق الا نتيجة لتكامل عناصر الانتاج وشروطه فموارد البلاد العربية ، كل دولة على حدة ليست كافية للنجاح ، فيجب أن تتضافر هذه الموارد معا لتثمر عملا موحدا ولايمكن ان تكون الصناعة البتروكيمائية فى العالم العربى مجدية الا على اساس سوق عربية مشتركة وامكانيات تصدير ملحوظة من جهة أخرى فالحاجة ملحة اليوم لمعالجة هذا الامر على مستوى عربى جماعى ويجب أن ينبثق مشروع كهذا بكليته عن مبادرة وتخطيط عربيين ، فهو للعرب امتحان لقدرتهم على المبادأة وبعد النظر ودليل على صحة ما يتردد من استعدادهم لايجاد سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية ويجب أن يهدف انشاء الصناعة البتروكيمائية العربية الى تصدير انتاجها الى الاسواق الخارجية وعلى الاخص الى اسواق جنوب شرقى آسيا واسواق افريقية الشرقية افريقية الغربية وبالامكانيات العربية الموحدة يمكن غزو هذه الاسواق والحصول على أعظم المكاسب الاقتصادية التى تتناسب مع مركز العالم العربى القوى بالنسبة للانتاج البترولى العالمى •

ويتصل من قريب بالصناعات البترولية فى البلاد العربية

الايدى العربية العاملة فى هذه الصناعات فلا شك ان أعمال الحفر والتنقيب والاستخراج التى تقوم بها الشركات فى الدول العربية تستلزم تشغيل عدد كبير من العمال والموظفين العرب وقد ساعد رخص الايدى العاملة العربية الى حد كبير على تخفيض تكاليف الانتاج وان كان من الملاحظ ان الشركات الاجنبيه فى العالم العربى تعمد الى اسناد أعمالها الفنية الى الاجانب الذين تستوردهم من الخارج وتوكل الاعمال غير الفنية الى العرب . فمثلا نجد ان شركة نفط الكويت تستخدم ٢١٤٧ موظفا من بينهم ٢١١ عربيا فقط فى حين تستخدم فى الوقت نفسه ٤٤٣٠ عاملا من بينهم ٣٢٩٣ عربيا ويتضح ذلك من الجدول التالى :ـ

عمال وموظفو شركة نفط الكويت

الجنسية	موظفون	مراقبون	عمال	خدم	المجموع
بريطانيون	٩٧٠	ـ	ـ	ـ	٩٧٠
أوربيون آخرون	٦	ـ	ـ	ـ	٦
أمريكيون	٧٥	ـ	ـ	ـ	٧٥
هنود	٧٧٧	٥٣	٤١١	٧٩٤	٢٠٣٥
باكستانيون	١٠٨	١٠٣	٧٣٦	٢٠٧	١١١٤
عربه	٢١١	٣٦٥	٣٢٩٣	١٢	٣٨٨١
المجموع	٢١٤٧	٥٢١	٤٤٣٠	١٠١٣	٨١١١

هذا على حين نجد حالة مباينة لذلك فى الجمهورية العربية المتحدة وهى أن عدد العمال المصريين والعرب يزيد الى حد كبير عن عددالاجانب المستخدمين فى الصناعات البترولية ومن الجدول التالى يتضح لنا التزايد المستمر فى عدد العمال المصريين والعرب يقابله تناقص مستمر ايضا فى عدد الاجانب العاملين فى الصناعات البترولية فى الجمهورية العربية المتحدة .

السنة	مصريون	عرب	أجانب	المجموع
١٩٥٢	١٢٤٠٠	٥٢	٧٠٨	١٣١٦٠
١٩٥٩	١٧٧٨٦	١٩١	٣٢١	١٨٢٩٨
١٩٦٠	١٨٥٤١	٢٦٨	٢٤٣	١٩٠٥٢

ويمكن أن نجد مثلا آخر فى عدد العمال الجزائريين المستخدمين فى الاعمال البترولية بالجزائر ففى سنة ١٩٥٦ قدر مجموع العمال العاملين فى حقول الصحراء بـ ٦٠٠٠ عامل منهم ٢٥٠٠ ـ ٣٥٠٠ جزائرى يعمـــل منهم فى حقل حاسى سعود من ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ عامل من الصحراويين البدو وبالعجيلة حوالى ٥٠٠ عامل وبحقول شركة س٠ب٠ر ٤٠٠ عامل وبحاسى الجاس حوالى ٦٠ عاملا فيكون المجموع ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ عامل صحراوى يضاف اليهم ٥٠٠ عامل بالكادر المتوسط (من مســـاعدى معامل وسواقين ٠٠٠ الخ) من الجزائريين الشماليين ٠

ويستخدم ايضا اثناء عملية الحفر من ٦٠ ـ ١٠٠ عامل عادى لكل بئر علما بأن عملية الحفر تستغرق حوالى ستة اشهر وتترك الشركات بعدها هؤلاء العمال الى مصيرهم ٠

والشىء الذى نخرج به أخيرا من هذا هو أن الشركات البترولية العاملة فى البلاد العربية تجد نفسها بحاجة الى استخدام الايدى العاملة العربية التى لا تكلفها كثيرا ولكنها لا تعهد الى هذه الايدى العربية الا بالاعمال العادية فى حين تستورد من الخارج الاجانب الذين تمنحهم المرتبات الضخمة ليقوموا بالاعمـال الفنية التى يمكن أن يوجد من يستطيع القيام بها فى الدول العربية والتى يمكن ايضا ان يتدرب العرب على القيام بها ٠ ولا شـك أن العمال العرب الذين يستخرجون بترولهم ويقدمونه لهذه الشركات يحســون بمرارة التفرقة بينهم وبين الاجنبى ، تلك التفرقة التى تشـــمل الأجور والعلاوات والبدلات والتمثيل وبهذا يحصل الاجنبى الذى يتساوى أو يقل فى الخبرة أو المؤهل مع الوطنى تحت اسم خبير على أضعاف ما يحصل عليه الوطنى ، وتمثل أجور العمال المستوردين النسبة العظمى من مصروفات باب الأجور ٠

والآن نرى أن على الدول العربية واجبا لا بد أن تلتزم القيام به الا وهو تحديد جزء من أرباح صناعة البترول وتوزيعه على العمال ومحو الفوارق جميعها ، بين العمال الوطنيين والعمال المستوردين

وتقرير حقهم فى كل الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها الاجنبى فى الوطن العربى ٠

والآن وبعد أن تحدثنـــا بالتفصيل عن بترولنـــا العربى وعرضنا أهميته من حيث انتاجه واحتياطه وظروف انتاجه وتصنيعه فى كل دولة من الدول العربية المنتجة ٠ يهمنا هنا أن نبدأ فصلا جديدا لنتحـدث فيه عن قصة الاحتـــكارات البترولية فى الدول العربية ٠

قصة الاحتكارات البترولية في الدول العربية

مما لاشك فيه أن البترول يؤلف المادة الاولى للاقتصاد الحضارة ، كما يؤلف الدعامة الاولى للحرب وأن بترول البلاد العربية يمثل الكميات الضخمة لتموين العالم ، والاحتياطى الأعظم له ، وأن استراتيجية الشرق الأسط وبتروله هما مصدر المطامع الاجنبية فى العالم العربى والصراع الدولى حوله •

ولقد احتفظت هذه المنطقة بأهميتها فى استراتيجية العالم ، وذلك لانها ملتقى المواصلات الى أوربا وآسيا وأفريقية وأهم مورد زيت لبريطانيا وأوربا الغربية ، ونقطة الوثوب القاتل على أوربا ، وأدنى المراكز من المناطق الحيوية للاتحاد السوفييتى •

ولقد احتفظ الشرق الأوسط بهذه الأهمية منذ قديم الزمان فكان دائما جسرا للعبور بين أوربا وآسيا وما ذلك الا لان هذه المنطقة حوت فى الماضى ولا تزال تحوى ثروات ضخمة تسترعى الانظار وتستهوى المغامرين وفى عصرنا الحاضر تدفقت من أحشاء هذه المنطقة ينابيع البترول عصب الحياة الحديثة ، وقد ينزل البترول عن عرشه غدا أو بعد غد ، ولكن الذى لاريب فيه أنه اليوم سيد لامنازع له وليس فى امكان أى انسان أن يقلل من أهمية البترول وما يفرضه من مخططات لرسم المستقبل بالنسبة الى آسيا وشعوب الشرق الاوسط نفسها .

وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط يشارك بقية مناطق الاستعمار الاوربى السابقة فى مشكلاتها الاستعمارية ، فانه يختلف عنها جميعا فى أن وضعه الجغرافى يجعل منه منطقة من أهم مناطق استراتيجية النقل فى العالم سواء فى النقل الجوى أو البرى أو البحرى وفى أن به ثلاثة ارباع احتياطى البترول فى العالم • ومن هنا كان الاندفاع الجنونى الى وضع المنطقة بأكملها تحت سلطان

الاحتكارات البترولية العالمية ، فاندفعت الدول الاوربية لوضع مناطق البترول فى الشرق الأوسط تحت سيطرتها فزجت برءوس أموال ضخمه فى هذا الميدان اما مباشرة أو بوساطة شركات تخضع فى الغالب لتوجيهها وتتمتع بحمايتها من اجل أن تتمكن هذه الشركات من مزاولة أعمالها فى أوسع نطاق من الحرية ، ولكى يصبح باستطاعتها خدمة الدوله التى تسندها وتحميها وكثيرا ماينشأ من ذلك تصادم بين مصالح هذه الشركات ـ ومن وراتها دولها ـ وبين مصالح الدولة التى فيها حقول البترول ، وكثيرا ماينشأ كذلك تصادم بين مصالح الشركات التى تنتمى الى دول مختلفة ، فيجر ذلك حتما الى تصادم بين مصالح هذه الدول ، وكثيرا ما يحسم النزاع بين هذه الشركات ودولها على حساب الدولة المنتجة التى يكون موقفها فى كثير من الاحيان سلبيا ، أو دفاعيا ضعيفا ، تجاه كل هذه التطورات . لذلك فهى تتلقى الآثار وليس باستطاعتها ان تعكس هذه الآثار وبناء على هذا فان صناعة البترول تكون قد نشأت بعد صراع مرير دار بين الشركات الكبيرة ودولها ، وقد انتهى باتفاق تلك الشركات على وضع البترول العربى تحت سيطرتها ، وتوجيه اقتصادياته توجيها يتفق مع مصالحها ومع مصالح الدول التى تنتمى اليها ، وقد ساعدها على ذلك الظروف الاقتصادية ، والسياسة السائدة فى الدول العربية .

ويشرح الدكتور محمد جواد تلك الظروف الاقتصادية التى مكنت الشركات الاجنبية من تثبيت أقدامها فى العالم العربى فيقول ان الصراع العنيف الذى دارت رحاه بين الشركات والدول الكبيرة من أجل البترول العربى تفسره عوامل متعددة يمكن جمعها بثلاث مجموعات فمن الجهة الاولى ، ان هذا الصراع قد بدأ فى بداية هذا القرن ، وذلك عندما بدأ البترول يحتل مكانة ممتازة فى الحياة الاقتصادية والسياسية للشعوب المتقدمة ، فدفعها ذلك الى التسابق فى البحث عن مصادر غزيرة للبترول تضمها تحت سيطرتها ، لكى تضمن تموينها بالبترول بصورة منتظمة ومستمرة .

ومن الجهة الثانية ـ ان هذا الصراع قد اشتد بمرور الزمن ، بسبب ازدياد أهمية البترول ، وازدياد تحقق الشركات وحكوماتها من أهمية الثروة البترولية فى البلاد العربية .

ومن الجهة الثالثة أن هذه البلاد العربية كانت ـ وما زالت الى حد كبير ـ تتميز بصفات اقتصادية وسياسية جعلت حاجتها الى البترول قليلة اذا قورنت بحاجة الدول الكبيرة اليه فلم يكن هناك مايدفعها الى الاهتمام بصناعته ، وحتى لو انها أرادت أن تهتم بهذه الصناعة فانه لم يكن بوسعها أن تقوم بانشائها وتنميتها ، وذلك ناشىء عن قلة الانتاج القومى بالدرجة الأولى وعن سوء توزيعه بين الطبقات المختلفة بالدرجة الثانية .

ولهذا فان تطور صناعة البترول فى البلاد العربية خضع خضوعا يكاد يكون مطلقا للمؤثرات الخارجية (اقتصاديا وسياسيا) وانعكست آثار هذا التطور على مرآة الحياة الاقتصادية (والسياسية) لهذه الدول العربية انعكاسا تاما ، وان كان بعض هذه الدول قد بدأ يحاول فى السنين الاخيرة توجيه هذه الآثار وجهة معينة ، الا انها فى محاولتها هذه قد تأثرت أيضا الى حد ملحوظ جدا بالمؤثرات الخارجية الآتية فى كثير من الأحيان عن طريق هذه الشركات نفسها وان الجهود الكبيرة التى بذلتها الشركات البترولية الكبرى من أجل السيطرة على البترول العربى سيطرة احتكارية ، يمكن تفسيرها بعوامل سياسية ترجع فى أصلها الى الأهمية الكبرى التى اكتسبها البترول فى الحياة الاقتصادية والسياسية للدول الحديثة ، وهذه الأهمية المتزايدة هى التى دفعت تلك الدول الى حث شركاتها على السعى باستمرار للبحث عن مصادر غزيرة للبترول ووضعها تحت سيطرتها وفى دائرة احتكارها وقد زاد من شدة هذا الميل الاحتكاري خوف تلك الدول من تعرض تموينها بالبترول للتهديد فى أوقات الأزمات السياسية والحروب والأزمات الاقتصادية .

والواقع أنه اذا استثنينا المنطقة المحايدة السعودية/الكويتية التى تقوم باستغلالها شركات صغيرة نسبيا فان الحقول المهمة فى البلاد العربية قد خضعت لسيطرة بضع شركات مالية (بقوتها المالية ، والسياسية ، وباتساع نطاق أعمالها فى مناطق مختلفة من العالم) والتى ارتبطت فيما بينها بسلسلة من الروابط المحكمة فى مجالى الانتاج والتسويق ، مكنتها من التحكم فى البترول العربى تحكما احتكاريا ، وفقا لما تقتضيه مصالحها ومصالح الدول التى

تنتمى اليها ، وان دعت الضرورة الى تضحية مصالح الدول العربية صاحبة البترول الذى يعتبر أهم مصدر من مصادرها القومية •

وقد جاءت هذه الاتفاقات الاحتكارية بين الشركات الكبرى عقب المنافسات الطويلة فيما بينها للسيطرة على الموارد البترولية العربية ، وكان الحل الوحيد الذى توصلت اليه هذه الشركات هو الاندماج فيما بينهـــا مؤلفة ما يمكن أن نسميه بكتلة بترول الاسترلينى وكتلة بترول الدولار ، والتى ان بدا أحيانا أنها تعيش فى المنطقة جنبا الى جنب فى سلام ، الا أن الحقيقة أن المنـــافسة الخفية ما تزال على أشدها فيما بين الكتلتين ، ومن وجهة نظر الدول العربية المنتجة فان صناعة البترول النامية فيها تثير مشكلات اقتصادية ، وسياسية على قدر كبير من الاهمية ، ومن خلال المصـــالح المتضاربة ، تزداد قصة الاحتكارات البترولية فى العالم العربى تعقيدا ، ولكن لمـاذا لا نبدأ القصة من أولها •

ان الروايات المخيفة عن التدافع للاستيلاء على البترول العربى لاتعدو الحقيقة كثيرا • فان من ينظر الى الخريطة البترولية فى الشرق الأوسط يرى شيئا عجيبا ، هو تغلغل الشركات البترولية فى أكثر من بلد من بلاد المنطقة باتفاقات غريبة ، فشركة الزيت العراقيــة وهى مؤسسة انجليزية ــ فرنســـــية أمريكية ــ هولندية • تقوم باستغلال البترول فى مناطق أخرى غير العراق ، وشركة البترول الانجليزية الايرانية تقوم باستغلال بترول الكويت مع شركة الخليج الامريكية ، فى حين أن الشركة التى تستغل زيت البحرين شركة كندية تخضع للاشراف الامريكى •

وقد بدأت قصة الاحتكارات البتروليــة فى العراق ، بداية كأشد ماتكون البدايات عنفا منذ أوائل القرن الحالى • واســـتمر الصراع بين الشركات حتى سنة ١٩٢٨ حين تمت تصفيته فى تلك السنة باتفاقية التزمت تلك الشركات بتطبيقها على بترول العراق وعلى بترول القسم الاسيوى من البـــلاد العربية ، وسميت هذه الاتفاقية « اتفاقية الخط الأحمر » وتنص الاتفاقية على أنه لا يجوز لاية شركة من الشركات المساهمة فى الشركة التركية أن تحصل بمفردها على امتياز ضمن منطقة حددت بالخط الأحمر وتشمل كل الاقاليم التى

كانت تعتبر داخلة ضمن حدودالامبراطورية العثمانية باستثناء مصر والكويت ، ولقد لعبت اتفاقية الخط الاحمر هذه دورا فى تأخير نهضة الشعوب العربية ، وبرغم انتهاء العمل بأحكامها منذ عام ١٩٤٨ فان أثرها مازال باقيا عظيم الجذور ، اذ أن أهداف هذه الاتفاقية قد تعدت مهمتها من مجرد ارساء قواعد فى المنطقة الى العمل الواضح على الحيلولة دون حدوث تطور صناعى سريع فى الدول العربية ، وما كان خليقا ان يترتب على هذا التطور من يقظة شاملة فى الواعى العربى تعجل بتحطيم الاستعمار السياسى والاقتصادى ، وليس ادل على ماهدفت اليه تلك الاتفاقية من انها تضمنت مادة تحرم اقامة معامل تكرير فى البلاد العربية الا بالقدر الكافى لسد حاجة السوق المحلية للبلد المنتج .

ولكن لنعد قليلا الى ماقبل عقد اتفاقية الخط الأحمر لنرى الاخطبوط الاحتكارى وهو يحاول ان يمتص الموارد البترولية فى العراق ، فقد سبق أن عرفنا أن الحكومة التركية منحت شركة سكة حديد بغداد حق البحث عن البترول فى مساحة ٢٠٠ كم على جانبى خطوطها ، ولكن البريطانيين كانوا يتحينون الفرصة للانقضاض . واشتد الصراع بين الانجليز والألمان ، وفى الوقت نفسه دخل ميدان الصراع منافس جديد هو أمريكا . ففى سنة ١٩٠٨ قام الادميرال جيستر بالسعى لدى السلطات العثمانية للحصول على امتيازات مختلفة للبحث عن البترول .. وكان جستر مدفوعا فى هذا السعى من قبل غرفة تجارة نيويورك ، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية . وثارت الحرب العالمية الاولى ، فتجمدت أعمال الألمان وتوقف الصراع مؤقتا ، وكان من نتيجة الحرب أيضا أن أبعدت المانيا عن مسرح البترول العربى ، ولكن ظهرت على المسرح قوى جديدة تنافس بريطانيا بعد انتهاء الحرب ، اذ ظهرت فرنسا على مسرح النزاع ، وعارضت بريطانيا فى رغبتها فى الاستئثار ببترول العراق مستندة الى اتفاقية (سايكس ــ بيكو) وكانت تضمن لها تموينها بصورة منتظمة ومستمرة ، وعجلت بريطانيا فى ترضيتها كى تتفرغ هى لمواجهة القوة الثانية التى تتحفز للوثوب فقد عقدت مع فرنسا اتفاقية جديدة لعطتها بموجبها ٢٥ ٪ من بترول العراق (وهى حصة المانيا فى الشركة التركية) ، ولم تكن

القوة الثانية هذه التي واجهت بريطانيا بعد الحرب الاولى الا الولايات المتحدة الامريكية التي عادت الى المسرح هذه المرة باندفاع شـــديد عندما رفضت بريطانيا سنة ١٩١٩ الترخيص للشركات الامريكية بالبحث عن البترول في العراق وفلسطين • وعلى أثر ذلك بدأت تلك الشركات تحرض الحكومة الامريكية للتدخل في الامر تدخلا حازما • واستندت الحكومة الامريكية في تدخلها الى سياسة الباب المفتوح فاجابتها بريطانيا بأن هذا المبدأ لايمكن أن تستفيد منه الولايات المتحدة فهي لم توقع على ميثاق عصبة الامم ولم تدخل فيها فلا يحق لها أن تشترك في تنمية اقتصاديات الدول الخاضعة للانتداب ، فردت عليها الولايات المتحدة بأن الحرب قد كسبتها قوى الحلفاء متعاونة ، ولهذا فأى منافع تترتب عليها يجب أن يتمتع بها مواطنو تلك القوى كلها ، واخيرا اضطرت بريطانيا الى التراجع تجاه الضغط الامريكي الشديد •

وفي سنة ١٩٢٢ تم الاتفاق بين الشركة الانجليزية ــ الايرانية وشركة نيو جرسي على فتح باب المفاوضات بين شركة البترول التركية والشركات الامريكية التي ترغب في المساهمة معها في استغلال بترول العراق • وبدأت المفاوضات في شهر يوليو سنة ١٩٢٢ بين المساهمين في الشركة التركية من جهة وبين سبع شركات أمريكية من جهة أخرى • وطالت المفاوضات واستغرقت ست ســـنوات وكان أحد جيولوجيي شركة نيوجرسي ، الذى كان ينقب في العراق في ذلك الوقت قد قدم تقريرا متفائلا جدا عن امكانيات البترول في العراق ، فشجع ذلك التقرير الشركات الامريكية وحفزهـا على الاسراع في حسم النزاع القائم والتوصل الى حل نهائي من أجل البــــدء في الاستغلال •

وفي عام ١٩٣٤ ، تمت تسوية كل أوجـــه النزاع ، ودخلت الشركات الامريكية مساهمة في بترول العراق بنسبة ٢٣٫٧٥٪ ولم تكن فرنسا وأمريكا القوتين المنافستين الوحيدتين في وجه بريطانيا المسيطرة على البترول العراقي ، وانما كانت هناك ايضا تركيا التي ارادت أن تقتطع الموصل من العراق ، وتضمها اليها بحجة أن الجيوش الانجليزية دخلت تلك المنطقة بعد اعلان الهدنة مع الدول العثمانية في نهاية الحرب العالمية الاولى •

وقد استخدمت الدول المختلفة سلاح البترول لكسب القضية، وقد أعلنت تركيا فى أثناء المفاوضات التى كانت جارية فى مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ بانها تعد بمنح كل التسهيلات الممكنه التى تتيح للعالم كله أن يستفيد من البترول المستخرج من الموصل وفى الوقت نفسه عرضت الحكومة التركية على الحكومة الانجليزية امتيـــازا لاستغلال البترول فى المنطقة • ولكن بريطانيا لم تكن تطمع فى مجرد امتياز من تركيا باستغلال بترول الموصل فأنكرت فى المؤتمر كون موقفها من القضية متأثرا بالبترول وقد حاولت الولايات المتحـــدة الامريكية أن تستفيد من الفرصة فقد تمكن ابن الادميرال جســـتر من أن يحصل من الحكومة التركية على امتياز لاستغلال البترول فى منطقة الموصل ، وقد قيل بأن الحكومة التركيـــة ارادت بذلك أن تضرب الحكومة البريطانيـــة بالحكومة الامريكية ، ولكن الحكومة الامريكية وجدت نفسها عاجزة عن مجاراة الدبلوماسية الانجليزية ـ الفرنسية فكفت عن المعارضة منتظرة نتيجة المفاوضات التى كانت قائمة آن ذاك بين شركاتها والشركة التركية •

وأخيرا سويت المشكلة بمعاهدة ثلاثية عقـــدت بين العراق وتركيا وبريطانيا على أســـاس قرار عصبـــة الامم فى الموضوع ، فاحتفظت العراق بالموصل واعطيت تركيا حصة فى ايرادات الحكومة العراقية تحدد بنسبة ١٠ ٪ تتقاضاها لمدة ٢٥ سنة وبهـذا يكون الأمر قد استتب للشركة التركية التى غيرت اسمها سنة ١٩٢٩ ، فصارت تدعى شركة النفط العراقية •

وبعد أن سويت المنافسات بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على البترول العراقى بدات الشركات الموقعة على اتفاقية الخط الاحمر سنة ١٩٢٨ فى بذل جهودها الجبارة فى تطبيق قواعد هذه الاتفاقية على العراق وعلى بقية البلاد العربية فى آسيا ، ولكن بفشل هذه الجهود الى حد كبير بدأ بعض هذه الشركات يحاول خرق هذه الاتفاقية وثار النزاع مرة أخرى بين الشركات الاحتكارية وطالت مدته حتى انتهى فى سنة ١٩٤٨ الى الغاء اتفاقية الخط الاحمر ولكن حلت محلها سلسلة من الاتفاقـات بين تلك الشركات اخضعت البترول العربى كله لسيطرتها المشتركة •

وما حدث فى العراق حدث مثله فى المملكة العربية السعودية فقد اشتد الصراع بين الشركة الامريكية وشركة الامتيازات المحدودة البريطانية للحصول على الامتيازات للبحث عن البترول فى الاراضى السعودية فساندت الحكومة البريطانية الشركة الاخيرة كما ساندت الحكومة الامريكية شركتها وكان الصراع عنيفا بين الجانبين حتى تغلب الجانب البريطانى فحصلت شركة الامتيازات المحدودة على امتياز للبحث عن البترول فى غربى المملكة العربية السعودية على طول الساحل فى منطقة عرضها مائة كيلومتر باستثناء المناطق المحيطة بالمدن المقدسة ٠

كما تمكنت هذه الشركة بمساعدة الحكومة البريطانية من الحصول على امتيازات للبحث عن البترول فى اليمن وعدن وحضرموت وعمان ومسقط ولبنان وسورية وفلسطين وشرق الاردن والذى حدث قبل ذلك فى سنة ١٩٣١ أنه وصل الحجاز بناء على طلب الحكومة السعودية مهندس أمريكى للبحث عن امكانيات حفر آبار مائية هناك ثم سمحت له الحكومة السعودية بالتجول عبر أراضى المملكة للبحث عن علامات البترول فيها ثم رجع الى امريكا يحمل تعليمات للبحث عن شركة تقوم بالكشف عن البترول بشرط ملائم وقد صادف المهندس بعض الصعوبات فى مهمته وأخيرا رجع الى جدة مصطحبا معه ممثلا عن شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا سنة ١٩٣٣ فأسرعت الشركة العراقية بارسال ممثل عنها الى جدة ولكنه وجد المفاوضات قد بلغت شوطا بعيدا ٠

وفى الوقت نفسه ذعرت الشركة الانجليزية الايرانية لكل ذلك فقد اعتبرت وجود الشركات الامريكية فى البحرين والمملكة السعودية تهديدا كبيرا لمصالحها فى ايران وفى الاسواق العالمية كما تخوفت بقية الشركات المساهمة فى الشركة العراقية لان دخول هذا المنافس الجديد الى هذه المنطقة الغزيرة قد يؤدى الى اضطراب الأثمان والأضرار بمنظمات التسويق التى تمتلكها وتديرها تلك الشركات فى أوربا والشرق ٠ ولهذا فقد حاولت كل من الشركة الانجليزية الايرانية والشركة الهولندية الملكية شل ، ونيوجرسى ، وسوكونى فاكوم بشتى الطرق ما بين ١٩٣٢ ، ١٩٣٩ الاتفاق مع الشركات

الامريكية فى البحرين والمملكة السعودية لتنظيم انتاج البترول أو تسويقه فى هاتين المنطقتين .

وفى ذلك الوقت كانت المفاوضات الدائرة بين شركة كاليفورنيا وشركة تكساس قد انتهت الى اتفاق الشركتين على شروط معينة سهلت على كاليفورنيا مشكلة تسويق البترول فى السعودية والبحرين وهذا قد يقلل كثيرا من امل المساهمين فى الشركة العراقية باقناع شركة ارامكو ببيع قسم من بترولها الخام اليهم ولكنهم مع ذلك استمروا فى المفاوضة معها حتى قيام الحرب العالمية الثانية فتوقفت المفاوضات وكان آخر مظهر للصراع حول بترول السعودية هو ماحدث فى سنة ١٩٤٥ عندما اتيحت للشركتين الامريكيتين المساهمتين فى الشركة العراقية فرصة المساهمة فى أرامكو لان هذه الاخيرة كانت بحاجة ماسة الى المال لتنفيذ مشروعاتها الجديدة واهمها مشروع التابلايين ، اصرت الشركتان على ذلك ووقفتا موقفا حازما فى اصرارهما وتقدمتا للمفاوضة مع الارامكو فاحتجت الحكومة الفرنسية على ذلك استنادا الى اتفاقية الخط الاحمر فرد عليها المساهمون الانجليز والامريكان بأن هذه الاتفاقية لم تعد نافذة المفعول فهى تعتبرملغاة بعد صدور القانون الانجليزى الخاص باموال الاعداء (وقد صدر فى اثناء الحرب) وهو ينطبق على فرنسا لانها تحالفت مع المحور .

ولكن المنافسة الحقيقية بين مصالح الشركات البترولية الاحتكارية فى السعودية أو غيرها لم تنته ولن تنتهى اذ انمصالح هذه الشركات على مستوى الوطن العربى بأكمله .

اما بالنسبة للكويت فان اتجاه الاحتكارات العالمية الى السيطرة على بترولها بدأ منذ وقت مبكر ففى سنة ١٩١٣ حصلت الحكومة البريطانية على تعهد من الشيخ مبارك حاكم الكويت بالا يمنح حق استغلال البترول فى اراضيه الا لمن تزكيه الحكومة البريطانية وفى اكتوبر من السنة نفسها بعث الشيخ مبارك الى المقيم السياسى فى الخليج العربى كتابا يرحب بايفاد من يبحث عن البترول ويقرر انه لن يمنح الامتياز فى هذا الشأن الى أى شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية .

وفى مايو سنة ١٩٢٤ وافق كل من سلطان نجد وشيخ الكويت معا على منح الوكالة العامة الشرقية المحدودة عقد امتياز البترول فى المنطقة المحايدة بين البلدين على انه اذا لم تف الوكالة بالتزاماتها بالنسبة للبدء فى عمليات الاستغلال فان الامتياز يخضع للالغاء والاسقاط . وفى الحقيقة أن هذه الموافقات التى منحها شيخ الكويت لبريطانيا ابتداء من سنة ١٨٩٩ انما تحرى بها الوصول الى الاغراض التى وافقت سياسة الحكومة البريطانية حين ذاك وهى ابعاد تركيا عن الكويت واتقاء مطامع روسيا فيها كما أحاطت بهـا ذات الظروف التى أحاطت بالاتفاق ومن ذلك كله نتبين أن هذه المزايا موقوتة بظروفها ، منحها الحاكم لبريطانيا بعامل الصداقة تقديرا منه لان من المصلحة دعم الروابط بين البلدين تأمينا له من أخطار بعض القوى الاخرى وأن هذه الموافقات لاتقيد حاكم الكويت ولاتلزمه وانه يملك منعها فى أى وقت مثلما ملك منحها من قبل .

وقد حدث فعلا ماهو متوقع فى هذه الحالة اذ ان بريطانيا بحصولها على هذه الموافقات أرادت الوقوف فى وجه كل من يريد البحث عن البترول فى الكويت حتى يخلص لها هذا المورد الهائل من البترول ففى سنة ١٩٣١ حاولت شركة الخليج الامريكية الحصول على تصريح بالبحث عن البترول فى الكويت فوقفت بينها وبين شيخ الكويت الحكومة البريطانية، فالتجأت الشركة الى وزارة الخارجية الامريكية تطلب عونها فاحتجت هذه الوزارة لدى وزارة المستعمرات البريطانية واقترحت فى الوقت نفسه حلا للمشكلة يتلخص فى قيام تعاون بين شركة بريطانية وهذه الشركة الامريكية لاستغلال بترول الكويت وعلى هذا الاساس بدأت المفاوضات بين الشركة الامريكية والشركة الانجليزية الايرانية وامتدت لثلاث سنوات توصلت فى نهايتها الى الاتفاق فى نهاية سنة ١٩٣٣ على أساس المناصفة وتكونت لهذا الغرض شركة فى شباط سنة ١٩٣٤ ووقع عقد الامتياز فى نهاية السنة فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٦ واحتفلت شركة بترول الكويت بتصدير أول شحنة من البترول الى الخارج فادار شيخ الكويت صنبور التفريغ فى أول حاملة للبترول تبحر من ميناء الكويت بحضور المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى والوكيل البريطانى ونائب القنصل الامريكى فى

البصرة وكبار الامريكيين والبريطانيين فى شركة الكويت ولاشك ان بريطانيا التى تنبهت الى أهمية الكويت منذ اواخر القرن الماضى اغتبطت اشد الاغتباط بالموارد البترولية الهائلة التى عثر عليها فى الكويت والتى كانت سياستها الاحتكارية هى السبب فى أن هذه الموارد قد اصبحت وقفا عليها وعلى شريكتها امريكا .

ويجرنا الحديث عن الاحتكارات البترولية فى الكويت الى الحديث عن أمارات الخليج العربى الاخرى وللخليج العربى قصة طويلة مع الاستعمار والاحتكار تبدأ من القرن التاسع عشر عندما استولى الانجليز على المراكز الرئيسية فى بلدان الشرق الأوسط لتأمين المواصلات بين اجزاء الامبراطورية البريطانية واستطاعوا ان يفرضوا حمايتهم على السلطان العثمانى بالحيلولة دون تقسيم تركته ، وحصلوا من الجناب العالى على كل مايساعدهم ليعملوا بحرية فى انحاء الامبراطورية فاقاموا علاقات ودية مع بعض القبائل التى لها تأثير على الطرق مثل قبيلة شمر التى تسيطر على أقصر طريق برى بين البحر المتوسط والخليج العربى ثم حاولوا أن يحصنوا وسائل الملاحة النهرية فى الفرات من أجل السيطرة على الخليج وعقدوا اتفاقات صداقة مع أمراء الخليج ومشايخه وحتى اليوم ماتزال تبدو فى اطراف الجزيرة العربية المعاقل التى احتفظت بها بريطانيا كمستعمرة عدن ومحمية لحج وحضرموت وسلطنة مسقط ومشيخة ابو ظبى وجزر البحرين وامارة قطر ولقد حرصت انجلترا على دخول هذه المناطق فى الماضى لتأمين طرق التجارة مع الهند ، وتحرص اليوم على البقاء فيها للتأثير على العالم العربى من الخلف والضغط عليه ولتستأثر بها وتستغل مافيها من ثروات بترولية .

واذا كانت الكويت والبحرين وقطر بلدانا قد انفتحت على الغرب اكثر من جاراتهـا الجبلية وزارها المنقبون واكتشفوا البترول فيها بكثرة وبين يوم وليلة غدا استثمارها هذا السائل الثمين اكبر مواردها فنقلها من البؤس والشقاء الى النبوغ والثروة فبهذه الطريقة استطاعت لندن ان توثق علاقاتها بأمراء هذه المنطقة محاولة اضعاف النخوة العربية التى تذكيها فى نفوسهم القومية العربية لتمويل المشروعات الاقتصادية العربية وخلق اتحاد عربى شامل .

وقـد استطاعت الدبلوماسية البريطانية ان تقيم حـدودا وهمية من الجبال والصحارى بين الامارات والمشيخات القائمـة على أطراف شبه الجزيرة العربية وذلك حتى تثبت اقدامهـا فى جميع انحاء المنطقة وحتى يمكنها عن طريق الاتفاقات التى تعقدها مع كل امارة على حدة ان تكون المتلكة الوحيدة لما تحويه هـذه المنطقة من ثروات وان اخطر مايخشاه الانجليز هو زوال سيطرتهم ونفوذهم على امارات الخليج والجنوب العربى لانها مصدر بترولهم وبترول حلفائهم فى اوربا الغربية وانها منطقة الاسترليني الهامة التى تغل منها بريطانيا نحو الف مليون جنيه سـنويا وان جميع الامارات فى الخليج والجنوب شدتها بريطانيـا بالتزامات غـير مباشرة تحرم عليها منح حـق البحث والتنقيب عن البترول أو استغلاله الا باذن سابق منهـا وأن المقيم السياسى البريطانى فى البحرين ووكلاءه فى امارات قطر والكويت وساحل عمان يتولون هذه المهمة .

ولعل خير مايعبر عن تشبث بريطانيـا بالبقاء فى منطقـة الخليج العربى هو ما قاله مستر ريموند أوشى فى كتابه « ملوك الرمال » ان هذه المنطقة شريان الحياة الرئيسى بالنسبة لنا وقد أكد اكتشـاف البترول و تقـدم الطيران هذه الحقيقة وسيظل الخليج العربى يسيطر على استراتيجيتنا الدولية سنين طـويلة والدولة التى تستولى على الخليج العـربى وعلى سـاحل عمان تستطيع ان تحكم جـزيرة العرب والعـراق وايران وافريقيـة وتستطيع أن تغلق قناة السويس وأن تقطع خطوط المواصـلات الجوية والبحرية الى الهند وافريقية واذا قامت فى الخليج الفارسى دولة معادية فانها تستطيع أن تدق المسمار الاخير فى نعش النفوذ البريطانى بجنوبى البحر المتوسط كله .

وقد احتـل الاستعمار البريطانى جزيرة ميسون عام ١٧٩٩ بحجة تموين جنوده ثم قفز على عدن وسائر جنوبى اليمن واتبع عدن لحكومة بومباى البريطانية فى البداية عام ١٨٣٩ ، ثم جعلها منتدبة رئيسـية تحت اشراف حكومة الهند عام ١٩٣٢ وحين ظهرت طلائع استقلال الهند فصلها عن حكومة الهند وأعلنتها مستعمرة تحت التاج البريطانى فى عام ١٩٣٧ .

وقد اتبع الاستعمار البريطانى فى منطقة الخليج العــربى سياسة التفتيت حتى يمكن ان يظل مسيطرا على المنطقة باكملها فبعد ان كانت حضرموت تشمل المنطقة الشرقية لعدن كلهاقسمها الاستعمار البريطانى اربعة اقسام وهذه الدول الاربع او الخمس لايزيد عدد سكانها جميعا عن ثلثمائة الف نسمــة ، ولكن هــذا الشذوذ فى التقسيم يبدو على اتمه فى المحميات الغربية التى يبلغ عدد سكانها مائة واربعين الفا .

ويتبع الاستعمار البريطانى أيضـــا سياسة اثارة الفتن بين الأمارات والقبائل ومثل ذلك ما فعلته بريطانيا بالتعاون مع سلطان مسقط الذى توغلت بريطانيا فى شئون سلطنته والزمتها فيما بين ١٧٩٨ و ١٩٢٩ بواحد وعشرين تعهدا واتفاقا تمنح الرعايا البريطانيين امتيازات ضخمة وتقدمهم على غيرهم فى المعاملات التجارية وتقرر لهم فى مسقط مقيمين ووكلاء وضباطا عدا القناصل .

ثم تغل ايدى السلطان عن التصرف فى اراضيه الا بموافقة بريطانيا وتمنح الانجليز امتياز صيد الاسفنج فى الخليج العربى واستغلال البترول والفحم وسائر المعادن . ولكن هذا السلطان يمثل الآن مصالح بريطانيا فى الخليج بدليل دخـوله الى امامــة عمـان فى ١٥ من ديسمبر سنــة ١٩٥٥ فى حراســـة موكب من المصفحات العســكرية البريطانية وكانت هــذه الخطة العدوانية الجريئـــة توطيدا لمركز الاستعمار البريطانى فى المنطقة وتشــبثا باستغلال البترول فى منطقة الفهود التى تسيطر عليهـا واحة البوريمى الواحة التى استولت عليها بريطانيا قبل ذلك بخمسين يوما فقط .

ويعلق مســـتر جيمس موريس المعلق الســياسى لصحيفة التايمز اللندنية على هذا الحادث مفسرا الاسباب التى ادت اليه بقوله :

« والحقيقة ان مستقبل حقول البترول فى الخليج الفارسى هو الذى يتحكم فى مصير بريطانيا فى المنطقة وقد اصبح القطاع الشمالى من حقول بترول الخليج داخلا فى نطاق الاسترلينى وكان من الضرورى الحيوى ان تدخل اى كشوف اخرى للبترول ضمن هذا النطاق .

فالبترول هو العامل الحقيقى وراء كل تصرفات بريطانيا فى المنطقة ولنا على ذلك دليل آخر مما ذكرته جريدة النيويوركتايمز فى مقال لها جاء فيه :

« ايا كان الذى يسيطر على هذه الموارد البترولية الجديدة فانه سيكون بذلك مسيطرا على الموارد الرئيسية للطاقة فى العالم الى حين أن تصبح الطاقة الذرية فى متناول الجميع » ولتحقيق ذلك كان البريطانيون مستمدين الى حد مناهضة الامريكيين فساندت هوايتهول السلطان سعيد بن تيمور ورجالهـــا البريطانيين بكل قوتها ، وقد كان البحث عن البترول فى المحميات الشرقية والغربية وظهوره فى حضرموت مما ادى الى كثير من اعتداءات البريطانيين فى المنطقة .

وكما ذكرنا من قبل فان بريطانيا قد فرضت سيطرتها حتى شملت الساحل الغربى للخليج كله عن طريق المعاهدات المنتزعة من مشايخ وامراء المنطقة فى القرن التاسع عشر والمعاهدات المنتزعة بينهم من جانب واحد ودون مقابل ، ولكن شتان مابين حظ هذه الامارات والمشيخات وحظ عدن الغربية التى حولتها بريطانيا الى مستعمرة للتاج البريطانى وارادت ان تجعلها قطعــة من انجلترا كأنها باقية فيها الى الابد . وعدن الآن أكبر مركز لتسويق البترول فى العالم حتى اصبحت تمـون الآن خمسمائة سـفينة شـهريا ومصفاتها من اضخم المصافى ومع ذلك يقول الكاتب البريطـانى رودريك ادوين « ان عدن لاتزال عربية فى أساسها وأن المجتمعين الاوربى والعربى يعيشان منفصلين فى امارات الخليج المختلفة » . وسار الاحتكار البترولى جنبا الى جنب مع الاستعمار البريطانى بل ان رغبة بريطانيا العارمة فى احتكار الموارد البترولية الهائلة التى يتمتع بها الخليج هى التى دفعتهـــا وتدفعها الى التشبث باستعمار المنطقة كما سبق ان اوضحنا ويتضح هـذا الاحتـكار البترولى مما حـدث فى امـارة البحرين فبعد ان ثبتت الشركة الامريكية ستاندارد أويل أوفكاليفورنيا اقدامها فى شرقى المملكة السعودية والبحرين حاولت الحصـول على امتيازات فى قطـر وساحل الصلح ولكن الحكومة البريطانية لم تسمح لها بالتفاوض مع شيوخ هذه المنطقة (التى تخضعها بريطانيا لسيطرتها) تاركة

المجال لشركة الامتيازات المحدودة التى حصلت فعلا على امتيازات فيه وكانت الشركة قبل ذلك قد اشترت امتياز البحث عن البترول فى البحرين سنة ١٩٢٨ ، عندما بدأت تفاوض حكومة البحرين لتحديد شروط الامتياز وعارضتها الحكومة البريطانية لانها لم تنظر بعين الارتياح الى قيام شركة امريكية بتثبيت قدم لهنا فى جزيرة البحرين وقد تمكنت الشركة من تذليل هذه العقبة بمعونة استمدتها من وزارة الخارجية الامريكية .

وبعد مفاوضات مع وزارة المستعمرات البريطانية دامت سنة واحدة توصل الى حل وسط خلاصته أن تقوم الشركة الامريكية بتأسيس شركة كندية تقوم باستغلال الامتياز وتأسست الشركة واطلق عليها اسم (شركة بترول البحرين بابكو) وقد تضمن الامتياز شروطا تضمن لبريطانيا نوعا من الرقابة على اعمال الشركة من ذلك مثلا : تعيين بعض كبار موظفى الشركة من الانجليز وان تكون اغلبية المستخدمين من الرعايا البريطانيين ، وعندما بدأت بالاستغلال فعلا اضطربت الشركة الانجليزية الايرانية وحاولت الحصول على امتيازات فى الاراضى التى لم يشملها امتياز الشركة الامريكية . فعرضت الامر على أعضاء الشركة العراقية فعارضه الاعضاء الامريكان معارضة شديدة ولم تؤد المفاوضات التى قامت بينهم الى نتيجة حاسمة حتى سنة ١٩٤٠ عندما تمكنت الشركة الامريكية من الحصـــول على تعديل للامتيــاز الأول فامتد الى جميع أراضى البحرين ومن هذا المثل يتضح لنا الاخطبوط الاحتكارى من شركات البترول المتنافسة على الثروة البترولية العربية سواء كانت تلك الشركات بريطانية أو امريكية أو كندية على أن للمطامع الأجنبية فى منطقة الخليج العربى عامة وامارة البحرين بصفة خاصة رواية أخرى بطلتها هـــذه المرة ايران وليست بريطانيا ، وتمثل المطامع السياسية الغالبة فى الساحل الغربى للخليج العربى بعض مشكلات هذه المنطقة التى يستغلها الاســتعمار البريطانى وتعتمد عليها المطامع الاجنبية الاخـرى فى توطيـــد مراكزها وسيطرتها غير المشروعة .

وقــد ظهرت هذه المطامع بظهور البترول الغـزير وتزايد الاهمية الحربية والمدنية لهذه المناطق وتبدو المطامع الفارسية فى

الخليج العـربى بالوان مختلفة أولهـا التمسك بتسمية الخليج الفارسى وواضح أن هذا المنطق متهافت من اساسه . وقد سماه الباحث الغربى رودريك ادوين الخليج العربى وتحدث طويلا عن غرابة تسميته بالفارسى واكد ان من المستحيل ان يفكر قادم من الكويت او قطر او البحرين فى معان غير عربية وقرر انه بعد أن زار هذه البلاد يتعذر عليه أن يسمى هذا الخليج الفارسى مثلما تسميه المصورات الجغرافية الاجنبية وان هذه التسمية تغضب العرب من اهل الخليج اشد الغضب كما ينكرها الواقع والانصاف .

وان عروبة هذا الخليج فوق مستوى الشك اذ يبلغ طول ساحله العربى نحـو الضعف من طول سـاحله الفارسى ويسكن العرب فضـلا عن ساحله الغربى سـاحله الشرقى ايضـا حيث يشتغلون بالصيد والتجارة فى حين رحل اكثر الفرس الى الداخل ويقول الكاتب الفرنسى جان جاك بيرى عن بلدان هذا الخليج ان هذه الاقاليم كانت ولا تزال عربية خالصة واول ما بدت المطامع الايرانية فى البحرين كانت فى سنة ١٩١٤ حين تعهد شيخ البحرين للوكيل السياسى البريطانى فى البحرين بألا يتصرف فى استغلال البترول باراضى الامارة الا بمشورة الوكيل السياسى البريطانى وموافقة بريطانيا فحينئذ احتجت ايران على هذا التعهد .

وفى عام ١٩٢٧ احتجت الحكومة الايرانية لدى عصبة الأمم على المعاهدة السعودية البريطانية ذاهبة الى أنه لا يصح الدخول مع شيخ البحرين فى معاهدة ، ومعترضة على ما تضمنته المعاهدة من أن البحرين امارة عربية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات

وفى عام ١٩٢٨ قدمت الحكومة الايرانية مذكرات الى عصبة الامم ذهبت فيها الى القول بأن كل معاهدة تعقد مع البحرين غير شرعية وان البحرين تعد تاريخيا جزءا من ايران وهذا الادعـــاء فى البحرين قد اثارته حكومة قوام السلطنة فى عام ١٩٤٦ ، كما اثارته من بعدها حـكومة مصدق وحـكومة الجنرال زاهدى ثم الحكومة الحالية .

وفى عام ١٩٤٩ وفى حلبة الصراع السياسى البترولى على الخليج تقدمت حكومة ايران الى المرحلة الشاذة حين استصدرت

من البرلمان قرارا بعزمها العمل على ممارسة أعمال السيادة على البحرين ، كما احتجت لدى اتحاد البريد الدولي والمؤتمر الاقتصادي الاسيوي بكراتشي على قبول البحرين عضوا فيهما .

وانتهى المطاف بالحكومة الايرانية الى أن تعلن في عام ١٩٥٨ ضم البحرين الى اراضيها باسم الاقليم الرابع عشر من الاقاليم الفارسية وهذا الاعلان لم يغير من حقائق الاوضاع القائمة في البحرين منذ قرون ولكنه ترك مزيدا من شعور الاسى والاسف في نفوس عرب البحرين وسائر ابناء العروبة في كل مكان .

ويعلل جان جاك بيري هذا التصرف من ايران قائلا : « ان ايران رأت عاصفة العروبة تجتاح اقطار العرب وحاولت ان تسبق الحوادث فاعلنت ضمها جزر البحرين الى ممتلكاتها خوفا من أن يطالب العرب ولا سيما العراق بالمحمية وغيرها من المناطق العربية الداخلة تحت حكم الشـــاه . ولكن عمل ايران بالنسبة للبحرين بقي شكليا لا قيمة له ولم يتعد حدود ايران » ويقول الكاتب البريطاني ستانلي بريدل ان حسد جيران البحرين لا يتصرف الى اى الاعتبارات بل الى البترول .

فالخليج يضم اضخم احتياطي للبترول معروف في العالم ، ويرغم ان آبار البحرين لا تنتج غير مليون ونصف مليون في العام فان الجزيرة قد اصبحت مركزا ضخما لتكرير بترول العربية السعودية والكميات التي تصلها سنويا عن طريق انابيب تحت المياه تبلغ ١٠ ملايين طن .

وقد اهتمت جامعة الدول العربية بهـذا الموضـــوع منذ سنة ١٩٤٥ اذ عرض على اللجنـــة السياسية في اجتماعها في ٢٩ من نوفمبر الى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ موضوع دعوى ايران ان البحرين جزء من اراضـــيها وأن هبوط الطـائرات في مطار البحرين لا يجوز الا باذن سابق من ايران وارسالها مذكرة بذلك الى بعض البعثات الدبلوماسية العـربية بطهران وقدمت اللجنة السياسية الى مجلس الجامعة العربية توصـــية في هذا الشأن تضمنت مشروع رد على المذكرة الايرانية يؤكد ان البحرين بلد عربي لا تربطـــه بايران علاقة تبعية من اى نوع من الانواع فاقر

مجلس الجامعة التوصية فى صباح يوم ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ . وقد نتج عن هذه المطامع الفارسية فى الخليج العربى ازدياد الهجرة الفارسية الى امارات ساحل الخليج والجنوب والجهود الايرانية المناوئة للاتجاهات القومية العربية السائدة فى الكويت وقطر والبحرين محاولة التدخل فى شئون امارات ساحل عمان السبع باسم اقامة المدارس والمستشفيات وما اليها كما نتج عنه خلاف ايران مع العراق حول شط العرب وادعاءاتها فى هذه المنطقة العراقية التى لا تستند الى سند شرعى او مبدأ قانونى . ولم يقف الامر بالنسبة للخليج العربى عند التسلط البريطانى والمطامع الفارسية ، بل ان حلف بغداد الاستعمارى وضع فى اعتباره هو الاخر ما للخليج من اهمية ففى اعقاب تاليف حلف بغداد فى عام ١٩٥٥ قام نورى السعيد رئيس الحكومة العراقية واداة الحلف مع المسئولين السياسيين والقانونيين والاقتصاديين بوزارة الخارجية البريطانية ، بنشاط فى منطقة الخليج العربى وقام رئيس الجمهورية التركية حين ذاك جلال بايار ومعه عدنان مندريس رئيس الحكومة وسفير باكستان لدى تركيا بزيارة البحرين سنة ١٩٥٥ لبحث ما سموه اهمية الخليج العربى لحلف بغداد .

وبعد فقد عرضنا لما جره تهافت الاحتكارات العالمية على بترول الخليج العربى من الإستعمار والسيطرة والاستغلال على هذا الخليج ومن المطامع الأجنبية من كل جانب ولكن الخليج برغم ذلك سيبقى عربيا ، واما بتروله فهو عربى برغم كل شىء وبرغم السيطرة الاحتكارية المفروضة عليه حتى الآن .

اما فى الجمهورية العربية المتحدة فان الشركات الاجنبية وان كانت قد اندفعت الى البحث والتنقيب كما حدث فى البلاد العربية الاخرى الا ان التنبه المبكر من جانب الحكومة الى خطر هذه الاحتكارات قد ادى الى احجام اغلب هذه الشركات عن المضى فى اعمالها البترولية فى مصر وقد بدأ هذا الموقف الايجابى من الحكومة المصرية فى القوانين المتتالية التى اصدرتها واللائحة التى اصدرتها مصلحة المناجم سنة ١٩٣٧ وتنص على ان تمنح رخص البحث عن مساحة مائة كيلو متر مربع لمدة سنة وتجدد سنة إخرى والغرض من ذلك الاختبار الاجمالى للمجال الصالح

للعمل وان تمنح رخص الحفر عن منطقة مساحتها اربعة كيلو مترات مربعة مقابل رسم قدره ٢٥ جنيها فى السنتين الاولى والثانية ومائة جنيه فى السنة الثالثة على أن يشترط ان يكون ٩٠٪ من العمال المصريين و ٥٠٪ من الاداريين والفنيين المصريين. اما رخص الاستخراج فانها تمنح بعد نجاح عملية استنباط البترول ولمدة ثلاثين عاما قابلة للتجديد لمدة ١٥ عاما على ان تحدد منطقة الاستغلال بالضبط . ولصاحب الامتياز حق استخراج البترول ونقله وتكريره مقابل رسم ٢٫٥٠ جنيه عن مساحة ٥٫٠ فدان » واتاوة ١٤٪ عن البترول الخارج اما نقدا او عينا . وهذه اللائحة التى أخذناها مثلا على تنبه الحكومة المصرية الى خطر الاحتكارات تفترق الى حد كبير عن الاتفاقات الطويلة الامد المعقودة فى بلدان عربية أخرى ولا شك أن هذا الاحتكار البترولى قد أختفى الآن من اراضى الجمهورية العربية المتحدة وحل محله القطاع العام الذى يشرف على اغلب عمليات البحث والتنقيب والاستخراج والتكرير والتوزيع وهو ايضا الذى سيشرف على تصدير البترول عند ازدياد كميات الانتاج بما يفوق حاجات الاستهلاك المحلى وذلك بناء على ما يتوقعه المشرفون على صناعة البترول فى الجمهورية العربية المتحدة فى السنوات القليلة القادمة .

وفيما يختص بالاحتكارات البترولية فى ليبيا فقد عرفنا فيما سبق أنه على الرغم من ان ليبيا لم تدخل ضمن الدول العربية المصدرة لبترول الا أن ما ينتظر ليبيا من مستقبل بترولى وما يقدر لها من احتياطى ـ دفع الشركات الاجنبية الى التهافت على الحصول على عقود امتياز من الحكومة الليبية حتى وصل عدد هذه العقود الى ٨٢ عقدا .

وبالنسبة للجزائر فان المصالح الاحتكارية والاستعمارية قد مثلتها فرنسا أصدق تمثيل . ففرنسا التى تعتمد فى الحصول على احتياجاتها البترولية على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق قد اهتمت ابلغ الاهتمام بالسيطرة على بترول الجزائر التى كانت تستعمرها حتى وقت قريب وذلك حتى يمكنها من أن توفر احتياجاتها البترولية بدون أن يكلفها ذلك المزيد من العملات الصعبة التى تفتقر اليها وأيضا حتى يمكنها

ان تصـــدر الباقى الى دول السوق الاوربية المشتركة وقد بدات عمليات البحث عن البترول فى الصـــحراء الكبرى سـنة ١٩٤١ وانشىء لذلك فى عام ١٩٤٥ مكتب البحـوث البترولية الذى كان هدفه اكتشـاف منابع الثروة الطبيعية فى الاراضى الفرنســية وممتلكاتها فيما وراء البحار . وفى سـنة ١٩٤٥ تكونت الشركة القومية للبحث عن بترول الجزائر ثم انشئت الشركة الفرنسية للبترول فى الجزائر وراس مالها كله تقريبا ملك للحكومة الفرنسية وفى سنة ١٩٥٦ اكتشف حقل البترول الهائل فى حاسى مسعود وظهرت اهمية المنبع الهائل للغاز فى حاسى مسعود ايضا واكتشف حقل زارزتين سـنة ١٩٥٨ والذى يعتبر ثانى حقول البترول فى الجزائر بعد حقل حاسى مســعود من حيث كمية البترول التى يحتويها ، وقد اقتصر فى بداية اكتشاف البترول فى الصـــحراء الجزائرية على استثمارات الحكومة الفرنسية ، ولكن الظروف اجبرت الحكومة الفرنسية على الاستعانة برءوس الأموال الخاصة الفرنسية ثم اوجبت عليها بعد ذلك ان تشرك راس المال الاجنبى جنبـا الى جنب مع استثماراتها فى هذه المشروعات ويمكن ان نتحقق من ذلك اذا قسمنا الاموال المستثمرة فى بترول الجزائر كما هو واضح من الجدول التالى :

٩ر٣ ٪	راس مال تساهم به الحكومة الفرنسية .
٢٨ر٨ ٪	راس مال خاص فرنسى .
٨ر٦ ٪	راس مال خاص أجنبى .
٥٣ر٣ ٪	قروض .

وقد تغير موقف فرنسا من الشركات الأجنبية اذ انها كانت فى خوف من تلك الشركات الاحتكارية الكبرى حينما شعرت بان انظار العالم تتجه نحو بترول الجـــزائر وخاصة حينما ظهرت افضليته على بترول الشرق الاوســط من حيث قربه الى مراكز التوزيع الرئيسية له فى أسواق غربى القارة الأوربية الامر الذى جعل فرنسا تخشى من احتمال قيام الشركات البترولية الكبرى وخاصة الامريكية بمساندة الحركة الوطنية الجزائرية حتى يمكن ان ترث المصالح الفرنســية فى الجزائر وهذا ما دعاها الى فتح الباب على مصراعيه لرءوس الاموال الاجنبيــة لتمويل عمليــات

البحث والتنقيب والاستغلال بل وقد راعت التنويع فى هذه الشركات فاشركت الشركات الهولندية والايطالية والانجليزية والالمانية الى جانب الشركات الامريكية وغيرها وذلك حتى تتفادى من المنافسة القوية من احدى الدول اذا كانت تتبعها كل الشركات العاملة فى الجزائر وفى سنة ١٩٦٠ بلغ عدد الشركات الأجنبية غير الفرنسية التى تستغل البترول فى الجزائر ٣٠ شركة واصبح ٢٢٪ من الحقول ورءوس الاموال الموظفة و ٧٪ من الاحتياطى المكتشف تحت رقابة راس المال الاجنبى وفى النصف الاول من عام ١٩٦٠ ايضا منحت الحكومة الفرنسية ١٠ تراخيص جديدة للتنقيب فى الصحراء تتضمن مساحة قدرها ٦٠ر٤٧٠ كم٢ وتتطلب فى مجموعها استثمارا لما لا يقل عن « ٣٠ر٤ مليون دولار» ومن الحاصلين على هذه التراخيص شركة كاليفورنيا للزيت الآسيوى وشركة تكساكو للبترول فيما وراء البحار اذ حصلت كل منها على حصة قدرها ٢٠٪ وقد أدركت الشركات العاملة فى الجزائر ان أسواق أوربا هى المنفذ الوحيد لتصريف انتاج الجزائر وأحسن اسواقها ألمانيا الغربية خاصة لأنها من الدول القليلة التى لا تملك شركات البترول الكبرى سوى جانب محدود من شركات التوزيع فيها وكذلك ايطاليا حيث ان طابعها الاستهلاكى يجعلها من أحسن أسواق هذا البترول .

ومن بين الحيل التى ابتدعتها فرنسا ايضا لاحكام سيطرتها على البترول الجزائرى ما أسمته بالكونسرتيوم ، والكونسرتيوم بمعناه العام هو أن عدة شركات تتضافر على مشروع ضخم لا تستطيع احداها أن تنفرد به (كما هو الحال فى ايران) .

الا أن فرنسا تقصد بالكونسرتيوم اشراك الحكومات (وهى مجموعة الدول الفرنسية المجاورة لحدود الجزائر) فى هذه المشروعات وفتحت الباب بالفعل لأن تدعى بعض هذه الدول أحقيتها فى جزء من بترول الصحراء الكبرى الا أن الموقف الصلب الذى وقفه المجاهدون الجزائريون وحكومة الجزائر المؤقتة كان هو الرد الصائب على كل هذه المحاولات التى لجأت اليها فرنسا لفرض سيطرتها واحتكارها على الثروة الجزائرية الى الأبد وقد حملت لنا الايام القليلة الماضية كثيرا من الانتصارات العربية الجزائرية والأمل كبير فى أن يتحرر البترول الجزائرى وبالمثل

البترول العربى فى كل الدول العربية المنتجة من كل سيطرة واستغلال لتقوم الايدى العربية بادارته وتصنيعه .

تلك كانت قصة الاحتكارات البترولية فى العالم العربى . ولعل من الأوفق أن نخصص جزءا صغيرا من هذا البحث لنتحدث فيه عن موقف كل من الدول الاجنبية التى أثرت فى انتاج البترول العربى وتؤثر فيما ينتظره من مستقبل ونعنى بتلك الدول الولايات المتحدة الامريكية ودول غربى أوروبا والاتحاد السوفييتى .

موقف الولايات المتحدة الامريكية

لم تتأخر الولايات المتحدة كثيرا عن الدخول الى ميدان المنافسة الاحتكارية على البترول العربى وعلى الرغم من ضخامة الانتاج البترولى فى امريكا حتى لقد كان من المتوقع أن يبلغ الانتاج الكلى لسنة ١٩٦١ – ٣٤٩ مليون طن مقابل ٣٤٦ مليون طن عام ١٩٦٠ الا ان هذه الزيادة يقابلها ارتفاع فى الاستهلاك ومن ثم فان من المتوقع أن تزداد الولايات المتحدة فى الواردات برغم القيود الحكومية فيبلغ معدل الواردات حوالى ١ر٨٦٠ر٠٠٠ برميل يوميا من الخام والمنتجات فكأن حاجات امريكا الاستهلاكية تتفوق بكثير على منتجاتها هذا بالاضافة الى اغراءات البترول العربى مثل وفرة الاحتياطى وانخفاض تكاليف الانتاج مما جعلها تسعى للحصول على احتكارات بترولية تنافس بها الاحتكارات البريطانية الموجودة فى الشرق العربى .

ففى سنة ١٨٣٣ عقدت الولايات المتحدة اتفاقية مودة وتجارة مع سلطان مسقط تمنح حق المرور والاقامة لرعايا الولايات المتحدة فى مسقط وتبيح ارسال الممثلين الامريكيين التجاريين الى هذه البلاد وكذلك احدثت الولايات المتحدة الوانا من الاتصال مع بلاد اخرى فى الخليج وجنوبى الجزيرة ولكن بريطانيا هى التى ظلت تسير فى الواقع الخطط الامريكية فى هذه

الاقاليم العربية ، وتمكنت الشركات البترولية الامريكية فى ظل سياسة الباب المفتوح أن تحصل على امتيازات بترولية خالصة لها وأن تشارك الشركات العالمية المستغلة . ولكن القاعدة التى كانت سـائدة فى ذلك الحين كانت تحتم أن تتكون الشركات وتبدأ فى مباشرة اعمالها وتتولى المملكة المتحدة حمايتها ولا تتولى الولايات المتحدة ذلك ، ولكن النفوذ البريطانى والامريكى ام يستمر بينهما عهد الوئام على طول الخط فكثيرا ما تصارع النفوذان ولو تصارعا خفيا .

ففى سنة ١٩٢٨ اخذ الأمريكيون يجوســون خلال المملكة العربية السعودية وخاصة فى منطقة الاحساء بحثا عن البترول نتيجة لتناقص الاحتياطى الأمريكى ومضيا فى سياسة الولايات المتحدة منذ ذلك الحين للسيطرة على آبار جديدة للبترول خارج حدودها وهنا ظهر التنافس الامريكى والبريطانى وليس أدل على اهمية بترول الشرق الاوسط بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية من أن ناقلات البترول التابعة لمصلحة النقل البحرى تقوم بزيارة الخليج العربى بمعدل ١٥ مرة فى الشهر لشحن حوالى ٣٠٠ الف طن من منتجات البترول ونقلها الى المنشئات الامريكية العسكرية فى الشرق الاوسط ولعل السر فى تزايد هذا الاهتمـام الامريكى بالشرق الاوسط هو أن الامريكيين رأوا أن الامبراطورية البريطانية تحتضر سواء فى هذه المنطقة أو فى المناطق الاخرى ولذلك قرروا انهاء عصر السلطان البريطانى وضرورة أن يستبدل به سـلطان أمريكى وهدفهم الاول هو أن يتخذوا من العـالم العربى والشرق الاوسط عامة مراكز وثوب على الاتحاد السوفييتى أو دفاع ضده وتتصل خطط الامريكيين العسكرية بقناة السويس وبحر العـرب والمحيط الهندى وهذه الخطط تولى الخليج العربى وبتروله اهميـة متزايدة حتى انهـا ادخلته عنصرا من عناصر الصراع الدولى بين الدولتين وأن التفريط فى اى من هذه المراكز الاساسية فى رايهم خطر لايمكن احتماله وفيما يختص بهـذه النقطة بالذات يقول تقرير مجلس الشـيوخ الامريـكى بناء على بحوث قدمها اليه مستر « هيرويتز » طالما أن الاتحـاد السوفييتى ليس له وجود مادى فى الشرق الاوسط فان تركيا وبلدان الجزيرة العربية لا تثير اى قلق جدى لدى الغرب ولكن الانهيار الذى أصـاب النظام

الاستعمارى البريطانى يتفاقم الى حد شديد الحرج والخطورة اكثر مما يبدو ، ولم تكن محاولة امريكا الكبرى بعد فشل العدوان الثلاثى على العـــرب وهى مبدا ايزنهاور الذى اقره الكونجرس الامريكى يوم ٧ من مارس ســـنة ١٩٥٧ باســـم كفالة الامن والاستقرار فى الشرق الاوسط ودعم السلام العالمى لم تكن هذه المحاولة الا خطوة جـــديدة من جانب امريكا لتحل محل النفوذ البريطانى المنهار فى المنطقة .

ويتحدث ديكســـون عن المصالح البريطانية والامريكية فى المنطقة فيقول « وكثرة المصالح الاجنبية فى المنطقة هى مصالح بريطانية ومع ذلك فهناك دول اخرى تعنى بالشـــئون العربية وينطبق ذلك جليا على الولايات المتحدة الامريكية » .

فمنذ قيام شركة البترول العـــربية الامريكية فى الظهران بدات امريكا تهتم بتوطيد نفوذها السياسى فى جزيرة العرب كما أن السفن الحربية الامريكية تزور بانتظام الخليج العربى ويتنافس الامريكيون مع اصدقائهم البريطانيين تنافسا وديا ولكن يبدو ان هذا التنافس الودى ليس له وجود الا فى خيال الكاتب البريطانى فلا شك ان مصالح الدولتين المتطلعتين الى السيطرة والاحتكار يتعارض بعضها مع بعض وعلى اية حال فان هذا التنافس سواء كان تنافســـا وديا او غير ودى لم يكن الا على حساب العرب وعلى حساب ثرواتهم ومقدراتهم .

وتنفرد الولايات المتحدة الامريكية الآن بملكية امتياز النفط فى العربية السعودية والبحرين وتشاركها بريطانيا فى ملكية امتياز نفط الكويت وتأتى امريكا أولى البلاد المستغلة وتليها بريطانيا ثم فرنسا وهولندا .

وتغل الشركات الامريكية ما لا يقل عن مائتى مليون جنيه استرلينى سنويا حسب حصيلة المناصفة وحدها وتغل الشركات البريطانية نصـــف هذا المبلغ اما الشركات الهولندية والفرنسية فتغل نحو ٢٠ مليون جنيه سنويا . هذا وتؤمن رءوس الاموال الامريكية بما يقرب من ٦٠٪ من انتاج الشرق الاوســـط ورءوس الاموال الانجليزية ــ الهولندية ٣٥٪ والفرنسية ٥٪ .

موقف دول غربى أوروبا

لا شك أنه من الصعوبة بمكان أن نضع حدا فاصلا بين موقف دول غربى أوربا وموقف الولايات المتحدة الذى عرضنا له فيما سبق اذ أن المصالح الاحتكارية لكل من الفريقين متشابكة الى حد التعقيد وكثيرا ما تختلف ولكنها تتلاقى عند نقطة واحدة هى استغلال البترول العربى على أوسع نطاق والسيطرة عليه بما يكفل التقدم الاقتصادى لاوربا وامريكا على حساب الدول العربية وبما يكفل لها أيضا الاستمرار فى سياسة التسلط على مقدرات الشعوب الصغيرة ، وان نظرة يسيرة الى الاقتصاد الاوربى واعتماده على استغلال البترول العربى لتفسر لنا كل المواقف التى تقوم بها دول غربى اوربا لتعويق التطور الحتمى للشعوب العربية .

فقد اظهرت دول اوربا خارج دائرة الكتلة السوفيتية اتجاهين فى الوقت نفسه ، أحدهما : ازدياد مطرد فى الاستهلاك البترولى ، والثانى : ازدياد مطرد فى الاعتماد على الشرق الاوسط كمصدر اساسى للبترول ، ويقوم بترول الشرق الاوسط بدور حيوى فى اقتصاديات عهد السلام وفى الاحتياجات العسكرية للدول الكبرى الغربية اذ يمدها كما كان الحال عام ١٩٥٦ بأكثر من ٨٠٪ مما يحتاج اليه غربى اوربا من البترول .

واذا عدنا الى الوراء قليلا لتتبع تطور الاستهلاك البترولى فى أوربا فاننا نجد أنه بلغ قبل الحرب (عام ١٩٣٨) ٢٧ مليون طن فى السنة وبعد الحرب مباشرة (عام ١٩٤٧) ارتفع الى ٣٧ مليون طن فى السنة ومن ذلك الوقت اخذ السوق يزداد بمعدل ١٣٪ فى السنة حتى بلغ مائة مليون طن فى عام ١٩٥٥ وفى ١٩٥٦ استهلكت أوربا ١١٥ مليون طن وزيادة الاستهلاك بمعدل ١٣٪ نسبة غير عادية اذا علم ان معدل زيادة الاستهلاك فى الولايات المتحدة تبلغ ٦٪ وفى بقية العالم ١١٪ ويعلل ذلك

بالنشـــاط الاقتصادي الذى شاع فى أوربا بعد تطبيق مشروع مارشال .

وفى عام ١٩٥٥ بالذات بلغ اجمالى واردات اوربا من البترول ١١٣ مليون طن منها ٢١ مليون طن من نصـف الكرة الغربى . ٦٠ مليون طن من الشرق الأوسط وهـكذا قدم الشرق الأوسط ٨٠٪ من واردات أوربا من البترول .

وتقدر الكميات التى تستوردها سوق أوربا الغربية وحدها بما يقـرب من نصـف انتـاج الشرق الاوســط كما يتضح من الجدول التالى بملايين البراميل :

	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٩
اجمالى انتاج الشرق الأوسط	١٢٦٣	١٥٧٧	١٦٧١
استهلاك الشرق الأوسط	١٣٩	١٦٨	١٨٤
صادرات الى الولايات المتحدة	١٠٣	١٢٣	١٣٤
صادرات الى أوربا الغربية	٦٥١	٨١٠	٩١٥
صادرات الى جهات اخرى	٣٧٠	٤٧٦	٤٣٨

ولا شك ان الأزمات السياسية والحروب قد اعطت دروسا حية فى مدى اهمية البترول فى الشرق الأوسط لها حتى ليعتبر شريان الحياة بالنسبة لها فخلال الحربين العالميتين برزت اهمية بترول الشرق الاوســـط وغزارته وتعدد مســـتثمروه فاحتكر البريطانيون بترول ايران واسـتعانوا برءوس الأموال الامريكية والفرنسية والهولندية لاستثمار بترول العراق الذى تدفق على شـــواطىء المتوسط فى طرابلس وحيفا بوساطة الانابيب أما على شواطى الخليج العربى فقد تنازل البريطانيون للامريكيين عن قسم من بترول الكويت والبحرين وعن بترول الســـعودية الذى لم يحسنوا تقدير كمياته وقد حاول الالمان قبل الحرب العالمية الاولى مزاحمة الانجليز فى السيطرة على الشرق الاوسط وبدءوا بوضع مشروع الخط الحديدى الذى يربط بين برلين وبغداد مارا ببلغراد والآستانة وحلب والموصل ولكن الحرب الأولى داهمتهم

ولما انتهى الخطر بعد الحرب فقد المشروع روح السيطرة التى بدأ

بها واثرت ندرة البترول ايضا على خطط المانيا العسكرية فقد اضطرت الى زج قسم كبير من جيشها فى الزحف على القوقاز من اجل الاستيلاء على بترولها فعرضت تلك الجيوش لمخاطر كبيرة ولعل آخر مثل يدل على الأهمية الحيوية لبترول الشرق الأوسط ازمة السويس عام ١٩٥٦ التى اثبتت مدى اعتماد أوربا الكبير على الشرق الأوسط . وقبل الازمة كانت هناك فئة قليلة من المطلعين على بواطن الأمور هى التى تدرك هذه الحقيقة ولكن بعد الازمة تكشفت الحقيقة للجماهير فى أوربا ولم يكن عدوان بريطانيا وفرنسا على مصر لانها اهدرت حقوقهما القانونية والشرعية فى ملكية قناة السويس وانما لتحذير شعوب منطقة الشرق الأوسط من الاقدام على تأميم البترول لأهميته لاقتصاد البلدين ولانهما يملكان شطرا كبيرا من رءوس الاموال المستثمرة فى صناعة الزيت فى المنطقة ومنها يحققان فوائد وارباحا خيالية .

وقبل الاقدام على العدوان حرك الاستعمار العالم الغربى مناديا بالأخطار التى تهدد مصالح البترول وطرق مواصلاته وكان الغرب المستعمر يرغبمن وراء ذلك الى استعادة سلطانه الذاهب على البلاد العربية كلها وتوطيد المراكز الاستعمارية التى ما تزال موجودة فى الخليج العربى وجنوبى الجزيرة ويتحدث بييروندو عن النتائج التى ترتبت على هذا العدوان فيقول « كان السؤال الاكبر الذى تردد على شفاه المسئولين الغربيين فى صيف سنة ١٩٥٦ هو ما الفوائد التى يجنيها الغرب من تصفية عبد الناصر الذى تجاسر ووقف فى وجهه ؟ وواضعو هذا السؤال لم يدر فى خلدهم ما اذا كانوا قادرين على تنفيذ هـــذه المهمة التى يحول دونهـــا عاملان اثنان فالعدوان على مصر يجر حتما الى توحيد الصف العربى ووقوف العرب فى كل اقطارهم الى جانبها حتى واو ترددت الحكومات . وفى ذلك كل الخطر على البترول الذى لا حيـــاة لاوربا بدونه » .

ثم يمضى الكاتب الفرنسى قائلا « وعبد الناصر الذى اعتقدوا امكانية تصفيته خرج من المغامرة منتصرا واستطاع أن يوجه ضربة قاضية للاقتصاد الاوربى بقطع البترول عن مصانعه » .

وهكذا نجد ان البترول العربى يجب ان يكون سلاحا فى ايدى

العرب فلا يسمحون للذين يستغلونهم ويعتدون عليهم بأن تدار مصانعهم ببترولهم العربي وأن تكون العلاقة بين العرب كمنتجين وبين الاوربيين الغربيين كمستهلكين على أساس من مصلحة هؤلاء فى بيع بترولهم ومصلحة أولئك فى ادارة مصانعهم ، اى على أساس من تبادل المنفعة والسيادة التامة وقد تكرر ماحدث فى سنة ١٩٥٦ بصورة أخرى من سنة ١٩٥٨ بقيام الثورة العراقية فقد خافت الدول الغربية غداة الثورة على مصالحها البترولية فى الشرق الأوسط وكان المقصود من انزال بريطانيا لقوات مظلاتها فى عمان هو الدفاع عن مصالحها البترولية فى شاطىء الخليج العربى اذا ما تعرضت لمكروه بعد انهيار قاعدتها الكبرى فى بغداد . ومن هنا نلمس بوضوح أن الحركات السياسية التى تقوم بها دول أوربا الغربية فى شرقنا العربى تكمن وراءها دائما المطامع البترولية .

وفى الجزائر العربية نجد المثل الكبير على التسلط الاحتكارى لاحدى الدول الاوربية الغربية وهى فرنسا التى أدى اكتشاف البترول الوافر فى الصحراء الجزائرية الكبرى الى تشبثها باستعمار الجزائر بصفةعامةوتشبثها بفصل الصحراء عن الجزائر بصفة خاصة وقد أدى موقف فرنسا هذا الى اراقة كثير من الدماء العربية الطاهرة دفاعا عن الوطن والعروبة ووحدة الارض الجزائرية ويرجع تشبث فرنسا بالصحراء الجزائرية الى أن الطبيعة حرمتها كفايتها من موارد توليد الطاقة ، وبين هذه الموارد الفحم والبترول والكهربا فى حين ثبت غنى الصحراء الجزائرية بالثروة المعدنية والبترولية (الزيت والغاز الطبيعى) وليس هذا هو السبب الوحيد لتشبث فرنسا بالصحراء الكبرى وانما تهدف فرنسا من وراء ذلكالى عدةأسباب منها تخفيفحدة الضغط على ميزان المدفوعات فقد بلغ العجز فى الميزان الفرنسى سنة ١٩٦٠ مايقرب من ٨ملايين دولار وكان سيبلغ حوالى ٩٠ مليون دولار لولا الصحراء كما أن التوازن الذى سيتحقق لها سنة ١٩٦١ كان مقدرا ان يحل محله عجز بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لولا بترول هذه الصحراء . ونظرا للتزايد المستمر فى استهلاك فرنسا للبترول فانه يمكن لنا ان نتخيل ماكان يمكن ان يلحقها فى المستقبل من عجز كبير .

وتهدف فرنسا ايضا الى توفير العملات الصعبة لها فان الوفر الذى تحقق لفرنسا من النقد الاجنبى اصبح عظيما بفضل الصحراء وهذا ماورد على لسان المسئولين فى الحكومة الفرنسية ذاتها .

جدول يبين الوفر الفعلى لعام ١٩٦٠ والوفر المقرر لعام ١٩٦١

الذى احدثه اكتشاف البترول

السنة	الوفر
١٩٦٠	٤٠ مليار فرنك (٨٠ مليون دولار)
١٩٦١	٧٥ مليار فرنك (١٥٠ مليون دولار)

وتأمل فرنسا ان يحقق لها بترول الصحراء فى المستقبل وفرا يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار فى السنة . وتهدف فرنسا كذلك الى تقليل الاعتماد على بترول الشرق الأوسط بعد ان اثبتت تجربة العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ أن الدول الغربية وخاصة فرنسا تتأثر تأثرا كبيرا بتوقف انسياب بترول الشرق الأوسط الى أسواقها باعتباره المصدر الأساسى للطاقة اللازمة للصناعة وتسيير الجيوش .

وبالاضافة الى ذلك فان الخوف من التأميم كان هو ما يؤرق مستقبل فرنسا فى الجزائر عندما تحصل على استقلالها وخاصة ان المشاهد تدل على اتجاه الدول التى حصلت على استقلالها حديثا الى تأميم الهيئات والاستثمارات ذات الصبغة العامة من أجل مصلحة شعوبها وكذلك الحد بقدر المستطاع من الاستغلال .

ولكن الوطنيين الجزائريين لم يسمحوا لفرنسا بأن تحقق ماتهدف اليه من سيطرة أبدية على الصحراء الكبرى فقد اعلنت جبهة التحرير الوطنية فى سنة ١٩٥٧ عدم التزامها بأية اتفاقيات

او عقود او معاهدات تعقدها فرنسا باسم الجزائر واصدر وفد الحكومة الجزائرية فى نيـــويورك كتيبا عرض فيه لمنشئات الزيت واكد عزم الجزائريين على القضاء على اية محاولة لاستغلال ثروة الجزائر .

وقد عملت فرنسا بالفعل على فصل الصحراء الكبرى عن القسم الشمالى من الجزائر . فأصدرت مرسوما بذلك فى سنة ١٩٥٧ يقضى بتقسيم الصحراء الى مقاطعتين اداريتين الحـــاقا بالمقاطعات الفرنسية فى اوربا فى حين بقيت الجزائر وهى القسم الشمالى من الوطن الجزائرى ادارة مستقلة ولكن وفود الحكومة الجزائرية تمسكت بمبدأ الوحدة كأساس لاية مفاوضات مع فرنسا بغرض الوصول الى اتفاق على اســـتقلال الجزائر وأيدت الجامعة العربية موقف الجزائر الخاص بمقاطعة الشركات التى تستغل بترولها وكانت احدى توصيات مؤتمر البترول الثالث المنعقد فى اكتوبر سنة ١٩٦١ بالقاهرة تأييد حق الشعب الجزائرى فى صحرائه وماتحتوى من ثروات بترولية .

واليوم يشرق فجر الاســـتقلال على الجزائر العربية على اساس من وحدة اراضيها ومن أحقيتها فى التصرف الحـــر فى ثرواتها البترولية وغير البترولية واذا كان بترول الجزائر ينمو الآن بسرعة كبيرة وتستغله الشركات الفرنسية والاجنبية لمصلحتها ومصلحة دولها ففى الغد القريب سينتهى هذا الاحتكار وسوف يستغل البترول الجـــزائرى على أساس المصلحة الجزائرية والمصلحة العربية .

ذلك هو موقف دول غـربى اوربا من الثروات البترولية الموجودة فى ارضنا العربية وقد عرفنا فيه موقف الدول الغربية الاحتكارية بالنسبة لبترول الشرق العربى وماله من أهمية حيوية فى الفترة التى نعيشها الآن من الكفاح العربى .

موقف الاتحاد السوفيتي

يمثل الاتحاد السوفيتي الجبهة الثالثة المؤثرة فى أحداث الشرق الأوسط وان كان تأثيره هذا يأتى غالبا فى صورة غير مباشرة (ما عدا ايران) اذ ان مخاوف الغرب من تسلل النفوذ السوفيتى الى منطقة الشرق الأوسط هو الذى يدفعه الى كثير من التصرفات السياسية والعدوانية أحيانا فى هذه المنطقة . فكأن الاتحـــاد السوفيتى – مع أنه لا يتدخل بطريقة مباشرة فى مجريات الامور فى الشرق – مشارك فى تلك المجريات بالفعل واذا كانت هذه المشاركة سلبية الى حد كبير فان الرعب المسيطرة على الغرب من الخطر الشيوعى يوجه كثيرا من مواقف الغرب كما سبق أن بينا

ومنذ وقت مبكر من هذا القرن كان الاتحاد السوفيتى يتطلع الى جارته الجنوبية ايران ويحسدها على ثروتها البترولية نظرا لان بترول الاتحـــاد السوفيتى لم يكن قد بلغ انتاجه قدرا من الضخامة كالذى بلغه الآن ، واذا كنا سنتحدث هنا عن موقف الاتحاد السوفيتى من ايران فليس ذلك خروجا على ما يقتضيه هذا البحث من دراسة البترول العربى وحده اذ أن ايران باعتبـارها احدى الدول المنتجة فى الشرق الأوسط لا يمكن ان تكون بمعزل تام عن بقية دول الشرق العربية المنتجة ، من المعروف أن الاخطبوط الاحتكارى المخيـم على البترول قد سـبق الى احتكار البترول الايرانى منذ مطلع هذا القرن والشركة الانجليزية الايرانية العاملة فى ايران تعمل أيضا فى بلدان عربية اخرى .

واذا عدنا الى الحديث عن موقف الاتحاد السوفيتى فاننا نجد ان روسيا ابدت فى بداية هذا القرن نشاطا عظيما فى منطقة اذربيجـان ودارت مفاوضات طويلة بين روسـيا وايران لعقد معاهدة بترولية تحصل بها روسيا على امتيازات فى شمالى ايران الا أن البرلمان الايرانى رفض اقرار الاتفاقية عقب عاصفة من السخط والهياج ومن المعروف أن مناطق البترول الشـمالية فى ايران قطاع من منطقة جيولوجية تلف حول بحر قزوين وتختلف تماما

عن منطقة البترول الكبرى الواقعة بين العراق وايران ولا شك ان الصناعات النامية فى الاتحاد السوفيتى تتطلب الحصول على مزيد من البترول ولكن المشاهد ان الانتاج السوفيتى من البترول يتزايد عاما بعد الآخر

ولكن هناك موقفا آخر للاتحاد السوفيتى ربما كان موقفا محيرا وهو انه لم يقدم الى جارته الجنوبية ايران دعامة قوية فى صراعها مع الشركات المحتكرة ويقول بييروندو وربما كان الاتحاد السوفيتى يفضل فى حالة تمسك ايران بنظامها الاقتصادى والاجتماعى والاستراتيجى ابقاءها ضعيفة وحليفة للغرب على أن تكون تابعة له تثقل كاهله او ان تكون حيادية كثيرة المطالب وكما ذكرنا سابقا فان مخاوف الغرب من تسلل الاتحاد السوفيتى هو الذى يدفعه الى كثير من المواقف والعمليات ويرجع هذا الخوف الى أن الغرب يعتقد انه لو قدر للشرق الاوسط ان يسقط داخل نطاق النفوذ السوفيتى فان ذلك من شأنه أن يحجب الغرب عن وسائل الارتباط البرى والبحرى بين قارتى آسيا وافريقيا ذلك الارتباط الذى يؤثر على الخطط الاستراتيجية الغربية بالاضافة الى فقدان الغرب للمورد الرئيسى للبترول اللازم له ، تلك وجهة نظر الغرب ولا شك أن للاتحاد السوفيتى وجهة نظر مضادة ولكن الذى يهم العرب هو عدم الخضوع لاى من الجانبين وأن يكون البترول العربى متحررا من اية سيطرة احتكارية مفروضة عليه حتى يمكن لأصحابه أن يقوموا باستخراجه وتصنيعه وتسويقه بما يتفق ومصالحهم المادية والقومية .

ويهمنا ونحن بصدد الحديث عن الاتحاد السوفيتى أن نحاول مناقشة ماتردد كثيرا فى الصحافة الغربية فى الآونة الاخيرة حول مايتهدد بترول الشرق الأوسط بسبب غزو البترول السوفيتى للاسواق العالمية ولعل السبب فى أن الحملات الصحفية الغربية نشطت فى اثناء انعقاد مؤتمر البترول العربى الثالث انما كانت لصرف نظر الشعوب العربية المنتجة للبترول عن النضال ضد الاحتكارات البترولية ومن اجل الاستقلال الاقتصادى . وفى مقال نشرته صحيفة نيوتايمز السوفيتية ذكرت الصحيفة ردا على هذه الدعوى الغربية ان المصادر الغربية تبنى حملتها الصحفية على اساس نظريات ثلاث تشير أولاها الى أن الدول العربية هى الدول

المصدرة التقليدية للبترول وأن الاتحاد السوفيتى طارىء على هذا الميدان وان تصدير منتجاته سيكون على حساب الدول العربية

والنظرية الثانية تقوم على أساس ان الاتحاد السوفيتى يريد باستمرار من تصدير بتروله وان المضى فى الزيادة سيؤدى فى المستقبل الى الاساءة الى مركز البترول العربى فى الاسواق العالمية . وتشير النظرية الثالثة الى ان البترول السوفيتى يباع باقل من الاسعار العالمية مما يسبب خسارة جسيمة للبترول العربى . وترد الصحيفة السوفيتية على كل ذلك بان الاتحاد السوفيتى ليس طارئا على الاسواق البترولية العالمية ففى الاعوام من ١٩٢٥ – ١٩٣٥ استوردت دول أوربا الغربية ٢١٠ مليون طن من البترول السوفيتى الذى كان يشكل ٤٨٪ من واردات النفط فى ايطاليا و ٣٧٪ فى بلجيكا ومن ١٥ – ١٧٪ فى المانيا واليونان والسويد والدنمارك ، وبقيام الحرب العالمية كان عدد الدول المستوردة للبترول السوفيتى ٤٠ دولة ومن هنا ترى الصحيفة السوفيتية ان الاتحاد السوفيتى ليس طارئا على تصدير البترول ومن ثم فانه لن يسىء الى مركز البترول العربى وتذكر الصحيفة ان التصدير فى بعض البلدان العربية ازداد بنسبة أكثر من الاتحاد السوفيتى فقد ازدادت صادرات الكويت بمقدار ٢٨ مليون طن والعراق بمقدار ١٦ مليون طن . ومضت الصحيفة تقول ان تصدير البترول السوفيتى لن يهدد بترول الدول الاخرى ففى عام ١٩٦٥ يستخرج الاتحاد السوفيتى حوالى ٣٤٠ مليون طن من البترول أى بزيادة قدرها ٩٠ مليون عما كان فى ١٩٦٠ ولكن معظم هذه الزيادة سوف تستخدم فى الاتحاد السوفيتى نظرا لتطور اقتصادياته سريعا .

ولايهمنا الآن ان نتكهن بمستقبل المنافسة بين البترول العربى والبترول السوفيتى اذا قدر لها ان تكون لكن الذى يهمنا هو ان نؤكد بناء على ماعرفناه من بحثنا ان المستقبل فى صف البترول العربى نظرا لضخامة انتاجه واحتياطيه فى الوقت نفسه

ولكن المشكلة الماثلة امامنا الآن هى مشكلة الاحتكارات البترولية العالمية المسيطرة على اهم مورد اقتصادى فى الدول

العربية المنتجة للبترول والذى يجب أن نفكر فيه الآن وقبل كل شيء هو التحرر من هذه الاحتكارات حتى يمكن للاقتصاديات العربية أن تنمو النمو اللائق بها .

ولعل افضل مايمكن ان نختم به هذا الموضوع هو ماذكره مستر كوينسى رايت عندما قال « ان عهـــد الاستعمار قد ولى ولا أقول ذلك مبتدعا بل أستمده من التـــاريخ ومن نبوءة أستاذى الكونت سفورزا الذى كان وزير خارجية ايطالية ونفى فى عهد موسيولينى فقد قال لنا فى أحدى محاضراته ابان الحرب العالمية الثانية ان الاستعمار قد مات وأنه يحسن بالغربيين أن يعترفوا بهذه الحقيقة سريعا فان ذلك أفضل لهم وأكرم » .

ويقول كوينسى رايت أيضا « كما يحسن بى أن أشير الى أن الاستقرار لن يتم الا بتعاون امريكا وروسيا معا بعد أن برهنت الحوادث على أن التعـــاون الغربى وحده ليس كافيا » وهذه النغمة نفسها ترددها صحيفة الابزيرفر البريطانية فى عددها الصـــادر يوم ١٥\٥\١٩٦٠ فقالت ان الدول الكبرى قد تجد مصلحة مشتركة فى المحافظة على تنافسها على الدول الجديدة فى آسيا وافريقية والشرق الاوسط على اساس غير عسكرى وهذه الدول نفسها قد توافق على تحديد التسلح عن طريق الامم المتحدة

ومن عجب أن تدعو الصحيفة البريطانيـــة الى مثـــل هذا الاتحاد بين الدول الغربية وترجو لو تم بين الكتلتين رعاية للمطامع المشتركة غير المشروعة ثم تنكر بريطانيا وامريكا وغيرها من الدول الطامعة فى العالم العربى حقه الطبيعى فى بعث وحدته التقليدية واننا كعرب وكآسيويين وافريقيين نرحب باى تعاون يتم بين الشرق والغرب على شرط الا يتم هذا التعاون على حسابنـــا ، ونحن مع كوينسى رايت فى أن الاستعمار قد مات ولكننا مع ذلك نصر على الا نسمح بأن يبعث على حساب قضيتنا ، وقد أصبحت الحرية السياسية الآن مرتبطة اشد ما يكون الارتباط بالحرية الاقتصادية وقد آن للطامعين انيفهموا هذه الحقيقة أيا كان هؤلاء الطامعون سواء من الشرق أو من الغرب .

الموقف العربى لمواجهة الاحتكارات

أولا ـ موقف الحكومات العربية :

تأخذ معظم الدول المنتجــة للبترول بالمبدأ الذى يقرر « أن المصادر الطبيعية الكامنة تحت تربة الوطن هى ملك للامة» ويترتب على ذلك نتائج فى غاية الاهمية تتفرع عن القاعدة الآتية : « ان استغلال البترول مسألة قومية قبل أن تكون مسالة اقتصــادية بحتة » ولذلك فان أغلب الدول العربية المنتجة للبترول تنظر الى الاحتكارات البترولية الموجودة فيها نظرة قومية أولا ، ثم نظرة اقتصادية بعد ذلك ، ويأتى فى المرتبة الأولى دائما الشعور القومى لدى الدول المنتجة والتى حصل اغلبها على استقلاله أخيرا وما زال الشعور القومى فيها متأججا لدرجة أنه يعتبر كل قيد على حريته ـ أيا كان نوعه ـ ماســا بكرامته القومية ، وقد كانت الحــكومات العربيـــة ـ وما زالت بعضها ـ تتميز بضعفها السياسى المقرون بالضعف المادى ، ولهذا فقد كان موقفها هزيلا فى خضم الصراع العنيف الذى دارت رحاه بين الشركات والدول الاجنبية على البترول العربى ، فقد كانت تخضع بسهولة للضغط السياسى والضغط الاقتصادى الذى كانت تمارسه عليها الشركات الاجنبية ودولها ولذا فان الالتزامات المالية التى اشترطتها اتفاقيات الامتيازات على الشركات كانت متواضعة جدا اذا ما قورنت بمثيلتها فى دول أخرى (فنزويلا مثــلا) وذلك بعــكس الحقــوق التى اكتسبتها تلك الشركات فى هذه الدول ، ولم تــكن العــائدات المباشرة التى التزمت الشركات بدفعها الى الحكومات لتتجاوز ٢٢ سنتا عن كل برميل من البترول الخــام الذى تستخرجه تلك الشركات من الحقول العربية (العراق والمملكة العربية السعودية) وينخفض هذا المقدار فى المناطق الاخرى الى ١٤ سنتا ـ البحرين ـ و ١٣ سنتا فى الكويت ، ويظهر مدى انخفاض قيمة هذه العائدات بمقارنتها من جهة بما تحددت عليه فى فنزويلا (٣٥ سنتا على

البرميل الواحـــد) وبما تحـــددت عليه فى المنطقة المحايدة (السعودية ، الكويتية) ـ ٥٥ سنتا على البرميل ، يضاف اليها ثمن الارباح المتخلفة من الانتاج وربع الارباح المتخلفة عن التكرير تدفع الى الحكومة الســعودية ، وبارتفاع تكاليف شراء حقوق استغلال الحقول فى الولايات المتحدة الامريكية .

ولعل الذى أدى الى هذا الضعف من جانب الحــكومات العربية وهذا التشدد من جانب الشركات البترولية ، انه كان ماثـــلا فى الاذهان حين ذاك أنه من الصـــعب جدا ان لم يكن مستحيلا ـ على دولة صغيرة متأخرة اقتصاديا ، وضعيفة سياسيا أن تقوم بنفسها على تنمية صناعتها البترولية ، ولا ســـيما اذا كانت تملك احتياطيا وافرا لأنها ستلقى مقاومة شـــديدة من جهتين : الشركات العـــالمية الكبيرة التى استطاعت أن تؤثر تأثيرا كبيرا فى سياسة الدول الكبرى لان هذه الشركات تسعى دائما الى السيطرة على الحقول الكبيرة أينما وجدت من أجل تنظيم انتاجها طبقا لخطة محكمة ارتبطت بها الشركات كلها بعضها مع بعض وتحاول تطبيقها على نطاق عالمى وكان ذلك أهم سبب من أسباب فشل محاولة التأميم فى ايران .

وحتى يمكننا أن نقدر هذه الحـــالة التى كانت عليها الدول العربية من ضعف فى القوى التفاوضية النسبية تجـاه الشركات البترولية ، فان علينا أولا أن نتعـــرف مع الدكتور لبيب شقير ماهى القوى التفاوضية النسبيةهذه ؟ ويرى الدكتور لبيبشقير أنها مجموعة العوامل التى تحدد توزيع الربح بين الشركات والحكومات اذ أن كل طرف متفاوض يواجـــه الطرف الآخر بقدرة معينة على التفاوض تحددها ظروفه المختلفة مما يترتب عليه أن الشروط التى يتفق عليها الجانبان قد تكون فى مصلحة أحد الطرفين أكثر مما هى فى مصلحة الطرف الآخر ، ومن ثم فان الشروط المالية فى العقود البترولية انما تعبر عن قوى تفاوضية نسبية معينة وهذه القـوى عرضة للتغير ، وعليه فان الشروط المالية لا يمكن أن تكتسب صفة الدوام والشروط التى استطاعت هذه الشركات أن تمليهـــا على الدول العربية لان مركزها القوى المؤيد بالقـــوى الاستعمارية فى العالم لا يمكن أن تكون لها صفة الدوام المطلق كمــــا تطمع هذه الشركات .

واذا كانت صناعة استخراج البترول تقوم على أساس اتفاقيات طويلة الاجل وهذا من شأنه أن يخلق علاقات خاصة بين الشركة الاجنبية والدولة التى منحت الامتياز ويدخل تحت هذه العلاقات المفاوضات التى تجرى بشأنها ومدى الاتفاقيات من الناحية القانونية ومراعاة تنفيذ الشروط وتعديلها واعادة النظر فيها ، وفى كل موقف من هذه المواقف تقف سلطتان فى مواجهة بعضهما بعضا ـ احداهما سلطة الدولة المنتجة للبترول بما لها من حق السيادة على اراضيها والثانية سلطة شركة البترول بما لها من نفوذ اقتصادى قد يكون من القوة بحيث تتضاءل امامه اقتصاديات البلد المنتج للبترول ، فتصبح الشركات البترولية فى وضع يسمح لها بالتحكم وتستغل تلك الشركات ضعف الامكانيات الفنية لبلاد الشرق العربى فتتمسك بهذا المركز التحكمى اعتمادا على عدم اجتراء الحكومات العربية على تأميم صناعة البترول لعجزها عن ادارتها » ويزيدنا الدكتور شقير ايضاحا عن مساوىء هذا الوضع التحكمى للشركات البترولية فيقول :

« أن الجانب التحكمى فى تحديد ثمن البترول الخام مع تطبيق نظام المنطقة الاساسية بصورة معينة له أثره فى انقاص ماتحصل عليه البلاد العربية وحصول الشركات وحدها على مبالغ كان يجب أن تتقاسمها مع هذه البلاد ...) وفى بحث قدمه الشيخ عبد الله الطريقى الى مؤتمر البترول العربى الثانى فى أكتوبر ١٩٦٠ جاء فيه : ان الشركات بجعلها النقطة التى تتساوى عندها أسعار التسليم لبترول الشرق الاوسط مع البترول الامريكى نيويورك بدلا من اية نقطة فى غربى اوربا التى تستهلك النسبة الكبرى من صادرات الشرق الأوسط وباعتمادها فى حساب اجور النقل لمعدلات اعلى من المعدلات الحقيقية السائدة مع ملاحظة أن الشركات هى التى تمتلك النسبة الكبرى من ناقلات البترول العالمية ، قد استطاعت أن تحصل لنفسها دون مشاركة من جانب بلاد الشرق الاوسط على ارباح وصلت فى المدة من ٥٧/٦/١ الى ٦٠/٨/٨ الى ١٤٣ر٢٩٠ر٤٧٤ر٥ دولارا ، ولو كانت الشركات قد حددت سعر الخام على أساس جعل نقطة تساوى ثمن تسليم بترول الشرق الاوسط مع ثمن تسليم البترول الامريكى فى لندن بدلا من نيويورك مع احتساب أجور النقل على

أساس المعدلات السائدة فعلا وليس على أساس معدلات مصطنعة لكانت هذه المبالغ قد ظهرت فى أرباح الخام التى عادت على الشركات ولكانت بلاد الشرق الأوسط قد اقتسمتها معها — على أساس المناصفة أى لكانت قد حصلت منها على مبلغ ۲٫۷۳۷٫۱٤٥٫۰۷۱ دولارا .

هذا بالاضافة الى ان هذه الشركات تحدد سعر البترول العربى على اساس سعر البترول الامريكى المرتفع التكاليف ولو خضع للعوامل الاقتصادية وحدها لأصبح الشرق العربى المصدر الاول للاسواق العالمية ولأفلست الشركات الامريكية وأغلقت حقولها ومن هنا نتج تشبث الشركات الامريكية بالسيطرة على بترول البلاد العربية وفنزويلا حتى تتمكن من تطبيق سياستها التى لم تكن فى الواقع متعارضة مع مصالح الشركات الاخرى غير الامريكية ، وتقوم هذه السياسة على أساسين : ربط ثمن البترول عند وصوله لاية منطقة فى العالم العربى بثمن البترول الامريكى بحيث يضمن المنتجون الامريكيون عدم تعرض البترول الامريكى فى الأسواق العالمية لمنافسة البترول المنخفض التكاليف المنتج فى البلاد العربية وفنزويلا ، وتحديد الانتاج من الشرق الاوسط وفنزويلا حتى لا يزيد العرض الى الحد الذى يؤثر فى السعر العالمى الذى يتحدد عند المستوى الذى يمليه سعر البترول الامريكى .

ولم تكن الشركات البترولية الاحتكارية واقفة وحدها فى اى يوم من الايام ، بل غالبا ما كانت حكوماتها تقف وراءها لاسباب سياسية مما حدا ببعض تلك الحكومات الى تملك حصص فى أسهم الشركات تمكنها من التحكم فى رسم سياستها ، مثل حصول الحكومة البريطانية عام ۱۹۱٤ على ٥٦٪ من أسهم شركة البترول الانجليزية الايرانية ، وما أعلنه ونستون تشرشل فى ذلك الوقت من ان الهدف النهائى للسياسة الانجليزية هو أن تصبح وزارة البحرية مالكا ومنتجا مستقلا لموارد وقودها بحيث يجب أن تتملك الحكومة الانجليزية على الاقل نسبة من موارد البترول الذى تحتاج اليه وان تخضع هذه النسبة لرقابتها عند المنبع الذى تخرج منه ومما لا شك فيه ان الحماية السياسية التى تتمتع بها شركات البترول الاجنبية تقوى مركزها التفاوضى

وتضعف القوى التفاوضية للبلاد العربية ومن ثم فلا يمكن الاكتفاء بالتحليل الاقتصادى وهما العمال والعامل السياسى فى الموضوعات البترولية ...

وكذلك فان مما يساعد الشركات على التمتع بهذا المركز التفاوضى الممتاز بالنسبة للدول العربية المنتجة ان هذه الشركات حصلت على امتيازات وتنصب على مساحات واسعة جدا فى كل بلد عربى حتى انها تشمل كل أراضى بعض البلاد وبذلك حصنت نفسها ضد المنافسة واصبحت تتمتع بمركز احتكارى وحرمت الدول العربية فرصة الحصول على شروط مالية افضل من شركات جديدة تضعف من القوى التفاوضية الجديدة ، ومثلنا على ذلك ما حدث عندما نزلت الشركة اليابانية الى ميدان العمل فى مياه المنطقة المحايدة بشروط تفضل كثيرا شروط عقود الامتياز القائمة مما أثر فى المركز التفاوضى لشركات القديمة .

ولا شك أن القوى التفاوضية تتغير بمرور الزمن ويترتب على ذلك أن الطرف الذى حصل التغير فى مصلحته لا يلبث أن يحاول تغيير الوضع القديم ، فتنشأ حالة عن عدم الاستقرار فى العلاقة بين طرفى الاتفاق ولا يمكن أن تعود الى الاستقرار الا بتعديل الشروط فاقرار شركات البترول لمبدأ مناصفة الارباح مثلا كان نتيجة لازدياد القوى التفاوضية للبلاد العربية على اثر تطبيق المبدأ فى فنزويلا من جهة ولاضطراب العلاقات البترولية فى ايران الذى انتهى بتاميم الدكتور مصدق لصناعة البترول فى بلاده من جهة أخرى .

ولا شك ان الظروف التى فرضت على الدول العربية هذا الموقف التفاوضى الضعيف تجاه الشركات الاحتكارية قد تغيرت الآن فى مصلحة هذه الدول فقد ازداد الوعى البترولى فى البلاد العربية وادراكها لأهمية البترول كمادة أولية مع زيادة فى الاحتياطى الثابت فى العالم العربى بالنسبة للاحتياطى العالمى ، وتطورت العلاقات البترولية بين الشركات والحكومات فى بعض البلاد المتخلفة خارج العالم العربى وهى بلاد لها أهميتها بالنسبة لصناعة البترول العربية ، وضعف السيطرة السياسية للحكومات الاجنبية على البلاد العربية بعض الشىء عما كانت عليه نتيجة لليقظة السياسية للشعوب العربية . يضاف الى ذلك ادراك الحكومات

العربية لاهمية العمل على توحيد سياستها البترولية وتكييفها فى مواجهة الشركات القديمة ، بل ولقد امتد هذا التعاون ليشمل فنزويلا وغيرها وكانت أولى النتائج المباشرة لهذه العوامل الجديدة أن بدأت الحكومات العربية بتطبيق مبدأ مناصفة الارباح على غرار ماحدث فى فنزويلا ، فبدأ تطبيقه فى السعودية عام ١٩٥٠ ثم جاء تأميم صناعة البترول فىايران دافعا للشركات الى تعميم تطبيق المناصفة فى بقية بلدان العالم العربى كما لعبت حـــركة التحرر السياسى التى اخذت تنتشر فى العالم العربىدورها فى بدء تدخل الادارة الحكومية فى كل مراحل العلاقات بين الشركات والحكومات .

والحقيقة التى يجب ان تكون واضحة تماما هى أن الايرادات تمثل عنصرا هاما فى ميزانيات الدول العربية المنتجة للبترول (٩٠٪ من ميزانية الكويت و ٨٥٪ من ميزانية السعودية و ٥٠٪ من ميزانية العراق) ولما كانت الدول العربية ما زالت متخلفة اقتصاديا فان الايرادات البترولية هى العامل الاول فى تنمية الاقتصاد القومى ومن ثم كان اهتمام الحكومات العربية بالعمل على تنمية ايراداتها البترولية

وليس هناك من شك فى أنه يتعين على الشركات البترولية ــ كنتيجة لتزايد الوعى البترولى فى الدول العربية ــ أن تبادر من جانبها الى تصحيح أوضاعها وتعديل شروط امتيازاتها بما يحقق الأمانى القومية المشروعة للشعوب التى سمحت لها باستغلال ثرواتها وأولى هذه الأمانى أن تشـــارك الدول المنتجة فى ملكية الامتيازات لا لمجرد الحصول على مزيد من الارباح وأنما لتكون لها مصلحة مباشرة فى نشاط الشركات بما يحقق الفائدة للجانبين معا ، ولقد آن الاوان لوضع حد للتحكم المطلق من جانب الشركات فى صناعة البترول ، وهو المصدر الرئيسى للثروة القومية العربية تديرها وتستغلها وفقا لأهوائها دون مشاركة فعالة من جانب حكومات الدول المنتجة فى رسم سياستها وتحديد اهدافها .

اما بالنسبة لمبدا مناصفة الارباح الذى اخذ به فعلا فى بعض البلاد العربية فانه وان كان قد رفع من مستوى العائدات البترولية الا انه مع ذلك مازال هــــذا المستوى منخفضـــا اذا ما قـــورن بالامتيازات المهمة التى حصلت عليها تلك الشركات . اذ أن مبدأ

المناصفة يطبق على الربح الناتج عن بيع البترول الخام وحده دون أن يسرى على أرباح عمليات النقل والتكرير والتسويق ، علما بان الشركات الاجنبية العاملة فى الشرق الاوسط شركات متكاملة من الناحية الاقتصادية اى أن كلا منها تعمل فى انتاج الخام وتكريره وتسويق المنتجات المكررة ونقل الخام والمنتجات وعليه فان الجزء الاكبر من انتاج الخام العربى انما يذهب الى معامل تكرير الشركات المنتجة ذاتها فلا يمكن القول بوجود بيع فعلى للخام .

وقد باتت الحكومات العربية الآن اكثر أدراكا لعيوب مبدأ مناصفة الارباح ومن ثم بدأت المطالبة بتعديل الشروط المالية القائمة ومما زاد من قوة هذه المطالبة اقدام الشركات على تخفيض الاسعار فى أغسطس ١٩٦٠ . ولا شك أن التخفيضات المصطنعة التى تلجأ اليها الشركات الكبرى فى بعض المناطق سواء كان ذلك لاسباب سياسية أو لتحقيق بعض الفوائد لفروعها فى منطقة ما على حساب منطقة أخرى قد أخذت تفقد خطورتها على مر الزمن بعد أن تنبهت اليها الشعوب والحكومات ، يدل على ذلك التغيرات الكبيرة التى طرأت على التشريعات البترولية والضغط المتزايد من جانب الحكومات لرفع نسبة مساهمتها فى القطاع البترولى وزيادة درجة اشرافها عليه فلقد انقضى زمن كانت الدول العربية تقنع بدور المتفرج أو الشريك القائم (الموصى) الذى يترك ثروته للغير يستثمرها على هواه دون أن تشارك فى العمل أدنى مشاركة أو اتخاذ اى قرار فى المسائل الحيوية المتعلقة بالانتاج والتكرير والنقل والتسويق واضحت اليوم تطلب المشاركة الفعلية الكاملة فى استغلال بترولها وتصريفه .

ولئن كان مبدأ مناصفة الارباح قد سلم من أى هجوم جدى فى مؤتمر البترول العربى الثالث الا أن الحكمة وبعد النظر يقتضيان الشركات ان تبدأ فى التخلى عن هذه القاعدة التى بدأ تطبيقها فى اقليم الشرق الاوسط منذ أكثر من عشر سنوات كخطوة أولى فى طريق تطوير شروط الامتيازات البترولية .

ولعل شركات البترول الكبرى تدرك اليوم أكثر من أى يوم مضى وجوب تخليها عن مبدأ قديم نادى به المهيمنون على شئونها فى

العهود الخوالى منذ فجر صناعة البترول وهو المبدأ القائل بأن شركات البترول يؤخذ منها ولا تعطى طواعية أو اختيارا فالواقع أن اليقظة العربيه الكبرى التى شهدتها الاعوام الاخيرة قد أحالت ذلك المبدأ البالى الى ثقل يغل أعناق الشركات العـــاملة فى اقليم الشرق الاوسط ٠

وبناء عليه فانه يجب الوصول الى اتفاقات جديدة لا تسىء الى مصالح الدول العربيه المنتجة للبترول ولا تمس سيادتها وفى الوقت نفسه تحقق ربحا عادلا لشركات البترول حتى يتم القضاء على توتر العلاقات البترولية باعتبار التوتر ضارا بمصالح الشركات والبلاد العربية على السواء على أن يراعى من اجل الوصول الى ذلك أهمية عوائد البترول فى التنمية الاقتصادية للدول العربية والطبيعـــة السياسية التى تحيط بالعمليات البترولية وتلافى عيوب مناصفة الارباح من حيث المبدأ أو من حيث التطبيق ٠ ويجب قبل كل شىء أن تقوم مشاركة ايجابية فعالة من جانب الحكومات العربية فى المشروعات البترولية فى بلادها وأن يخصص جزء من الدخل البترولى لتكوين جيل من الخبراء الفنيين العرب فى فروع النشاط البترولى كلها فان مما يثـــير الاسى ان تعرف أن ما يكرر من بترول الشرق الاوسط فى داخل المنطقة لا يزيد فى مجموعه عن ٢٥٪ من انتاجها الاجمالى وان هـــذه النســـــبة تنخفض الى ١٠٪ اذا اقتصرنا على الدول العربية وانه لمن سخرية القدر أن تكون اغنى بقاع الارض بالبترول غير قادرة على الاستفادة منه اذ نجـــــدها على قدر قليل من الاستطاعة الاستهلاكية كما نجدها فقيرة براس المال والأجهزة والمعلومات الفنية وقد آن للعرب ان يخرجوا عن طور الذهول الذى اعتراهم من تدفق العائدات السنوية الضخمة التى تدفعها الشركات ومن المتعة التى تأتت لهم من انفاق هذه العائدات وذلك لكى يقوموا بعمل ايجابى أساسى بشأن زيادة امكانياتهم للاستفادة من هذه الثروة القومية .

وان ما نخلص اليه الآن هو أن على الحكومات العربية الآن أن تقف موقفا أكثر حزما بالنسبة للشركات البترولية الاحتكارية ٠ ولحسن الحظ فان التطور الحتمى للاحداث يجعل هذه الحكومات فى الموقف الأقوى وعلى الحكومات العربية أيضا الاهتمام باستغلال

العوائد البترولية المتدفقة فى انشاء الصناعات البترولية فى داخل المنطقة حتى يمكن أن يستفيد العرب من امكانيات بلادهم أكثر فائدة ممكنة ، وذلك بانشاء صناعات بترولية يمكن تسويقها فى الاسواق الافريقية والآسيوية هذا بالاضافة الى انشاء مشروعات انتاجية أخرى تعود على العرب بالخير بدلا من انفاق الأرباح البترولية على الكماليات التى لا تفيد مجموع الشعب العربى وبالاضافة على هذا فان على العرب أن يتذكروا دائما أنهم يعيشون الآن فى العصر الذهبى لبترولهم ويجب أن ينتهزوا هذه الفرصة فى تامين مستقبلهم ومستقبل أجيالهم القادمة ، والآن نود أن نتحدث قليلا عن عقود الامتياز وشروطها ونحاول أن نستعرض أهم تلك العقود ومقارنة بعضها ببعض لنرى مدى التطور الذى طرأ على موقف كل من الحكومات العربية المنتجة والشركات البترولية .

فقد عرفنا أن الشرق الاوسط يمر فى الوقت الحاضر بفترة ثورة مزدوجة فهو من ناحية يحرر نفسه من سيطرة الغرب ومن ناحية أخرى يسعى لتغيير نظمه الاقتصادية والاجتماعية مع مايصاحب ذلك من تغيرات سياسية وقد عرضنا فيما سبق لتلك النظم الاقتصادية والعوامل السياسية التى كانت تتحكم فى مصير شرقنا العربى فكانت الشركات البترولية المتمتعة بالتأييد السياسى من الدول التى تتبعها تحصل على أسخى الامتيازات من الدول العربية فى حين كان العرب الذين يبهرهم الكنز البترولى الذى ظهر فجأة يوافقون على هذه الامتيازات بسرعة ودون اعتراض وهم يظنونها فى غاية السخاء وقد كان من ضمن الميزات التى تتمتع بها الشركات البترولية وما يزال بعضها يتمتع بها حتى الآن اعفاء الشركات من جميع الضرائب المفروضة والتى ستفرض مستقبلا فى البلاد العربية .

ولكن مركز الثقل فى القوى التفاوضية قد تغير الآن فى مصلحة الدول العربية بعد المكاسب التى حصلت عليها تلك الدول من بين أنياب الشركات الاحتكارية فالمفروض أن الشروط المالية فى امتيازات البترول شروط تضع طريقة معينة لتوزيع الربح الصافى الناتج عن عمليات استغلال البترول بين الشركات القائمة على الاستغلال وبين حكومات البلاد العربية التى منحت هذه الشركات امتياز استغلال البترول فى أراضيها ولم تكن عقود الامتياز البترولية القديمة مجرد

عقود تجارية بل تأثرت بمزيج من العوامل السياسية والاجتماعية ذلك لان تلك العقود قامت شكلا وموضوعا على أساس علاقات كانت قائمة بين الدول التى تتبعها شركات البترول ودول متخلفة اقتصاديا بعيدة عن مستوى النضج السياسى ولو احتفظت عقـود الامتياز بالطابع التجارى الخاص لصمدت تحت ضغط التطور التاريخى ٠

ويرجع فشل عقود الامتياز وما جلبته على صانعيها من متاعب الى عدم وجود اسس منطقية أو قانونية سليمة تقوم عليها فضلا عن افتقارها الشديد الى المرونة الواجبة لتجعلها تتمشى مع سير الزمن وما كان ينتظر أن يطرأ على كيان الدول العربية من تغيرات جوهرية بفعل التقدم الاقتصادى والنضج السياسى ومن ثم فقدعاب هندريكس على العقود القديمة طول مدتها .

ومن أسباب فشل عقود الامتيازات البترولية تضمنها لاحكام غير واقعيـة من شأنها أن تخلق الاحتكاك الذى يفضى فى كثير من الأحيان الى المنازعات ٠

وتنشأ المشكلات العامة ذات الطابع المشترك فى أغلب عقود الامتياز المعقودة فى البلاد العربية الى ثلاثة أسباب رئيسية أولها ما ذكرناه سابقا من تفوق أحـد الجانبين المتفاوضين عـلى الجانب الآخر فى الخبرة والتمرس سواء فى صناعة البترول ذاتها أو فى الشئون التجارية بصفة عامة الامر الذى يمكنه من تغليب وجهات نظره وفلسفاته الخاصة وثانيها هو اندفاع بعض الدول الى التعجيل بعقد الاتفاق باهمال ودون روية متأثرة فى تصرفها هـذا بعوامل التهافت على الحصول على مال عاجل الامر الذى يعميها عن دراسـة التفاصيل وتمحيصها ٠٠٠ وثالث هذه الاسباب هو اضطرار بعض الدول الى قبول الشروط التى تعرضها الشركات نظرا لوقوع مثـل هذه الدول تحت السيطرة السياسية والاقتصادية للدول التى تتبعها الشركات وان الاتفاقيات التى عقدت على هذا النحو فى طريقها الى الاندثار ٠ بل ان بعض الشركات تعمل الآن سرا على اعادة صياغتها بما يكفل لأعمالها الثبوت والاستقرار ٠٠

ويهمنا هنـا أن نستعرض امتيازين من أحـدث الامتيازات

البترولية المعقودة فى البلاد العربية أحدهما عقد الامتياز الذى أبرم فى شهر يناير ١٩٦١ بين حكومة الكويت ومجموعة شل ، ويعتبر أحدث عقود الامتياز التى أبرمت فى الشرق الاوسط وبمقتضى هذا العقد حصلت مجموعة شل على حقوق البحث عن البترول فى منطقة واسعة من مياه الرصيف القارى بالكويت ولقد وصف بعض اعضاء مؤتمر البترول العربى الثالث الذى عقد بمدينة الاسكندرية فى اكتوبر ١٩٦١ هذه الاتفاقية بأنها خطوة طيبة فى طريق المشاركة الايجابية بين البلاد العربية وشركات البترول الكبرى وبالمقارنة بين اتفاقية شل والاتفاق اليابانى الكويتى الذىعقدعام ١٩٥٨ لاستغلال مياه الرصيف القارى للمنطقة المحايدة الكويتية السعودية نجد أن مدة الامتياز تكاد تكون واحدة فى العقدين فقد حددت فى الاتفاق اليابانى بـ « ٤٤٫٥ سنة » ، فى حين هى فى عقد شل ٤٥ سنة وحددت بداية الانتاج على النطاق التجارى فى الاتفاقيتين بالوقت الذى يبلغ فيه مستوى الانتاج معدلا منتظما قدره ١٥٠٠٠ برميل يوميا .

ويقضى الاتفاق اليابانى بأنه عند بلوغ الانتاج ٧٥٠٠٠ برميل يوميا يتعين على الشركة اقامة معامل تكرير لا تقل طاقتها فى أى وقت من الأوقات عن ٣٠٪ من انتاج منطقة امتيازها ... أما اتفاقية شل فتقضى بانه عند بلوغ الانتاج (حدا وافرا) تبدأ مباحثات بين الجانبين لاقامة معامل للتكرير ، وواضح أن ميوعة هذا النص تفتح المجال أمام قيام مشكلات بين الحكومة والشركة عند بلوغ الانتاج (الحد الوافر) الذى لم يحدد هو الآخر فى الاتفاق .

وكذلك يقضى اتفاق الشركة اليابانية بأن كل ما يزيد عن حاجة الشركة لعمليات الانتاج من الغاز الطبيعى الناتج من الحقول المكتشفة يحول ملكا لحكومة الكويت وتلتزم الشركة بتسليمه للحكومة مجانا فى مركز للتجميع أو أية نقطة مناسبة من الناحية الفنية تعينها الحكومة أما اتفاقية شل فتقضى بأن الغاز الطبيعى فى حالة استغلاله يصبح جزءا من انتاج الخام الخاضع لعملية اقتسام الارباح ، والتزمت الشركتان باقامة المنشآت اللازمة للاستفادة من الغاز ، وعليه فانه فيما يتعلق بالغاز الطبيعى تعتبر الاتفاقية اليابانية أرجح كفة من اتفاقية شل .

ويقضى الاتفاق الياباني بأن تدفع الشركة للحكومة كل عام اكبر البنود الآتيه : الايجار السنوى – ٥٧٪ من أرباح الزيت الخام – قيمة الاتاوات – ٤٠٪ من قيمة زيادة الربح عن قيمة الاتاوات المستحقة ان وجدت ، ويقضى عقد امتياز شل بأن تحصل الحكومة على أكبر البنود التالية : قيمة الايجار السنوى – قيمة الاتاوة – ٥٠٪ من أرباح الزيت الخام .

وينص عقد امتياز الشركة اليابانية على ان تحصل الحكومة على ٥٧٪ من أرباح التسويق البترولى . أما عقد شل فلم يشمل الا عمليات الزيت الخام .

ولا ريب فى ان شروط الشركة اليابانية بالنسبة لمبدأ اقتسام الارباح أسخى كثيرا من المزايا التى تضمنها امتياز مجموعة شل ، والآن بعد هذه المقارنة السريعة هل يمكن أن نقول ان اتفاقية شل كانت بحق خطوة الى الأمام ؟ لعلها كذلك اذا قسناها باتفاقيات الشركات الثمانى الكبرى العاملة فى اقليم الشرق الاوسط ولكنها كانت من الناحية العملية خطوة الى الخلف لو قارناها بما حققته اتفاقية الشركة اليابانية التى يرجع تاريخها الى ثلاث سنوات مضت .

وان كان هذان الاتفاقان يمثلان خير ما وصلت اليه العقود البترولية فى البلاد العربية على الرغم مما ثبت من هذه المقارنة من أن الاتفاق مع الشركة اليابانية كان أفضل من اتفاق شركة شل على الرغم من ان الاول كان سابقا للثانى بثلاث سنوات كاملة ومع ذلك فان الاتفاقين يعتبران خطوة الى الامام وأملنا كبير فى الا تكون هناك اية خطوات الى الوراء ، وأن يستمر التقدم من أجل تحقيق شروط أفضل لاستغلال البترول العربى .

وما قلناه من عائدات عقود الامتيازات البترولية يمكن أن نقوله ايضا عن عائدات الحكومات العربية من عملية نقل البترول بالانابيب فان الدلائل الواقعية تشير الى ارتفاع مستوى هذه العائدات والى ارتفاع موازٍ فى قوة الحكومات النسبية فى المساومة تجاه شركات البترول التى تستخدم هذه الانابيب وقد مرت العوائد على خطوط

الانابيب بثلاث مراحل فى السنوات الثلاثين الاخيرة أولاها مرحلة الاعفاء من جميع الضرائب ورسوم المرور ، وقد امتدت هذه المرحلة حتى سنة ١٩٥١ وارتبطت بالسيطرة البريطانية والفرنسيه على الشرق الاوسط اذ كانت لهاتين الدولتين - وما تزال لهما - مصالح بترولية فى البلاد العربيه وثانيتهما مرحلة دفعت بها رسوم مرور متواضعة بلغت ٢٠١٦ جنيهـا عن كل الف طن يمر بالانابيب فاستغرقت هذه المرحلة من ١٩٥١ الى ١٩٥٥ وفيها استكمل استقلال البلاد العربية وثالثة هـذه المراحل مناصفة الارباح بين الحكومات وشركات الانابيب ابتداء من ١٩٥٥ حتى الآن وتمثل هذه المرحلة تكافؤ قوى المساومة بين شركات الانابيب والحكومات العربية وتلوح فى الأفق مرحلة رابعة يكون للحكومات العربية فيها الكلمه الاولى فى تحديد العائدات مع توخى الحصول على أفضل دخل مستطاع واذا كانت الفائدة من صناعة البترول ترتبط بعاملين هما عامل ربح الصناعة وعامل المساومة (المفاوضة) ، واذا كان تصرف الحكومات يعتبر معقولا اذا حاولت أن تحصل على الحد الاقصى من المنافع المباشرة وغير المباشرة من موارد الامة ، فلابد من أن تهتم الحكومات العربية بتقوية مركزها التفـاوضى وفى الوقت نفسه لا بد لهذه الحكومات من اعتماد طريقة اقتصادية سليمة لتحديد أرباح النقل بالأنابيب فى البلاد العربية ، وذلك بأن تكون أرباح الحكومة عن مرور الانابيب بأراضيها موازنة لوفر التكاليف الناتج عن تفضيل طـريق الأنابيب عن الطريق الآخـر مع فارق بسيط يكفى لحفز الشركات على اتخاذ الطريق الاول بدلا من الطريق الآخر ولا شك فى أن الشركات البترولية تحاول أن تتشبث باصرار بالمصالح المكتسبة والامتيازات المعطاة لها ، وحتى لو تغيرت الظروف فان هذه الشركات تعمد الى الجدل المعقد والاستعانة بالاتفاقيات الدولية التى لا تمت الى الموضوع بصلة ولكن يجب أن تقف الحكومات العربية جبهـة واحدة لمنع هذه المحاولات ، سواء كان ذلك بالنسـبة لعوائد البترول أو لعوائد النقل بالانابيب .

وفى ختام هذا الحديث عن موقف الحكومات تجاه الاحتكارات البترولية نود أن نأتى بالتوصيات التى ذكرها مستر هندريكس فى مؤتمر البترول العربى الثالث الذى عقد بالاسكندرية فى يناير ١٩٦١،

عن الشروط التى يرى توافرها فى عقـــود الامتياز التى تعقد بين الحكومات المنتجة للبترول ، وبين الشركات البترولية فيرى مستر هندريكس انه :

« لا يجوز أن تمنح احدى الشركات حقوقا أساسية شاملة دون تحديد واضح للالتزامات التى تقع على عاتق الشركة فى ممارستها لحقوقها ولا تمنح الشركة اية حصانات ضـــد أنواع معينة من الضرائب أو من زيادة الضرائب عامة الا لمدد محدودة لا تتجاوز المدة المعقولة اللازمة لاسترداد رأس المـــال المستثمر ولا يجوز أن تتضمن عقود الامتياز شروطا تحرم الدولة من حقها فى سن تشريعات جديدة تتعلق بموضوعات معينة أو شروط تحمل الدولة على تغيير تشريعات قائمة ولا يجوز ان يتضمن العقد اى شرط غير مقيد للتحكيم فى المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفـــاق واذا كانت الدولة مانحة الامتياز تملك نظاما قضائيا شاملا فيجب ألا تتضمن الاتفاقية أى شرط يقضى بالالتجـــاء الى أية هيئة قضـــائية « اجنبية » أو الى القانون الدولى فى تفسير شروط العقد ولا يجوز بأى حال أن يتضمن اى شروط تبدو فى شكلها أو معناها مهينة للسيادة القومية أو لكرامة البـــلاد مانحة الامتياز وينبغى بصفة خاصة تجنب وضع حد اقصى لضريبة الدخل الا للمدة المعقولة التى تتوقع فيها الشركة استرداد قيمة استثمارها ويجب التفادى من تضمين العقد شروطا غير عملية أو غير ذات موضوع سواء من الناحية « القانونية » أو العملية لمجرد اجتذاب الرأى العام الى جانب الاتفاقية .

ثانيا ـ موقف جامعة الدول العربية :

تنبهت جامعة الدول العربية الى الدور الكبير الذى يمكن أن تسهم به فى تنمية الوعى البترولى العربى ، وتحقيق التعاون التام بين الدول العربية من أجل المشاركة فى تنمية وتوجيه ثرواتهـا البترولية فعقدت ثلاثة مؤتمرات بترولية كان آخرها ذلك المؤتمر الذى عقد فى الاسكندرية فى المدة من ١٦ الى ٢١ أكتوبر ١٩٦١ والذى كان مرآة صادقة لما امكن لجامعة الدول العربية تحقيقه خلال العامين اللذين انقضيا منذ اللقاء الاول لرجال صناعة البترول فى

مدينة القاهرة فى شهر ابريل عام ١٩٥٩ وقد تقرر أن يعقد مؤتمر البترول العربى الرابع فى مدينة بيروت فى يوم الاثنين من شـــهر نوفمبر من عام ١٩٦٢ .

وقبل ان ننوه بما استطاعت جامعة الدول العربية أن تحققه من خلال مؤتمراتها البترولية الثلاثة يهمنا أولا أن نذكر المحاولات السابقة لمحاولات الجامعة العربية لعقد مؤتمرات بترولية لمناقشة اهمية هذه المادة الحيوية ــ البترول ــ فى مستقبل الامة العربية فلا شك أن الكثيرين من أبناء الامة العربية قد شعروا بضرورة اعادة تخطيط اقتصـــاديات الدول العربية على أســـاس عـــدم الاعتماد على سلعة تصديرية كبـــيرة واحدة هى البترول ولا سيما ان المستقبل ينبئنا بظهور طاقات أخرى كالطاقة الذرية التى قد تحل محل البترول وتقضى على اســـتخداماته الحيوية . ومن المعتقد أن التخطيط الجديد لا بد وأن ينبنى أســـاسا على تكتل اقتصاديات دول المنطقة حتى يضمن لها طريقا واحـــدا يحقق لها أهدافها التى من اهمها الاكتفاء الذاتى وفى نطاق هذا التكتل تظهر اهمية التعاون الفعـــال بين الدول العربية المنتجة للبترول ، فى سبيل وضع سياسة موحدة اساسها توزيع انتاجها من البترول بطريقة لاتضر مصالح احدى الدول على حساب مصالح أخرى ويساعد على تحقيق ذلك تنوع انتاج المنطقة من حيث طبيعته كخام وطبيعة الطلب عليه .

وكان من أثر هذا التنبه لأهمية التخطيط الواعى للمستقبل البترولى ان جمعية المهندسين بمدينة الاسكندرية عقدت فى ١٥ من ابريل ١٩٤٨ مؤتمرا للبترول دعت اليه رجال صناعة البترول ، وقدمت الى المؤتمر أبحاثا هامة عن الفوائد التى تجنيها الدول العربية من وراء الاشراف عـلى الصناعات البترولية وكذلك فقد عقـد فى القاهرة بناء على توصية مجلس الجامعة العربية مؤتمر ضم غـرف التجارة العربية درست فيه امكانية إقامة ســوق عربية مشتركة وتأسيس شركة ملاحة عربية لنقل البترول العربى الى المستهلكين ثم تقرر عقد المؤتمر البترولى العربى الاول فى ١٩٥٨ على أن يسبقه تحضير دراسى من قبل الخبراء الذين سيجتمعون فى بغداد ، ودعت كل الدول العربية المنتجة للبترول الى الاشتراك فى هذا المؤتمر بما فى

ذلك امارات الخليج العربى وقد كان من الظواهر المبشرة بالخير التى بدت فى المؤتمر هى تلك الروح الايجابية التى بدت فى ذلك المؤتمر من اقدام بعض الشركات والهيئات الدولية البترولية الكبرى على عرض وجهة نظرها فى موضوعات حيوية كالتسويق والمشـــاركة وعلاقة المنتج بالمستهلك فبينما قد عودتنا الشركات العالمية الا تتعدى مساهمتهـــا فى المؤتمرات العربية السابقة حدود البحث الفنى البحت دون أن يتطرق الى نقاط الخلاف الاساسية القائمة بينهـا وبين حكومات الدول المنتجة اذا بنا نراها فى هذا المؤتمر قد بدأ بعضها ينبذ الطريقة السلبية الى طريق ايجابى .

وقدمت فى هذا المؤتمر أبحاث هامة منها البحث الذى تقدم به مستر فرانك هندريكس المستشار القانونى لوزارة البترول فى المملكة العربية السعودية عن الامتيازات البترولية فى الشرق الاوسط وكان مستر هندريكس قد لمع لاول مرة على مسرح صناعة البترول العربية عندما وقف فى مؤتمر البترول العربى الاول الذى عقـد بمدينة القاهرة فى شهر ابريل سنة ١٩٥٩ يدافع عن حق الدولة المنتجة فى اصدار ما تراه مناسبا من التشريعات لتحسين شروط استغلال ثرواتها وحماية هذه الثروات من سوء الاستغلال ، فكان بذلك أول خبير أجنبى يتخذ هذا الموقف . وكان بحثه ذلك بمثابة قنبلة انفجرت فى وجوه الشركات الكبرى المستغلة لبترول العـالم العربى فجندت أقلام خبرائها للرد عليه طيلة العامين التاليين .

ولئن كان مستر هندريكس قد أثار عاصفة من الجدل بموقفه فى المؤتمرين الاول والثانى لقد استطاع بهدوء منطقه فى الاسكندرية أن يجتذب الثناء من أشد معارضيه تحفزا فوقف مستر تشيز هولم الذى سبق أن خاض معه معركتين عنيفتين فى عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ يعلن أنه مضـــطر لترك سيفه فى غمده وهو يعلق على كلام غريمه .

وتتجلى محاولة هندريكس فى التزام جانب الاعتدال فى القائه اللوم فى كل ما تقدم على عاتق الشركات والحكومات معا وهو بهذا يناقض ما قاله فى صدر بحثه من أن عقود الامتياز القديمة أبرمت مع دول متخلفة بعيدة عن النضج السياسى .

وكذلك من الابحاث الهامة التى قدمت فى المؤتمر البحث الذى

قدمه الدكتور لبيب شقير عن القوى التفاوضية النسبية لكل من الدول العربية والشركات البترولية ذلك البحث الذى استعنا به فى توضيح موقف الحكومات تجاه الشركات الاحتكارية .

وقد انتهى مؤتمر البترول العربى الثالث الذى دعت الى عقده جامعة الدول العربية الى نتائج هامة فقد جاءت أولى توصيات مؤتمر البترول العربى الثالث توكيدا لمسئولية مشتركه تضامنت الدول العربية فى حملها حفاظا على سلامة الكيان العربى من خطر العدو المشترك اسرائيل وتنبيها للحكومات العربية الى ضرورة مضاعفة التدابير لمنع وصول البترول العربى الى اسرائيل ، ولم يغفل المؤتمر عن تحذير شركات البترول العاملة فى العالم العربى من التحايل على تزويد اسرائيل بحاجتها من البترول .

وجاءت التوصية الثانية للمؤتمر تعزيزا لحق شعب الجزائر فى السيادة الكاملة على أراضيه وما تكنه تحت رمالها من ثروات .

ولو تأملنا ما تلا ذلك من توصيات لوجدناها فى مجموعها ترسم اطارا سليما واضحا للصورة التى ينبغى أن تكون عليها صناعة البترول وتبين الطريق السوى الى تحقيق الصورة المنشودة التى تكفل للامة العربية والانسانية جمعاء الطمانينة والرخاء ، وقدم المؤتمر لهذه التوصيات بالتعبير عن وحدة أهداف الدول العربية النابعة من وحدة آمال شعوبها وما تقتضيه هذه الوحدة من ضرورة العمل على توحيد السياسة البترولية العربية فى المجالات الادارية والفنية على السواء ، كما دعا المؤتمر الى توحيد أسس الاتفاقيات ، وفى هذا كله خير ضمان لحصول الدول على حقوقها كاملة .

لم يغفل المؤتمر المقومات الأساسية للمشاركة الايجابية وأهمها توافر الكفايات الفنية فى جميع المستويات بين أبناء الامة العربية فدعا الحكومات والشركات معا الى اقامة العدد الكافى من المعاهد الفنية ومراكز التدريب المهنى فى جميع البلاد العربية وحض الحكومات على الزام الشركات بتهيئة الفرص للمواطنين العرب لاستكمال خبراتهم الفنية وتمكينهم من الاضطلاع بالمسئوليات الاساسية فى مختلف حقول النشاط البترولى .

ولكى يكتمل دور صناعة البترول كعامل حيوى فى النهضة الصناعية فى البلاد العربية أوصى بالزام شركات البترول باستخدام المصنوعات والمنتجات والخامات العربية فى عملياتهم كلما أمكن ذلك كوسيلة فعالة لدعم الصناعات العربية وتطويرها فضلا عما يترتب على ذلك من تحقيق نصيب اوفر من الدخل البترولى للامة العربية فى مجموعها .

وحث المؤتمر الدول العربية على التعاون المثمر فى دراسة وتنفيذ المشروعات البترولية المشتركة حتى تكون للامة العربية مشروعاتها المتحررة من اى استغلال أجنبى ثم دعا المؤتمر الحكومات الى مضاعفة جهودها للمساهمة الايجابية الفعالة فى نشاط الشركات العاملة فى بلادها وحدد للحكومات معالم الطريق الى تحقيق هذه المشاركة وذلك بالمساهمة فى رأسمال الشركات والمشاركة الفعلية فى ادارتها بما يؤمن مصالح وحقوق الشعوب العربية من جهة ويكفل استقرار العلاقات بين الحكومات والشركات من جهة أخرى .

وأوصى المؤتمر بضرورة العمل على صيانة الثروة الطائلة من الغاز الطبيعى التى ما زال الجانب الأكبر منها يحرق فى حقول البترول فدعا المؤتمر الى التوسع فى استغلال الغازات البترولية كمصدر للطاقة أو لصناعة الكيمائيات البترولية واعادة الفائض منها الى باطن الارض تمهيدا لاستغلالها فى المستقبل .

وكذلك أوصى المؤتمر باتخاذ كل ما يمكن من تدابير لحماية العاملين فى صناعة البترول من اخطار الصناعة وطالب الشركات بضرورة تأمين سلامتهم .

واختتم المؤتمر توصياته بتأييده لحق الحكومات العربية فى كل ما تتخذه من اجراءات تستهدف المحافظة على مصالحها البترولية ولحقها فى الحصول على أسعار عادلة للبترول الذى تنتجه أراضيها

واذا نحن استعرضنا هذه النتائج التى انتهى مؤتمر البترول العربى الثالث اليها فاننا نجدها بدون استثناء قد وصلت الى الحلول السليمة التى تكفل للامة العربية الازدهار والتقدم ، فمما لا شك فيه ان تعاون الدول العربية المنتجة للبترول والناقلة له وغيرها مما

تنتظر مستقبلا فيه ، من شأنه أن يضاعف الفوائد الاقتصادية لهذه المادة « الحيوية » وان يزيد من انتفاع الشرق الاوسط واوروبا وامريكا جميعا بها وأن يعلى من شأن العرب فى المجال القومى والصعيد الخارجى وان يكون خير سند لهم فى تمكين التفاهم الدولى الذى يسعون اليه ايمانا بمثلهم العليا ومضيا فى تقاليدهم الخالدة ودعما للسلام العالمى .

ولا شك أن جامعة الدول العربية قد أسهمت بدور كبير عن طريق المؤتمرات التى عقدتها وعن طريق البحوث التى يقوم بها رجالها فى الميدان البترولى وكذلك فى توعية الحكومات بما يجب عليها أن تفعله فى هذا الميدان الهام من أجل رفاهية شعوبها ، ولا شك أيضا أن العرب جميعا ينظرون الى مجهودات الجامعةالعربية فى هذا المجال بتقدير كبير وينتظرون منها مجهودات زائدة أخرى فيما يختص بالثروة البترولية العربية .

ثالثا ـ موقف الشعب العربى :

لم نأت بموقف الشعب العربى فى نهاية المطاف الا لانه العامل الحاسم فى هذا المجال فأيا كانت المجهودات التى تقوم بها الحكومات من أجل تحرير الثروات البترولية العربية من الاستغلال فان هذه المجهودات ستضيع هباء ان لم تكن ناتجة عن وعى شعبى اصيل وقد اثبت شعبنا العربى فى مختلف المناسبات انه واع لكل ما يدور حوله عارف بحقوقه وواجباته فاذا كان الاستعمار قد استطاع أن يفرض نفسه بالعسف على الامة العربية ردحا من الزمن مستنزفا ثرواتها القومية فان كل هذا قد أصبح الآن أثرا بعد عين بفضل الوعى القومى الاصيل بين أفراد الشعب العربى فى كل مكان .

وفيما يختص بالوعى البترولى يجب ان نثبت هنا ان الوضع الذى خططته الشركات الاحتكارية الكبرى ومن ورائها دولها لاستنزاف بترول العرب ، هذا الوضع موشك على الانهيار وخاصة بعد أن تكونت طبقة عمالية واعية لواقعها القومى وواجبها المقدس

حول آبار البترول فى الكويت والبحرين وقطر وغيرها من البلاد العربية المنتجة للبترول . ويقول بيير روندو فى ذلك : « ان الطبقة العمالية الناشئة التى تجمعت حول ابار البترول فى الخليج العربى مستخدمة الاضرابات لأول مرة فى تاريخ الجزيرة العربية كل ذلك دلائل تنذر بقرب اندلاع الثورة العارمة التى ستغير وجه هذا الشرق» وحقا فان الوعى القومى العربى المتزايد فى نفوس أبناء الشعب العربى أصبح مسيطرا فى سائر بلدان الشرق العربى ، وقد صاحبت حركة القومية العربية حركات ثورية لم تعهد من قبل فى منـــاطق جنوب الجزيرة والخليج العربى ، ومنذ عام ١٩٥٣ بدأت أشـــد متـــاعب الاستعمار فى هذه الاقاليم ولا تزال متصلة الى اليوم وفى منتصف عام ١٩٥٥ نشبت ثورات وطنية فى عدن أذهلت بريطانيا فهـــاجم الوطنيون العدنيون البريطانيين وهاجم الجنـــــود العرب ضباطهم البريطانيين ودارت معارك حامية أسفرت عن كثير من القتلى والجرحى واستخدم سلاح الجو البريطانى فى أعمال الابادة الجماعية للوطنيين والجنود العرب وتهديم القرى ومجموعات المنازل .

وفى ٨ من يناير ١٩٥٦ قامت حركة كبيرة فى البحرين استمرت وقتا طويلا وشملت الامارة كلها وانتهت بنزول السلطة البريطانية على مطالبها ثم حضور زعمائها الى القاهرة يلتمسون منها العون فى حركة الاصلاح المنشود ، وحينئذ لم تجد بريطانيا مناصا من أن تلجأ الى العدوان على قلبها النابض وعقلها الموجه أملا يائسا فى أن تعيـــد التاريخ القهقرى فكان العدوان الثلاثى على مصر ونتائجه الفاشـــلة التى أذاقت الاستعمار الويلات وكبدت المستعمرين أكبر الهزائم .

وكذلك الامر بالنسبة لعدن التى تعتبرها بريطانيا مستعمرة تابعة للتاج البريطانى فقد حدث فى شـــهر مارس ١٩٥٦ أن أضرب خمسة آلاف عامل فى معمل تكرير البترول بعدن كما أضرب عمـــال النقل واشتبكوا مع قائد الشرطة البريطانى وأصابوه بجراح بالغة وفى يوم ١١ من مايو ١٩٥٦ وصل الى عدن وكيل وزارة المستعمرات البريطانية فاستقبل بمظاهرات عدائية تنادى بالحقوق الوطنيـــة نظمتها رابطة أبناء الجنوب والجبهة الوطنية المتحدة ونقابة العمال .

وقد بدأ التجاوب العربى على أشده عند ما وقع العدوان على مصر ويقول بييروندو : فعندما بدأت القنابل تتساقط على مصر فى ٣١ من اكتوبر أسرع المصريون الى سد القناة لتعطيل الملاحة فيها وساندهم السوريون فنسفوا أنابيب البترول ووقع الغرب فى حيرة لأن شريان حياته قد انقطع ٠

وكذلك ظهر تضامن الشعب العربى على أشده فى تأييد الكفاح الجزائرى وكان من ابرز مظاهر هذا التضامن الاضراب العام الذى شمل هذه المناطق وسائر مناطق الوطن العربى يوم ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ احتجاجا على اعتقال السلطات الفرنسية للزعماء الجزائريين الخمسة فى أثناء طيرانهم الى تونس للاجتماع بملك المغرب ورئيس جمهورية تونس لبحث قضية الجزائر ٠

فاذا كان الغربيون يعرفون ان فى منطقة الخليج العربى تتركز اعظم منابع مؤكدة للبترول فى العالم اذ بلغت منتجاتها عام ١٩٥٢ نصف الانتاج العالمى بأكمله وبترول الشرق الاوسط الذى تستنبطه أصلا شركات بريطانية وأمريكية يمون أجهزة الانعاش الاقتصادى فى أوروبا الغربية فان عليهم أن يعرفوا أيضا ان البترول العربى فى هذه المناطق يجب الا يستخدم الا لصلحة الشعب العربى وقد أثبت هذا الشعب فى كل مناسبة أنه يمثل صفا واحدا مترابطا فعندما قوطعت الباخرة العربية « كليوباترا » رفض عمال الموانى فى الخليج العربى شحن ناقلة بترول تابعة للبحرية الامريكية وكذلك فان باخرتين تابعتين لمصلحة النقل الامريكية اضطرتا الى تغيير طريقهما وانتصرت القومية العربية فى معركة المقاطعة الامريكية الصهيونية للباخرة العربية كليوباترا بميناء نيويورك نتيجة لتضامن العمال العرب جميعا من الخليج الى المحيط فى رد العدوان حتى ان الغرب ذهل عندما وجد المقاطعة تشمل المناطق التى كانوا يعتقدون انها ما زالت داخل نفوذهم وقد وصف الضابط البريطانى العجوز (ديكسيون) الذى عاش حياته كلها فى منطقة الخليج ولا يزال يعيش بالكويت التجاوب العربى حول قضيتى فلسطين والمغرب العربى منذ سنوات ٠

وآن للدول الاستعمارية الغربية أن تصحح معلوماتها عن الشعب

العربى ويكفى ما جاء على لسان رئيس وفد جمعية أصدقاء الشرق الاوسط الامريكية فى القاهرة عندما قال :

« ان أكبر خطأ ارتكبه رجال الاعمال الامريكيون هو سوء تقدير كفاية شعوب الشرق الاوسط وذكائها وصفاتها النبيلة » .

وكذلك فان على الغرب أن يعرف ممثلا فى شركاته الاحتكاريه — ان الشعب العربى لم يعد يسمح بأن تستغل ثرواته ولا يستفيد منها ، واذا كانت الحقيقة المؤسفة أن العرب لم يسهموا حتى الآن فى استغلال بترولهم اسهاما مذكورا ، فباستثناء الجمهورية العربية المتحدة التى اقتحمت هذا الميدان فى السنوات الاخيرة فقط — ليست هنالك أية هيئة عربية — حكومية أو أهلية — تمتلك أية حصة فى امتيازات استغلال البترول العربى فان الشعب العربى الواعى الذى كافح السنوات الطوال ضد الاستعمار السياسى والاستعمار الاقتصادى سيقود الطريق الى المشاركة العربية الفعليةفىالثروات البترولية ولا بد أن التغيير الذى سيحدث سيؤدى — فى القريب العاجل — الى تطوير عقليات بعض الحكام العرب الذين المدى الطويل — الى تطوير عقليات بعض الحكام العرب الذين يستولون على العوائد البترولية لانفسهم ولخاصتهم دون الشعب العربى صاحب الحق الأول والاخير فى هذه العوائد .

نظـــرة أخـــيرة

عرفنا من كل ما سبق أن البترول هبة من الطبيعـة للبـــلاد العربية أصبحت اليوم على ما نعهدها عليه من أهمية اقتصادية بالغة فى المجال الدولى بفضل ما تضافر على استثمارها من جهود دولية، ويزيد من أهمية هذه الهبة ان احتياطى البترول فى البلاد العربية هو أضخم احتياطى فىالعالم وان البترول العربىكان اسهل اكتشافا وأقل فى تكاليف الانتاج من بترول أية منطقة أخرى في العالم ولكن هـــذا البترول العربى أبتلى منذ بدايته بتصارع الدول الكبرى فى سبيل السيطرة عليه والتحكم فى مصادره وممراته وقد عرفنا كل مظاهر هذا الصراع منذ مطلع القرن الحالى ، عنـــدما بدأ الصراع البريطانى الألمانى فى الوقت الذى لم يكن ينتج البترول فى البلاد العربية سوى مصر التى بدأت فى انتـاجه فى عام ١٩١١ والعراق التى كانت تنتجه بكميات ضئيلة جدا فىأثناء الحكم العثمانى ومع تعدد الاطراف المشتركة فىهذه الرواية الطويلة منالصراعالمستميت على مقدرات الشعوب العربية بدأت هذه الشـــعوب تحس بمدى الاستغلال الواقع عليها وبدأت كفاحها من أجـــل التحرر السياسى والاقتصادى ونالت معظمها حريتها السياسيةولكن ما زالتالثروات البترولية العربية تستغل حتى الآن ومن هنا كانت المؤتمرات التى تعقد والبحوث التى تكتب من أجـــل تحرير البترول العربى من الاحتكارات العالمية المتسلطة عليه ٠

وقد رأينا ما تلجأ اليه الشركات الاحتكارية المستغلة للبترول العربى من الوان التلاعب لتزيد من أرباحها علىحساب الدولالعربية سواء كان ذلك بفرض عقود امتياز مجحفة بالمصالح العربية وذلك بمساعدة القوى السياسية الدولية الكبرى التى يمثلها نفوذ البلاد التى تتبعها هذه الشركات أو عن طريق ما تعمد اليه أحيـــانا من التلاعب فى تحديد الاسعار أو تخفيض الانتـــاج أو غير ذلك من

الوسائل التى تتبعها لتقليل العائد الذى تحصل عليه الحكومات ولما كان هذا العائد يمثل جزءا كبيرا من ايرادات الدول العربية المنتجة ـ يصل الى ٩٨ ٪ بالنسبة للدخل القومى فى الكويت ـ لذلك فان هذه التخفيضات المصطنعة يكون لها أثرها الخطير اذ تؤدى الى وقف تنفيـــذ بعض المشروعات التى كانت قائمة ومن ثم الى البطالة بين العمال العرب • واذا كانت الشركات تقيم المدن والملاعب والملاهى التى يتوافر فيها كل الامكانيات والكماليات وألوان الترف والنعيم فانها تقيم كل ذلك للموظفين والعمـال المستوردين من الخارج فى الوقت الذى ينخفض فيه مستوى الاجور والخدمات بالنسبة للعمال الوطنيين •

وكان من أثر التخفيض الاخير الذى قامت به الشركات العالمية فى أسعار البترول أن اجتمعت الدول المصدرة للبترول فى بغـــداد فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ وقررت انشـــاء مؤسسة للدول المصدرة للبترول فى جميع الدول المنتجة وان توحد معاملاتهـا مع الشركات حتى لا تتمكن الشركات من اغراء بعض هذه الدول على حساب دول أخرى مصدرة وذلك فضلا عن تضامن هذه الدول المصدرة للبترول فى حل المشكلات المعلقة ونجد ذلك واضحا فى التأييد الذى تتلقاه فنزويلا فى مشكلة تحديد الولايات المتحدة لوارداتها البترولية منها والتأييد الذى تتلقاه حكومة العراق فى مفاوضاتها مع شركة بترول العراق ، ولا شك ان هذا الموقف الموحد للدول المصدرة للبترول ـ سواء كانت تلك الدول عربية أو غير عربية ـ سيؤدى الى تقـوية المركز التفاوضى لهذه الدول والى حصولها على شروط افضل وعائدات أكثر وفرة ولو أن هذا الموقف ظهر الى الوجود من قبـــل لما حدثت نكسة التأميم فى ايران فلا شك أن تأميم البترول الايرانى كان من الممكن أن يعتبر خطوة طيبة ومثلا يمكن أن يحتـذى لسيطرة الدولة على انتاج وتكرير وتسويق بترولها ولكن موقف الدول العربيـــة المنتجة للبترول فى ذلك الحين قد ساهم الى حد ما فى فشل التجربة بالاضافة الى العامل الاهم وهو قيام الشركات الاحتكارية الاجنبيـــة تساندها حكوماتها بفرض حصار اقتصادى على ايران وبالاضـــافة كذلك الى موقف العناصر الاستعمارية وعملائها فى داخل ايران الذين عملوا على تقويض حكم الدكتور مصدق ولكن الذى يعنينا من هــذا

المثل هو أن نقول ان الدول العربية المنتجة لو انها كانت ساندت ايران فى تاميمها للبترول لخضعت الاحتكارات الاجنبية لارادة الشعوب ولامكن لايران فى ذلك الوقت أن تنجح فى تأميم بترولها بل ولأمكن للدول العربية أن تستفيد من هذه التجربة ولكن التحكم الاستعمارى فى البترول العربى قام بالتوسع فى الانتاج من الحقول العربية ليغطى النقص الذى نتج عن توقف بترول ايران وبعد ذلك تفرغت القوى الاحتكارية لقلب نظام الحكم الايرانى ولاحباط اية حركة لتاميم البترول فى الشرق الاوسط .

واذا كانت الدول النامية والحديثة الاستقلال فى كل أنحاء العالم تتجه الآن الى تحقيق الاشتراكية التى تلائم ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فان أول ما يجب أن تطبق عليه الاشتراكية هو الثروات البترولية المتدفقة من جوف العالم العربى، حتى تستخدم هذه الثروات من أجل تدعيم المستقبل العربى ويمكن أن يتم ذلك بانشاء قطاع عام يساهم بنصيب كبير فى الاستثمارات البترولية ولن يؤدى ذلك الا الى نتيجة واحدة وهى أن الارباح التى يحققها القطاع العام لن تتجه الى جيوب أصحاب الشركات الاجنبية الاحتكاريه وانما ستعود الى خزانة الدولة الممثلة للشعب والتى يمكن أن تعيد استثمار هذه الارباح بشكل أو بآخر بما يحقق الرخاء والامان لشعبها .

واذا كانت نظرتنا للتاميم انما تعنى أن يكون التأميم ممثلا لسيطرة الدولة على أراضيها وعلى الكنوز الكامنة فيها ، فان هذا لا يمكن أن يكون دعوة للدول العربية المنتجة للبترول الى التأميم الفورى لبترولها ووضعه تحت اشرافها ، لان تأميم البترول العربى بحيث تتم كل عمليات انتاجه وتصنيعه ونقله وتسويقه بأيد عربية انما هو أمل عزيز غال قد تحول الظروف الدولية الحاضرة وقلة الخبرة الفنية دون اتمامه فورا ، لكن الذى نراه هو أن تزيد الدول العربية المنتجة للبترول من مشاركتها فى كل العمليات البترولية التى تتم فى أراضيها وأن تدخل الدولة شريكة فى الاستثمارات الاجنبية وأن تصر الدول العربية على الحصول على شروط أفضل من الشركات الاجنبية ويمكن أن تتخذ الدول العربية المنتجة للبترول

ماحدث فى الجمهورية العربية المتحدة مثلا لها ، فقد خطت الحكومة خطوتها الكبيرة فى الاعتماد على رأس المال الوطنى فى أعمال التنقيب والانتاج والتكرير والتسويق وذلك بتأسيس الشركه العامة للبترول فضلا عن اسهام رأس المال الوطنى بخمسين فى المائة من رأس مال الشركة الشرقية للبترول وأكثر من ستين فى المائة من رأس مال شركة آبار الزيوت .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الدول العربيـــة مقبلة على طور النمو الاقتصادى السريع الضرورى بالنسبة لها ليس من الناحيه الاقتصادية فحسب ، بل من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ايضا ولا بد لها فى طور كهذا من أن يزيد استهلاكها من الطـاقة الأمر الذى يؤكد الحاجة الى اتباع طرق أكثر تعقيدا فى تكرير البترول بدلا من الطرق البدائية المتبعة حاليا فيها ومما يجب ان يوضع فى الاعتبار ان ما يكرر فى البلاد العربية لا يزيد عن ١٠٪ من الانتاج الاجمالى الضخم الذى تنتجه هذه البـلاد ، وأن العرب باقتصارهم على القيام بتكرير هذه الكميات الضئيلة من بترولهم انما يتنازلون عن قدر كبير من الارباح التى يحق لهم الحصول عليها نتيجة تسويق المشتقات المرتفعة الثمن بالاضافة الى انهم بذلك يضعفون من امكانيات انشاء صناعة كيمائية تعتمد على البترول ، وبناء على ذلك فان من القضايا التى يجب أن تظـــــل فى أعلى مراتب الوعى العربى لدى الحكومات العربية فى مفاوضاتها مع الشركات هى أن تطلب من هذه الشركات أن تقوم بتكرير نسبة معينة من البترول الخام داخل الدول المنتجة وذلك لا بقصد سد الحاجات المحليـــة الى مختلف المشتقات البترولية فحسب بل ولتصدير هذه المنتجات أيضـــا ومن مصلحة الشركات أن تلبى هذا الطلب نظرا لازدياد انتـــاج البترول الخام والحاجة الى ايجاد أسواق جديدة للتصريف واذا ماتوصلت الحكومات والشركات الى حل ايجابى لهذه القضية فان ذلك ســـوف يسهم مساهمة فعالة فى دعم حركة انشاء صناعات بتروكيمائية وترعرعها فى هذا الجزء من العالم ومن المعروف ان بعض الاتفاقيات الاخيرة بين الدول العربية والشركات البترولية قد راعت هذه الناحية فنصت على تكرير جزء من الخام الناتج فى تلك الدول ولـكن الواجب هو التوسع فى النص على ذلك وتجديد الاتفاقيات القديمة التى لم تلتزم

فيها الشركات بشيء من هذا القبيل والنص فيها على اقامة معامل التكرير بجوار مراكز الانتاج .

ونقطة أخيرة متعلقة بالصناعات البترولية أيضا يجب أن تهتم بها الدول العربية وتتعلق بالغازات البترولية التى كانت وما تزال تهدر حتى الآن فلا بد من أخذها فى الاعتبار مستقبلا عند مراجعة نصوص اتفاقيات البترول وذلك لان حاجة الشركات لاستعمال هذه الغازات للمحافظة على الضغط فى آبار البترول بالاضافة الى الاسواق العالمية المستعدة لاستيرادها وكذلك الحاجة المحلية الى تلك الغازات لاستخدامها كمصدر لبعض المواد الكيمائية كل هذه مسائل يجب أن توضع فى الاعتبار وأن يبت فيها ضمن اطار السياسة الانمائية القومية .

واذا كان لنا فى نهاية هذا البحث أن نوجز ما دعونا اليه فى هذه الكلمة الاخيرة فاننا نهيب بالدول العربية المنتجة للبترول ان تنظر نظرة جدية الى الموارد البترولية المنبثقة من أراضيها وأن تبذل كل جهد للحصول على أفضل الشروط من أجل الاستفادة من هذه الموارد لمصلحة شعوبها وأن تدخل الحكومات شريكة فى العمليات البترولية التى تجرى فى أراضيها وتشرف على هذه العمليات وأن تهتم الحكومات العربية بالصناعات التى يمكن أن تقوم على أساس هذه الثروة البترولية وذلك بالزام الشركات بالتوسع فى اقامة معامل التكرير داخل أراضيها والاستفادة من الغاز الطبيعى فى اقامة صناعات بتروكيمائية ، وانشاء جبهة عربية موحدة من الدول المنتجة للبترول والتى تقل فيها الخبرة البترولية والدول العربية غير المنتجة التى تتوافر فيها تلك الخبرة ، وذلك لتبنى انشاء هذه الصناعات وتصديرها الى الاسواق العالمية .

الاحتياطى العالمى الثابت من الزيت الخام
بملايين الاطنان فى عام ١٩٦٠

الدولة	طاقة التكرير
امريكا الشمالية	
كندا	٥١١ر٦
الولايات المتحدة	٤٥١٦ر٠
المجموع	٥٠٢٧ر٦
امريكا الجنوبية والوسطى	
الارجنتين	٢١٣ر٦
بوليفيا	١٠ر٥
البرازيل	٨٤ر٣
شيلى	١١ر٦
كولومبيا	٩٩ر٧
كوبا	٠٠ر٣
اكوادور	٣ر١
جزر الهند الغربية	—
المكسيك	٦١٢ر٠
بارجواى	—
بيرو	٤٣ر٤
بورتوريكو	—
ترينيداد	٦١ر٦
اوروجواى	—
فنزويلا	٢٦٥٢ر٧
المجموع	٣٧٩٢ر٨

الدولة	طاقة التكرير
الشرق الاوسط	
البحرين	٣٠٠
ايران	٥٣٨٥
العراق	٢٣٥٢ر١
الكويت	٧٩٦٩ر٢
المنطقة المحايدة	غير معروف
قطر	٣٢٤ر٢
السعودية	٥٢٠٩ر٢
الجمهورية العربية المتحدة	١٠٥ر٩
تركيا	١١ر١
دول اخرى	٢ر١
المجموع	٢٢٣٦٨ر٨
اوروبا الغربية	
النمسا	٢٦ر٤
فرنسا	٢٥ر٧
المانيا الغربية	٧٢ر٩
ايطاليا	٤٤ر٦
هولندا	٣٥ر٩
بريطانيا	٨ر٠
يوغوسلافيا	١٩ر٨
المجموع	٢٣٦ر١
الشرق الاقصى	
بورنيو البريطانية	٦٦ر٤
بورما	٦ر٠
الهند	٤٠ر٢
اندونيسيا	١٢١٨ر٥
اليابان	٧ر٥
غينيا الجديدة الغربية	٣ر٣
باكستان	٣ر٣
المجموع	١٣٤٥ر٢

الدولة	طاقة التكرير
الكتلة الشرقية	
الاتحاد السوفيتى	٣٢٢٥٫٠
المانيا الشرقية	غير معروف
رومانيا	١٣٤٫٠
المجر	٢٦٫٢
البانيا	١٠٥٫٠
بلغاريا	٢٫٣
الصين الشعبية	١٩٢٫٧
تشيكوسلوفاكيا	١٫٩
بولندا	٣٫٣
المجموع	٣٧٠٠٫٤
افريقية	
الجزائر	٣٧٧٫٤
انجولا	٣٫٦
جابون والكونغو الوسطى	٨٫٣
ليبيا	غير معروف
المغرب	١٫٣
نيجيريا	١٣٫٨
المجموع	٤٠٤٫٤
الاحتياطى العالمى	٣٦٨٧٥٫٣

مقارنة طاقة التكرير والاستهلاك بآلاف البراميل يوميا

الدولة	طاقة التكرير	الاستهلاك ١٩٦٠
امريكا الشمالية		
كندا	٩٤٥ر١	٩١٧ر٠
الولايات المتحدة	٩٧٣٥ر٠	٩٨٤٥ر٠
المجموع	١٠٦٨٠ر١	١٠٧٦٢ر٠
امريكا الوسطى والجنوبية	الاستهلاك عام	١٩٦٠
الارجنتين	٢٧٩ر٦	٢٩١ر٠
بوليفيا	١١ر٩	٦ر٠
البرازيل	١٨٠ر٨	٢٩٩ر٠
شيلى	٤٧ر٢	٥١ر٠
كولومبيا	٧١ر٤	٧١ر٠
كوبا	٧٦ر٦	٩٦ر٠
اكوادور	١٦ر٠	١٣ر٠
جزر الهند الغربية	٦٥٠ر٠	١٤٤ر٠
المكسيك	٣٩٩ر٠	٣٦٢ر٠
باراجواى	——	٢ر٠
بيرو	٤٧ر٦	٥٦ر٠
بورتوريكو	٩٠ر٠	٥٢ر٠
ترينيدار	١٩٢ر٠	٤٩ر٠
اورجواى	٤٢ر٠	٣٠ر٠
فنزويلا	٩٣٢ر٥	١٧٥ر٠
المجموع	٣٠٤٦ر٦	١٦٩٧ر٠
افريقية:		
الجزائر	——	٤٢ر٠
انجولا	٣ر٠	٥ر٠
ليبيا	——	٤ر٠
المغرب	٢ر٤	٢١ر٠
جنوبى افريقية	٢٧ر٥	١٠٥ر٠
تونس	——	١٠ر٠
المجموع	٣٢ر٩	١٨٧ر٠

الدولة	طاقة التكرير	الاستهلاك ١٩٦٠
الشرق الاوسط		
عدن	١٢٠ر٠	——
البحرين	١٨٦ر٥	——
ايران	٤٣٧ر٦	١٥٠ر٠
العراق	٦٢ر١	٤٣ر٠
الكويت	١٧١ر٠	٦٦ر٠
لبنان	٢٣ر٧	١٨ر٠
المنطقة المحايدة	٨٠ر٠	——
قطر	٦ر٠	——
السعودية	١٨٩ر٠	٧٧ر٠
الجمهورية العربية المتحدة	١٠٥ر٠	١٢٢ر٠
تركيا	٧ر٠	٤٢ر٠
دول اخرى	٧٥ر٠	٤٣ر٠
المجموع	١٤٥٧ر٥	٥٦١ر٠
اوروبا الغربية		
النمسا	٣١ر٨	٦٢ر٠
بلجيكا ولوكسمبورج	١٦٥ر٢	١٦٨ر٠
الدنمارك	٦ر	١٠٩ر٠
فنلندا	٤٢ر٢	٤٢ر٠
فرنسا	٨٣١ر٧	٥٨٠ر٠
المانيا الغربية	٦٠١ر٥	٧٢٥ر٠
اليونان	٦٧ر٠	٤٩ر٠
ايرلندا	——	غير معروف
ايطاليا	٧٨٠ر٥	٥١٠ر٠
هولندا	٣٩٥ر٠	٢٨٠ر٠
النرويج	٢ر٣	٧٥ر٠
البرتغال	٢١ر٦	٣٩ر٠
اسبانيا	١٤٠ر٧	١١٣ر٠
السويد	٦٣ر٦	٤٨ر٠
سويسرا	——	٨٤ر٠
بريطانيا	٩٩٧ر٣	١٠٣٠ر٠
يوغوسلافيا	مع الكتلة الشرقية	غير معروف
المجموع	٤١٤١ر٠	٤١١٤ر٠

الدولة	طاقة التكرير	الاستهلاك ١٩٦٠
الشرق الأقصى		
استراليا	٢٤٤ر٠	٢٣٨ر٠
بورنيو البريطانية	٤٦ر٠	غير معروف
بورما	٨ر٠	غير معروف
فورموزا	٣٥ر٠	غير معروف
هنج كونج وماكاو	——	٢٤ر٠
الهند	١٤٤ر٠	١٦٥ر٠
اندونيسيا	٢٧٣ر٨	١٠٧ر٠
اليابان	٢٠٩ر٥	٧٠٠ر٠
نيوزلنده	——	٤٢ر٠
باكستان	٥ر٠	٤٧ر٠
الفلبين	٤٧ر٠	٦٢ر٠
سيام	١ر٠	٢٥ر٠
المجموع	١٤١٣ر٣	١٤١٥ر٠
كتلة الدول الشرقية	٢٦٤٨ر٥	٣٢٠٥ر٠

حركة البترول من والى مختلف مناطق العالم عام ١٩٦٠ بملايين الاطنان الانجليزية

الولايات المتحدة (الواردات)

من	الكمية
البحر الكاريبى	٦٦
بقية نصف الكرة الغربى	٦
الشرق الأسط	١٧
بقية نصف الكرة الشرقى	٤
	٩٣ منها ٥٣ مليون طن زيت خام

الصادرات

الى	الكمية
دول أخرى في نصف الكرة الغربي	٣
أوروبا الغربية	٢
دول أخرى في نصف الكرة الشرقي	٤ر٥
	٩ر٥ منها نصف مليون طن زيت خام

أوروبا الغربية (واردات)

من	الكمية
الولايات المتحدة	٢
البحر الكاريبي	٢٩
بقية نصف الكرة الغربي	١
افريقيا	١١
الشرق الاوسط	١٣٣
بقية نصف الكرة الشرقي	٢
الاتحاد السوفيتي	١٧
	١٩٥ منها ١٦٠ مليون طن زيت خام

أفريقيا (واردات)

من	الكمية
البحر الكاريبي	٤
أوروبا الغربية	٦
الشرق الأوسط	١١
الاتحاد السوفيتي	٣
	٢٤ منها ٧ ملايين طن زيت خام

الصادرات

الى	الكمية
أوروبا الغربية	١١ منها ١٠ ملايين طن زيت خام

الشرق الأقصى (صادرات)

الولايات المتحدة	٤
أوروبا الغربية	٢
استراليا	٥
بقية نصف الكرة الشرقى	١٠
	٢١ منها ١٢ مليون طن زيت خام
أفريقيا	٦
بقية نصف الكرة الشرقى	١
الاتحاد السوفيتى	٥ر
	٥ر٧ منها نصف مليون طن زيت خام

الشرق الأوسط (الصادرات)

الى	الكمية
الولايات المتحدة	١٧
بقية نصف الكرة الغربى	١٠
أوروبا الغربية	١٣٣
أفريقيا	١١
استراليا	٨
بقية نصف الكرة الشرقى	٥٠
	٢٢٩ منها ٢٠٠ مليون طن زيت خام

البحر الكاريبي (الصادرات)	
الى	الكمية
الولايات المتحدة	٦٦
بقية نصف الكرة الغربي	٤٢
أوروبا الغربية	٢٩
أفريقية	٤
	١٤١ منها ٦٧ مليون طن زيت خام

توزيع الكميات العابرة فى قناة السويس عام ١٩٦٠
حسب مناطق الشحن ونسب الزيادة والنقص عن كميات ١٩٥٩

الدول	آلاف الاطنان	النسبة الى مجموع الكميات	نسبة الفرق عن عام ٥٩
دول الخليج العربي			
الكويت	٥٥٥٤٧	٤٨ر٥	١٤ر٨٠
ايران	٢٢٧٤٤	١٩ر٩	١٣ر٨٠
المملكة العربية السعودية	١٧٩٠٤	١٥ر٦	٥٨ر٩٠
جمهورية العراق	٥١٨٤	٤ر٥	١٦ر٧٠
قطر	٤٧٧٩	٤ر٢	٨ر٤
البحرين	٣٦٧٣	٣ر٢	٢٣ر٩٠
مناطق غير محدودة	٥٣	ر١	٤٧ر٢٠
المجموع	١٠٩٨٨٤	٩٦ر٠	١٦ر٨٠

دول اخرى :

عدن	١٥٧٠	١ر٤	١٢ر٩٠
الجمهورية العربية المتحدة	١٤٧٠	١ر٣	١٠ر٤٠
سنغافورة وجزر الهند الشرقية	١٣٧٩	١ر٢	٢٢ر١-
دول أخرى	١١٦	١ر	٢٢ر١-
المجموع	٤٥٣٥	٤ر٠	٦٧ر٥

متوسط الانتاج اليومى للبترول فى مختلف مناطق الانتاج عام ١٩٦٠

المنطقة	متوسط الانتاج اليومى بالبراميل	النسبة المئوية للانتاج العالمى
أمريكا الشمالية	١٠ر٣٠٠ر٠٠٠	٣٨ر٠٥
أمريكا الجنوبية	٤ر٥٥٠ر٠٠٠	١٦ر٨٠
أوروبا الغربية	٣٥٠ر٠٠٠	١ر٢٩
أفريقية	١ر١٠٠ر٠٠٠	٤ر٠٧
الشرق الأوسط	٦ر٣٠٠ر٠٠٠	٢٣ر٣٠
الشرق الأقصى	٧٠٠ر٠٠٠	٢ر٥٩
روسيا الشرقية	٣٧ر٦٥٠ر٠٠٠	١٣ر٩٠
العالم	٢٧ر٠٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠

مراجع البحث

اسماعيل مصطفى رشـــدى : الثروة البترولية فى الجزائر

بيررو ندو : مستقبل الشرق الأوسط

جان جاك بيرينى : الخليج العربى

الدكتور جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر

الدكتور حسين فوزى النجار : مع الاحداث السياسية فى الشرق الأوسط

الدكتور زاهر رياض : الشرق الأوسط فى العصر الحديث

الدكتور سليمان حزين : صفحات من تاريخ الاستعمار

الدكتور سيد نوفل : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربى

عبد الرحمن زكى : الزيت فى الشرق الاوسط

عبد العزيز حسين : محاضرات عن المجتمع العربى والكويت ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بمعهد الدراسات العربية العالية

جون كامبل : امريكا والشرق الأوسط

عبد السلام بدوى : التطورات السياسية والاقتصادية فى الشرق الأوسط

لاتود ولتر : الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط

الدكتور محمـد جواد العبوسى : البترول فى الدول العربية

الدكتور محمـد جواد العبوسى : اقتصاديات العراق

الدكتور محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية

مؤتمر البترول العربى الأول : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر

مؤتمر البترول العربى الثانى : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر

مؤتمر البترول العربى الثالث : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر

نشرة بترول الشرق الأوسط : عدد يناير ١٩٦٢

المراجع الاجنبية

فى موضوع البترول العربى واهميته
فى حاضر الأمة العربية ومستقبلها

I - LENCHOWSRI, G.

Oil and State in the Middle East .

2 - LONGRIGG, S. H.

Oil in the Middle East .

3 - MIKESELL, R. F.

Arabian oil-americas' stake in the Middle East New York 1949 .

4 - BONNE, ALFRED

State and economics in the Middle East. London 1948

فهرس

استدراك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥	١٥	وخاصة	خاصة
٣٨	٩	يهبط لى	يهبط إلى
٤٤	١٠	كورود	كورد
٦١	الأخير	عن الآخرة	عن الآخر
٧٢	٣٠	عام ٩١٦٠	١٩٦٠

هيئة قناة السويس

(مناقصة عامة بين مقاولى القطاع العام)

تطرح هيئة قناة السويس مناقصة عامة عملية انشاء عمارة سكنية لموظفى الهيئة ببور سعيد وتطلب الشروط والرسومات بالحضور شخصيا الى مقر الهيئة بالاسماعيلية (التخطيط والأبحاث) وذلك نظير دفع مبلغ خمسة عشر جنيها .

وتقدم العطاءات باسم السيد/ رئيس هيئة قناة السويس (التخطيط والأبحاث) فى ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين ٢٩ ابريل ١٩٦٣ مصحوبة بتأمين ابتدائى قدره ثلاثة آلاف جنيه .

ولن يلتفت الى أى عطاء يقدم بعد هذا الموعد أو غير مصحوب بالتأمين الابتدائى المطلوب .

هيئة قناة السويس

(مناقصة عامة بين مقاولى القطاع العام والخاص)

تطرح هيئة قناة السويس مناقصة عامة عملية انشاء عمارة سكنية لعمال الهيئة ببور توفيق وتطلب الشروط والرسومات بالحضور شخصيا الى مقر الهيئة بالاسماعيلية (التخطيط والأبحاث) وذلك نظير دفع مبلغ عشرة جنيهات .

وتقدم العطاءات باسم السيد / رئيس هيئة قناة السويس (التخطيط والأبحاث) فى ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الأحد ٢٨ ابريل ١٩٦٣ مصحوبة بتأمين ابتدائى قدره ألف جنيه .

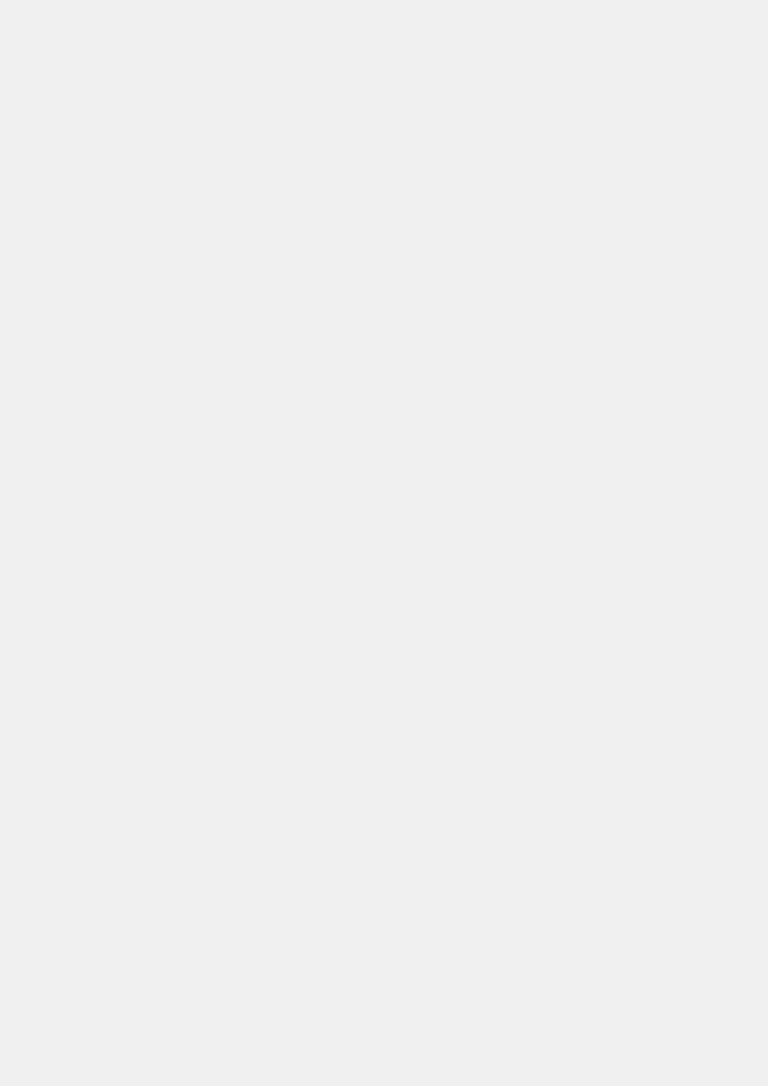
ولن يلتفت الى أى عطاء يقدم بعد هذا الموعد أو غير مصحوب بالتأمين الابتدائى المطلوب .



مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨٧٤



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عنبة . روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤

الثمن ٩ قروش

العدد ٢٣٢